بالصور والوقائع: فضائح السفارة والسفير الإسرائيلى فى القاهرة

- قصة المزارع المشتركة لإنتاج الفراولة والبرتقال الفاخر
- تفاصيل زيارات آلاف المزارعين المصريين إلى تل أبيب للحصول على دورات تدريبية
- أسرار لقاءات رجال أعمال مصريين مع خبراء «صهاينة» داخل سفارة التشيك بالقاهرة
- دار الأوبرا تقيم حفلاً للمطربة الإسرائيلية «دلال أبو آمنة» والسفير يحضر حفل فرقة «نويرة»

مفاجأة: تعليمات «السيسى» وتشجيع «عبدالعال» وراء انقلاب أعضاء مجلس النواب على الحكومة

بالمستندات: «صوت الملايين» تكشف صدور قرارات علاج على نفقة الدولة لـ«الأموات»

الحكومة تطلب من «التنظيم والإدارة» تعطيل إجراءات الرصيد النقدى للموظفين مقابل الإجازات الاعتيادية

حكايات ساخنة عن «غراميات» وزير حالى مع «العصفورة الرشيقة»

الفساد للركب فى وزارة الزراعة سابقاً.. عزبة «أبو ستيت» حالياً!!!

صوت الملايين

نبض ثورة المصريين

رئيس مجلس الإدارة
سيد سعيد

رئيس التحرير
محمد طرابيه

الإصدار الثانى - العدد 245 | الأربعاء ٢٠١٨/١٢/١٩ | السنة العاشرة | 16 صفحة | الثمن ٢ جنيه | WWW.Soutalmalaien@yahoo.com

خفايا الانشقاقات الداخلية داخل جماعة الإخوان الإرهابية

نجيب عن السؤال الصعب: هل سينخفض سعر الدولار أم سيرتفع؟

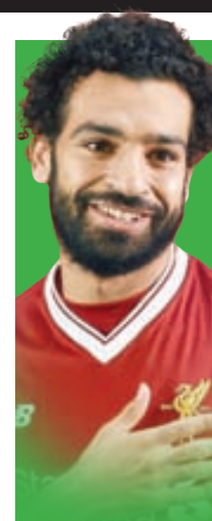

وزير الشباب يدرس إنشاء متحف عام لـ«صلاح»

الأهلى يؤجل حسم «قائمة الراحلين» بأوامر «لاسارتى»

صراعات «أبوشقة» و«البدوى» تهدد بتفجير الأوضاع داخل حزب الوفد

بالأسماء: نجوم ونجمات يستعدون للاحتفال بأعياد ميلادهم

3 مليارات جنيه «تايهة» فى وزارة التعليم و«شوقى» يجبر 25 من القيادات بعدم الحديث للإعلام

طوارئ فى اتحاد الكرة بسبب «أمم أفريقيا»

جريدة
صوت الملايين
WWW.Soutalmalaien.com
أسبوعية - شاملة - مستقلة تصدر بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة عن دار «عيون» للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع «ش.م.م»

نائب رئيس التحرير:
محمد عبداللطيف

مدير التحرير:
أحمد سعيد

الرياضة:
محمد الراعى

المستشار القانونى:
عصام الاسلامبولى

جرافيك:
أحمد محمود

إخراج:
أحمد الريس

جمع تصويرى:
محمد عبدالله

المراجعة اللغوية:
عبد الصمد البحيرى
محمود جابر

المقالات المنشورة تعبر عن رأى أصحابها.
الاعلانات والاشتراكات
يتم الاتفاق عليها مع ادارة الجريدة

الإدارة والتحرير:
٢٦شارع عدنان المدني- الصحفيين
نهاية أحمد عرابى - المهندسين
فاكس وتليفون: ٣٣٤٥٠٧٢٨-٣٣٤٥٠٦٩٤
الإيميل: Soutalmalaien@yahoo.com

3 مليارات جنيه «تايهة» فى وزارة التعليم و«شوقى» يجبر 25 من القيادات بعدم الحديث للإعلام

«التابلت» فى مخازن مجهولة ومرور شهر على الموعد الثانى للطلاب فى المدارس

نسرين إمام

ليس غريبًا أن يتغير اسم وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى، إلى وزارة «التصريحات المضروبة»، ففى عهد الدكتور طارق شوقى، أصبحت الوزارة العريقة بلا كلمة والتصريحات تتغير بعد ساعات وليست أيام من صدورها، بل والخطط لم تعد تُنفذ، ومقر الوزارة أشبه بثكنة عسكرية ممنوع الاقتراب أو التصوير أو حتى الحصول على معلومة تطمئن الرأى العام فى ظل التصريحات المستفزة التى يطلقها شوقى بأن أمهات مصر غير أمينات على مستقبل الأجيال القادمة لأنهن يجلسن لتصفح موقع الفيس بوك ٢٤ ساعة كل يوم وكذلك رؤيته التى تراجع عنها بعد هجوم شديد لإلغاء التعليم المجانى الذى يضم قطاعا عريضا من الفقراء ومحدودى الدخل وأبناء الطبقة المتوسطة.

آخر «فنكوش» للوزير طارق، كان إعلانه عن وصول ٣ دفعات من التابلت إلى مخازن لا يعرف أحد مكانها من الأساس وهل هى مخازن الوزارة التى تتكدس بالكتب المدرسية وبعض مستلزمات المدارس ومستلزمات البناء التى تستخدمها هيئة الأبنية التعليمية أم أنها مخازن أخرى، فأجهزة التابلت كانت من المفترض أن تُوزع على طلاب المدارس يوم ٢٠ نوفمبر، ضمن أول دفعة والمخصصة لطلاب محافظات القناة، وهى السويس وإسماعيلية وبورسعيد، بحجة أنهم الأقل عددًا وبالتالى يمكن تطبيق التجربة التعليمية عليهم بسهولة بأقل تكلفة، رغم أن الوزارة رصدت من موازنتها بالفعل ٣ مليارات جنيه لشراء أجهزة التابلت التى تستهدف أن تصل لمليون طالب وطالبة فى كل محافظات الجمهورية، وذلك بخلاف تكاليف توصيل شبكات الإنترنت داخل المدارس الحكومية فقط، لكنه لم يوزع أى جهاز تابلت دون الإعلان من جنب الوزارة عن الأسباب للتأجيل للمرة الثانية.

شوقى

طارق شوقى من جانبه، تهرب من مواجهة الصحفيين داخل مجلس النواب منذ قرابة شهر، وطالب قيادات لجنة التعليم بإخلاء الاجتماع الذى أصر على عقده مساء من الصحفيين والإعلاميين، كما لم يُجب عن أسئلة النواب بخصوص التابلت.

كما أصدر الوزير تعليمات مشددة إلى طاقم مستشاريه وجميع قيادات الوزارة البالغ عددهم قرابة ٢٥ شخصًا بعدم التصريح فى أى وسيلة إعلامية فيما يخص التابلت واقتصار الكلام عليه هو فقط، خاصة أن التجهيزات وشبكات الـ«واى فاى» فى المدارس الثانوية لم تنته بعد، وكلما سأل أحد الوزير عن أسباب التأخر قال: «التابلت أداة ضمن منظومة التطوير وتغيير شكل الامتحان فى ظل منظومة التطوير وليس هو الأساس»، فى إجابة غير مفهومة وغير محددة عن مصير أول ما وعد به الوزير لتطوير التعليم.

وتستهدف الوزارة توزيع ٧٠٠ ألف تابلت على طلاب الصف الأول الثانوى العام، وأوضح أن عدد ٢٥٣٠ مدرسة على مستوى الجمهورية، سيكون بها شبكة «سيرفر» يحتوى على محتوى المواد التعليمية، وشبكة إنترنت داخلية فائقة السرعة، يستفيد منها الطالب مجانًا، لافتًا إلى أن هذه السنة تجريبية لهذا النظام المعدل، خاصة للدفعة الأولى للصف الأول الثانوى هذا العام، وجار تدريب المعلمين على كيفية الاستخدام الصحيح لهذه المنظومة ليصبح دور المعلم الميسر والمرشد للطلاب، ويكون الطالب هو محور العملية التعليمية.

تكلف 150 ألف جنيه

«مجلس حقوق الإنسان» يقيم حفل «فايف استارز» للمعارف والأقارب

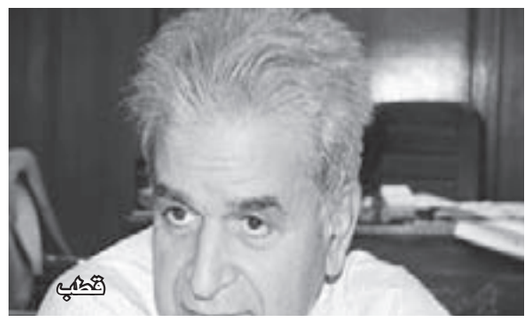
قطب

مفارقة عجيبة ومثيرة للدهشة، فاجأ الأمين العام للمجلس القومى لحقوق الإنسان السفير مخلص قطب، كثير من النشطاء والمنظمات المدنية المهتمة بحقوق الإنسان، بتجاهل توجيه أى دعوات للحفل الذى أقامه المجلس بأحد فنادق القاهرة الخمس نجوم، بمناسبة الاحتفال باليوم العالمى لحقوق الإنسان يوم الاثنين الماضى، كما تجاهل دعوة الإعلاميين والصحفيين، لأول مرة منذ سنوات طويلة، واكتفى المجلس بدعوة المعارف وأقارب وأسر الأعضاء والعاملين بالمجلس وأطفالهم.

> الأمين العام يطالب الحكومة بسرعة إنشاء المقر الرئيسى والفروع فى المحافظات

وفسر بعض المقربين من صناع القرار داخل المجلس هذا التجاهل بالخوف من الانتقاد الذى يوجه للمجلس بالبذخ والإنفاق الكبير الذى تم إنفاقه على الحفل وتكلف حوالى ١٥٠ الف جنيه.

على الجانب الآخر كان المجلس قد طالب الحكومة بالحاح شديد بسرعة إنجاز إنشاء المقر الرئيسى للمجلس بدلا من المقر الذى تعرض للحريق فى أحداث ثورة ٢٥ يناير وكان مقره بجوار مقر الحزب الوطنى المنحل أمام كورنيش النيل، ما اضطر المجلس لأن يتخذ مقرا مؤقتا بالجيزة يدير من خلاله أعمال المجلس واجتماعات المكتب التنفيذى له.

وعبر أعضاء المجلس فى مخاطبتهم للحكومة عن استيائهم من تأخر إنشاء مقر رئيسى وفروع له بجميع المحافظات، لاسيما أن المجلس ليس له سوى ٩ فروع فقط فى محافظات كفرالشيخ و الغربية وسوهاج وبنى سويف وبورسعيد والإسماعيلية والسويس والقليوبية والفيوم من إجمالى ٢٧ محافظة.

وزير الشباب يدرس إنشاء متحف عام لـ«محمد صلاح»

طالب أعضاء لجنة الشئون الأفريقية بمجلس النواب الدكتور أشرف صبحى وزير الشباب والرياضة بإنشاء متحف عام للنجم المصرى محمد صلاح، تقديرا لما يقدمه من إنجازات ترفع من شأن مصر وتعلى من اسمها فى العالم، بعد تألقه فى الدورى الإنجليزى مع فريقه ليفربول وحصوله على العديد من الجوائز والألقاب العالمية، فى استفتاءات الفيفا والكاف.

وانتهز أعضاء اللجنة الأفريقية وجود وزير الشباب فى مجلس النواب وقدموا له طلب إحاطة أكدوا فيه أن المتحف الذى أقامته مديرية الشباب والرياضة بمحافظة الغربية بمسقط رأس اللاعب فى قريته «نجريج» لا يليق بحجم الإنجازات التى حققها اللاعب ومازال يحققها، ويجب أن تقوم الوزارة بإنشاء متحف عام يكون مقره فى العاصمة يضم كل إنجازات النجم المصرى سفير الكرة المصرية فى أوروبا ليكون مزارًا يفد إليه كل شباب مصر من كل المحافظات ليقتدوا بالنجم المصرى.

وقد وعد د. أشرف صبحى بالعمل على افتتاح هذا المتحف فى أقرب وقت ممكن تقديرا لإنجازات النجم العالمى محمد صلاح.

كون ثروة مالية تتجاوز 60 مليون جنيه

فضيحة بجلاجل.. سياسى بارز يتاجر فى الآثار

فضيحة لم يتوقع مكتشفها أن يتم التستر عليها بهذا الشكل المريب الذى يثير الدهشة، خاصة أن الاتهامات الموجهة للمتورط فى الفضيحة تكررت كثيرا ووصلت إلى جهات حكومية عليا، لكن لم يتم اتخاذ الإجراءات الرادعة ضد بطل الجريمة، الفضيحة تتمثل فى قيام هذا الشخص الذى ينتمى إلى محافظة المنوفية بالاتجار فى الآثار، والتنقيب عنها مستغلا السلطات الكثيرة التى يتمتع بها.

بدأت خيوط قصة الاتجار فى كنوز البلاد من الآثار، منذ أكثر من ٥ سنوات عندما ارتبط هذا الشخص ببعض العائلات المؤيدة له بعلاقات وثيقة، نجحت فى اقناعه بصفقة مغرية تتجاوز ٣ ملايين جنيه، تتمثل فى التستر على العائلة المحترفة فى عمليات التنقيب عن الآثار والتجارة فيها واستخدام علاقاته القوية الجهات الحكومية وقاموا بعمليات التنقيب للعائلة الشهيرة بالحفر وتوقفت لسنوات طويلة بسبب أن العين كانت عليها.

ومع تكرار الحفر وعمليات التنقيب ازداد طمع السياسى البارز، وطلب المشاركة فى الحفر والتنقيب وعمليات البيع، لا أن يقتصر دوره على التأمين واستخدام علاقاته للتستر على العائلة المحترفة، مقابل حصوله على ٥٠ ٪ من حصيلة بيع الآثار، وفى تلك الحالة لم يملك أفراد العائلة المحترفة سوى الموافقة على طلبه.

القريبون من الأحداث أكدوا أن ثروة السياسى البارز بلغت حتى الآن ما يقرب من ٦٠ مليون جنيه، تتضمن أراضى وعقارات، ووكالتان لبيع السيارات بمختلف أنواعها، واحدة منهما على طريق مصر- الإسكندرية الصحراوى، والأخرى على طريق مصر- الإسكندرية الزراعى، فى محيط محافظة المنوفية، كنوع من غسيل الأموال لإخفاء أسباب الثراء السريع الذى ظهر على النائب.

تعددت الاتهامات ضد هذا الشخص فى مباحث الآثار والمباحث العامة ولكن لم يتم التوصل الى أى دلائل تدينه، بسبب الحيطة الشديدة والحذر الكبير الذى يتخذ منهما التدابير للحماية من الوقوع تحت طائلة القانون، ولما انتشرت الأقاويل وبدأت الجهات الأمنية تتبع مسيرته، أراد أن يضرب «كرسى فى الكلوب» وقام بالإبلاغ بشخصه عن قيام عدد من ألافراد والأسر بالتنقيب عن الآثار وتهديد ثروات البلاد للخطر، وقامت حملات من وزارة الآثار بزيارات متعددة لكشف حقيقة تلك البلاغات، وبذلك ضرب عصفورين بحجر واحد، وهو أن يظهر فى صورة البطل القومى أمام الناس ومن ناحية أخرى إبعاد شبهة تجارته فى الآثار ووقف ما يتردد بقوة بين أبناء المحافظة عنه.

بالأسماء: نجوم ونجمات يستعدون للاحتفال بأعياد ميلادهم

نجلاء فتحى تبدأ عامها الـ68 بدون حمدى قنديل ■ هانى شاكر يحتفل بعيد ميلاده الـ67 وسمير صبرى يكمل عامه الـ82 ■ منى الشاذلى تدخل عامها الـ45 وغادة عادل تدخل مرحلة الأربعينيات ■ صافينار تبدأ عامها الـ35 وعمرو يوسف الـ39

تشهد الأيام القادمة احتفال العديد من نجوم ونجمات الفن والغناء بأعياد ميلادهم.

البداية بالنجم محمد فؤاد والذى يحتفل غداً (٢٠ ديسمبر) بعيد ميلاده الـ٥٨ حيث إنه من مواليد ١٩٦١، وقد استغل فؤاد هذه الفرصة لطرح ألبومه الجديد فى الأسواق، كما تحتفل الراقصة صافينار بعيد ميلادها ال٣٥ غداً حيث إنها من مواليد عام ١٩٨٣.

وفى ٢١ ديسمبر تحتفل النجمة نجلاء فتحى بعيد ميلادها الـ٦٨ بدون وجود زوجها الإعلامى حمدى قنديل الذى رحل منذ أسابيع قليلة، وفى نفس اليوم يحتفل أمير الغناء العربى هانى شاكر بعيد ميلاده الـ٦٧ والذى يستعد لإحياء حفل رأس السنة بأحد المراكب النيلية بالزمالك.

أما فى يوم ٢٣ ديسمبر فتحتفل الإعلامية منى الشاذلى مقدمة برنامج «معكم» على شاشة سى بى سى بعيد ميلادها الـ٤٩ حيث إنها من مواليد ١٩٧٠، وفى نفس اليوم يبدأ النجم عمرو يوسف عامه الـ٣٩، أما محمد أسامة الشهير بـ«أوس أوس» نجم مسرح مصر فيبدأ عامه الـ٣١.

وفى يوم ٢٥ ديسمبر تبدأ النجمة غادة عادل عامها الخامس والأربعين، وتكمل هنا شيحة عامها الرابع والثلاثين، وتحتفل إيناس النجار بعيد ميلادها الـ٤١ بينما يبدأ المخرج شريف عرفة عامه الـ٥٩.

أما المطربة غادة رجب فتحتفل فى ٢٦ ديسمبر بعيد ميلادها الأربعين، وفى نفس اليوم تبدأ فادية عبدالغنى بعيد ميلادها الـ٥٨.

بينما يحتفل الفنان سمير صبرى فى ٢٧ ديسمبر بعيد ميلاده الـ٨٣، وفى نفس اليوم يبدأ طارق دسوقى عامه الثانى والستين.. وتبدأ أميرة فتحى عامها الـ٤٥ يوم ٢٨ ديسمبر الحالى.

أما نقيب الممثلين أشرف زكى فيحتفل هذا العام بعيد ميلاده الـ٥٩ حيث أنه مواليد ٢٩ ديسمبر، بينما يحتفل النجم أحمد عبدالعزيز بعيد ميلادها الـ٦٤ يوم ٣١ ديسمبر الحالى.

لسنوات طويلة، كان مقر السفارة الإسرائيلية بالقاهرة أشبه بالثكنات العسكرية، وكانت تحركات السفير الصهيونى تحاط بسياج من السرية والترتيبات الأمنية المشددة، إلا أن هذا الأمر تحول الآن بشدة وأصبحنا نرى صوراً للسفير الإسرائيلى وهو يتجول فى شوارع ومقاهى القاهرة مثله فى ذلك مثل باقى السفراء.

كما أن الصفحات الرسمية التابعة للسفارة عبر مواقع التواصل الاجتماعى تقوم بنشر أخبار وجولات «أبناء صهيون» فى القاهرة والمحافظات بما يوحى أن هناك تغيرات كبيرة قد حدثت خلال الفترة الماضية.

محمد طرابيه يكشف:

المزارع تشتهر بتخصصها فى زراعة الموالح والفراولة والبرتقال الفاخر

بالصور والوقائع: فضائح السفارة والسفير الإسرائيلى فى القاهرة

خفايا لقاءات رجال أعمال مصريين مع خبراء «صهاينة» داخل سفارة التشيك بالقاهرة

كل هذه الوقائع وغيرها الكثير تجعلنا نطرح العديد من التساؤلات التى نتمنى أن تكون هناك إجابات شافية عليها من جانب كافة الجهات العليا والرسمية فى مصر:

هل الجهات المعنية فى مصر لديها دراية كاملة بما تقوم به سفارة الكيان الصهيونى على أرض مصر؟ وما سر الظهور المستمر للسفير ديفيد جوفرين فى الكثير من المناسبات والمؤتمرات والجولات داخل مناطق ومحافظات مصر المختلفة؟ وكيف تتعامل الأجهزة مع ما تقوم به السفارة من أعمال تثير الشبهات من حولها.

أطرح هذه التساؤلات للتأكيد على أنه يجب أن تكون هناك وقفات لمعرفة كل ما يجرى على أرض الواقع حتى لا نفيق من غفوتنا على كوارث محققة على يد «أبناء صهيون» الذين كانوا ولايزالون العدو الأول لكل الوطنيين الشرفاء فى مصر؟

تفاصيل جولة «جوفرين» فى سوق خان الخليلى وزيارة مقهى الفيشاوى

فى هذا السياق نكشف فى السطور القادمة عن الكثير من الوقائع والمفاجآت المثيرة التى تستدعى طرح المزيد والمزيد من التساؤلات، حيث بثت الصفحة الرسمية للسفارة فيديو تحت عنوان: «التعاون الاقتصادى بين مصر وإسرائيل» كشفت فيه عن توجه «العديد من رجال الأعمال المصريين إلى السفارة ويطلبون معلومات حول الفرص الاقتصادية الكامنة فى التعاون مع إسرائيل»، وأوضح الفيديو تفاصيل التعاون الاقتصادى الواسع الذى كان موجودًا فى الماضى والذى يوجد حاليًا بين البلدين والفرص المتاحة للاستثمار المشترك.

وأعلنت الدائرة الاقتصادية بالسفارة الإسرائيلية بالقاهرة عن سعادتها بتقديم أكبر قدر ممكن من المساعدة لرجال الأعمال المهتمين بهذا التعاون الاقتصادى.

وهنا نسأل: هل الأجهزة الأمنية فى مصر لديها دراية وقائمة كاملة بأسماء رجال الأعمال المصريين الذين كشفت السفارة أنهم يترددون عليها؟ وما طبيعة التعاون الذى تعنيه السفارة فى هذا الفيديو؟ وهل هناك رقابة على ما يقوم به هؤلاء الأشخاص داخل سفارة تل أبيب فى مصر؟ وهل تم أخذ الاحتياطات اللازمة لعدم تحول مثل هذه الزيارات لأعمال تضر بمصر والمصريين؟

ونسأل أيضاً: إذا كان الأمر قد أصبح عادياً فلماذا لم تقم السفارة بكشف قائمة رجال الأعمال المتعاونين معها؟ ولماذا لم تقم السفارة بذكر اسم المزرعة الخاصة فى مصر التى زارها السفير ديفيد جوفرين، يوم ٥ ديسمبر الحالى والتى تعتمد فى زراعة منتجاتها على التكنولوجيا الإسرائيلية فى مجال الزراعة والرى؟

وقالت السفارة فى الخبر الذى نشرته

الدائرة الاقتصادية بالسفارة تعلن عن تقديم أكبر قدر ممكن من المساعدة للمستثمرين المصريين

الصفحة الرسمية لها «هذه المزرعة واحدة من المزارع الكثيرة فى مصر المعتمدة على التكنولوجيا الإسرائيلية وتشتهر هذه المزرعة بتخصصها فى زراعة الموالح، مما يجعلها من أهم المصدرين المصريين لهذه المنتجات بالخارج.. على سبيل المثال ثمرة البرتقال الخاصة بهذه المزرعة تُصدّر إلى دول أوروبا وأيضاً محصول الفراولة الممتاز والمطابق للمواصفات العالمية فى التصدير، ويتم تصديره إلى دول أوروبا لكفاءته وجودته.

يعتبر هذا الإنجاز تطبيقا عمليا للتكنولوجيا الإسرائيلية فى مجال الزراعة والاعتماد على طرق الرى الحديثة لإسرائيل.. هذه التكنولوجيا تضمن للمُزارع توفير ما بين ١٥ و ٢٠٪ من المياه المستخدمة فى الزراعة والرى وطرق مقاومة الآفات والأمراض التى تصيب المحاصيل»، نسعى لمُشاركة تكنولوجيا الزراعة والرى المتقدمة فى دولة إسرائيل مع جميع جيراننا لتَعُم الفائدة على الجميع.

أسرار زيارات آلاف المزارعين المصريين إلى تل أبيب للحصول على دورات تدريبية فى مجالات الزراعة المختلفة

وتعقيبا على هذا الخبر نسأل: كم عدد المزارع التى تعمل بتكنولوجيا إسرائيلية داخل مصر؟ وهل هناك رقابة عليها؟ وما الذى يضمن ألا يتم استخدام المحاصيل التى تنتجها هذه المزارع فى الإضرار بالمحاصيل وإنتاجيتها فى مصر؟ وما الذى يضمن أيضاً ألا تكون هذه المحاصيل بها مواد سامة أو مسرطنة تصيب المصريين بأمراض خطيرة؟ وهل يليق بمصر صاحبة أقدم حضارة قامت على الزراعة فى العالم أن تلجأ إلى دولة يعلم الجميع أنها كانت ولاتزال العدو الأول لنا؟

وفى هذا السياق نشير إلى الفيديو الذى بثته الصفحات التابعة للسفارة على مواقع التواصل الاجتماعى بعنوان: «مصر وإسرائيل ٤٠ عاما من السلام»، والذى كشف عن إنشاء مزارع مشتركة بين مصر وإسرائيل وأن آلافاً من المزارعين المصريين يذهبون إلى تل أبيب للحصول على دورات تدريبية فى مجالات الزراعة المختلفة.. وكشف الفيديو عن وجود مصانع إسرائيلية فى مصر تقوم بتوفير الآلاف من فرص العمل للمصريين!!!

ووجهت اسرائيل الدعوة لمجتمع الأعمال فى مصر للعمل مع الشركات الإسرائيلية وأكدت أنهم – أى المصريين – يبحثون عن الشراكة ونحن سنبنى جسور الدعم للمساعدة!!

ونظرا لأن العقلية الصهيونية تجيد الخداع وفنون المراوغة، فقد قامت السفارة الاسرائيلية بالتنسيق مع سفارة دولة التشيك فى مصر بالترتيب لاستضافة وفد من الخبراء الصهاينة داخل سفارة التشيك فى شهر نوفمبر ٢٠١٨ لطرح أفكارهم بخصوص التقنيات المتطورة التى حققتها دولة إسرائيل فى مجال مُعالجة المياه، وتحليتها، وإعادة استخدامها فى مجالات الزراعة والرى، وعلى هامش هذه الاستضافة عقد الخبراء الإسرائيليون مجموعة من اللقاءات مع رجال أعمال وشركات فى مصر وناقشوا معهم إمكانية التعاون المشترك فى القطاعات المختلفة!! وهنا نسأل: ما الذى جرى فى هذه اللقاءات داخل سفارة التشيك؟ وإذا كان الهدف بحث التعاون بين مصر وإسرائيل فلماذا لم تتم داخل سفارة تل أبيب؟! والسؤال الأهم: «هل هناك سفارات أخرى فى مصر يتم استخدامها كوسيط فى العلاقات بين مصر وإسرائيل حتى لو كان الأمر يقتصر على القطاع الخاص»؟!

رجال أعمال مصريون يذهبون إلى السفارة ويطلبون معلومات حول الفرص الاقتصادية للتعاون مع إسرائيل

ويخطئ من يتصور أن العلاقات المصرية الإسرائيلية قاصرة على القطاع الخاص، حيث كشفت التقرير الصادر عن مجلس تصدير الملابس الجاهزة فى مصر عن زيادة قدرها ١٤٪ فى تصدير الملابس الجاهزة بالتعاون مع الشركات الإسرائيلية من خلال اتفاقية الكويز فى السبعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٨ بمبلغ ٤٨٠ مليون دولار.

وأوضح التقرير أيضاً أن اتفاقية الكويز ساهمت فى خلق مئات الآلاف من فرص العمل.

من جانبها وصفت السفارة الإسرائيلية اتفاقيه الكويز بأنها اتفاقية رائعة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ومصر، ودعت الشركات المصرية للعمل مع الشركات الإسرائيلية من خلال هذه الاتفاقية أو بأى طريقة أخرى ممكنة.. وأكدت أن إمكانات التعاون الاقتصادى بين الشركات من كلا البلدين هائلة وستساهم فى رفاهية الناس فى جميع أنحاء المنطقة.

وبالإضافة لما سبق من فضائح و«بلاوى» نشير إلى تورط دار الأبرا المصرية فى جريمة التطبيع الثقافى مع الكيان الصهيونى، ونحن هنا لا نقول كلاماً إنشائياً بل نتكلم عن وقائع محددة حيث استضافت دار الأوبرا المصرية فى القاهرة يوم ٨ أغسطس ٢٠١٨ المطربة الإسرائيلية دلال أبو آمنة، وللعلم فإن سفارة تل أبيب بالقاهرة هى التى كشفت عن جنسية هذه المطربة، وكشفت أنها قامت بإحياء العديد من الحفلات فى إسرائيل، وهى محبوبة جدا من اليهود والعرب فى إسرائيل، مشيرة إلى أنها من أصول عربية لكنها اسرائيلية الجنسية وأشارت إلى أنها متفوقة فى دراستها الأكاديمية وتستعد للحصول على شهادة الدكتوراه قريبا من التخنيون فى حيفا.. وعبرت السفارة فى نفس يوم الحفل عن أمنيتها فى أن يكون حضور دلال فى دار الأوبرا رسالة سلام تفتح الباب للعديد من التعاون المستقبلى بين مصريين وإسرائيليين.

السفير دافيد جوفرين حضر حفل فرقة عبد الحليم نويرة للموسيقى العربية فى دار الأوبرا يوم 23 سبتمبر 2018

وهنا نسأل: هل تحولت دار الأوبرا المصرية التى تسمى «المركز الثقافى القومى» إلى «عزبة» للإسرائيليين؟ وهل تفتح د. إيناس عبدالدايم تحقيقاً فى موضوع استضافة مطربة اسرائيلية لإحياء حفل فى دار الأوبرا؟ مع العلم أنه إذا كانت الوزيرة وقيادات الأوبرا لا يعلمون أن هذه المطربة تحمل الجنسية الإسرائيلية فتلك جريمة أما إن كانوا يعلمون وقاموا باستضافتها فسيكون الجرم أفظع وأقبح!

والمفاجأة الأكبر فى ملف تطبيع الأوبرا مع إسرائيل أن السفير دافيد جوفرين حضر بـ (شحمه ولحمه) حفل فرقة عبد الحليم نويرة للموسيقى العربية فى دار الأوبرا المصرية يوم الخميس ٢٣ سبتمبر ٢٠١٨، وذلك فى إطار ما أسماه جوفرين أن لديه دائماً الوقت للاستمتاع بالحياة الثقافية فى مصر.. ولأن مصر تحولت إلى «عزبة للإسرائيليين» نشير إلى قيام السفير الإسرائيلى دافيد جوفرين – يوم ٢٤ أكتوبر ٢٠١٨ – بجولة فى سوق خان الخليلى فى القاهرة وزيارة مقهى الفيشاوى الذى اتخذ شهرته وبريقه بفضل الأديب المصرى العالمى نجيب محفوظ الذى كان الفيشاوى مقهاه المفضل، وخلال زيارته التقى السفير بمرشد سياحى مصرى تحدث عن الترحيب الحار الدائم بالإسرائيليين الذين يزورون السوق – وفقا لما ذكرته الصفحة الرسمية للسفارة –.

وفى النهاية أقول: إن كل هذه الوقائع وغيرها الكثير تكشف أن مجتمعنا أصبح مخترقا من جانب الكيان الصهيونى أكثر من أى وقت مضى، ولذلك أطالب كافة الجهات المعنية وكذلك جميع المواطنين الشرفاء بالحيطة والحذر من هذه الاختراقات التى ستؤدى إلى أضرار جسيمة على مصر والمصريين فى الحاضر والمستقبل.

دار الأوبرا المصرية أقامت حفلاً يوم 8 أغسطس 2018 للمطربة الإسرائيلية دلال أبو آمنة

زيارة السفير لمزرعة خاصة يوم 5 ديسمبر الحالى تكشف عن وجود عدد كبير من المزارع المشتركة على أرض مصر

14% زيادة فى تصدير الملابس الجاهزة بالتعاون مع الشركات الإسرائيلية من خلال اتفاقية الكويز فى السبعة أشهر الأولى من عام 2018

تساؤلات فى انتظار الإجابة عنها:

هل الجهات المعنية فى مصر لديها دراية كاملة بما تقوم به سفارة الكيان الصهيونى على أرض مصر؟

ما سر الظهور المستمر للسفير جوفرين فى الكثير من المناسبات والمؤتمرات والجولات داخل مناطق ومحافظات مصر المختلفة؟

هل الأجهزة لديها قائمة كاملة بأسماء رجال الأعمال المترددين على مقر سفارة أبناء صهيون؟

ما الذى يضمن ألا تكون المحاصيل المنتجة بتكنولوجيا صهيونية بها مواد سامة أو مسرطنة تصيب المصريين بأمراض خطيرة؟

هل يليق بمصر صاحبة أقدم حضارة قامت على الزراعة فى العالم أن تلجأ إلى دولة يعلم الجميع أنها كانت ولاتزال العدو الأول لنا؟

هل هناك سفارات فى مصر يتم استخدامها كوسيط فى العلاقات بين مصر وإسرائيل؟!!

أبرزهم وزراء التعليم والتموين والصحة والتضامن الاجتماعى ومحافظ القاهرة

مفاجأة: انقلاب أعضاء مجلس النواب على الحكومة بسبب تعليمات «السيسى» وتشجيع «عبدالعال»

خالد عبدالرحمن

أصدر الدكتور على عبدالعال رئيس مجلس النواب، تعليمات لهيئة مكتب المجلس وهما الوكيلين الأول والثانى السيد الشريف وسليمان وهدان، برفع الدعم التدريجى عن وزراء حكومة الدكتور مصطفى مدبولى، بتحريك مئات طلبات الإحاطة والأسئلة البرلمانية ضد الوزراء فى عدد من الملفات التى تهم المواطن.

كما هدد الدكتور على عبدالعال، خلال الشهرين الماضيين ثلاث مرات باستجواب الحكومة تحت قبة البرلمان، وظهر ذلك خلال الجلسات العامة، وبعد أن كان يرفض رئيس البرلمان توجيه أى نقد للحكومة بل كان يصل به الأمر لمقاطعة النواب من خلال التعقيب على حديثهم تارة، وتارة أخرى بقطع الصوت عن النائب الذى يتحدث بسوء عن أحد الوزراء بحجة مخالفته لقواعد اللائحة الداخلية للمجلس وتجاوزه المدة المقررة وهى ٣ دقائق فقط.

بينما شملت التعليمات الخاصة بانتقاد الحكومة عدم التعرض لشخص رئيس الوزراء والاكتفاء بالسماح للنواب بالحديث عن عدم التزامه بما وعد فى بيانه أمام البرلمان مع نهاية السنة المالية الماضية ٢٠١٧/٢٠١٨.

وجاء رفع البرلمان للحماية ولو بشكل نسبى عن الحكومة بعد توجيه الرئيس عبدالفتاح السيسى انتقادات لوزراء ومحافظين بسبب تدنى الخدمات وتعثرهم فى تنفيذ ما وعدوه به وأبرزهم إخفاق وزير التربية والتعليم الدكتور طارق شوقى فى توزيع تابلت الطلاب على المدارس المستهدفة وتسريب جدول امتحانات بتوقيعه للثانوية العامة وتصريحاته التى استفزت أولياء الأمور، كما قام أعضاء مجلس النواب بمهاجمة وزيرا الزراعة والتموين فى أزمة مصادرة البطاطس وفساد بذور الطماطم المستوردة، وكذلك الهجوم على محافظ القاهرة بسبب الزحام المرورى وسرقة أراضى المقابر وتأخر الإعلان عن خطط تطوير المناطق الأثرية مثل الحسين فى وسط القاهرة، ولم يتوقف الأمر عند هؤلاء بل سبقتهم الدكتورة غادة والى التى هوجمت بسبب معاش تكافل وكرامة والمشاكل الخاصة بصرفه ورفض فئات ممن ينطبق عليهم الشروط بدون حجج منطقية، وكذلك وزيرة الصحة التى حضرت جلسة عامة استمرت ٧ ساعات ونصف الساعة واجهت خلالها سيل من الهجوم الشديد من النواب بسبب فشلها فى تحسين أوضاع المستشفيات واكتفائها بجولات الشو الإعلامى دون أى إنجاز يذكر.. بلاغ للجهات الرقابية.

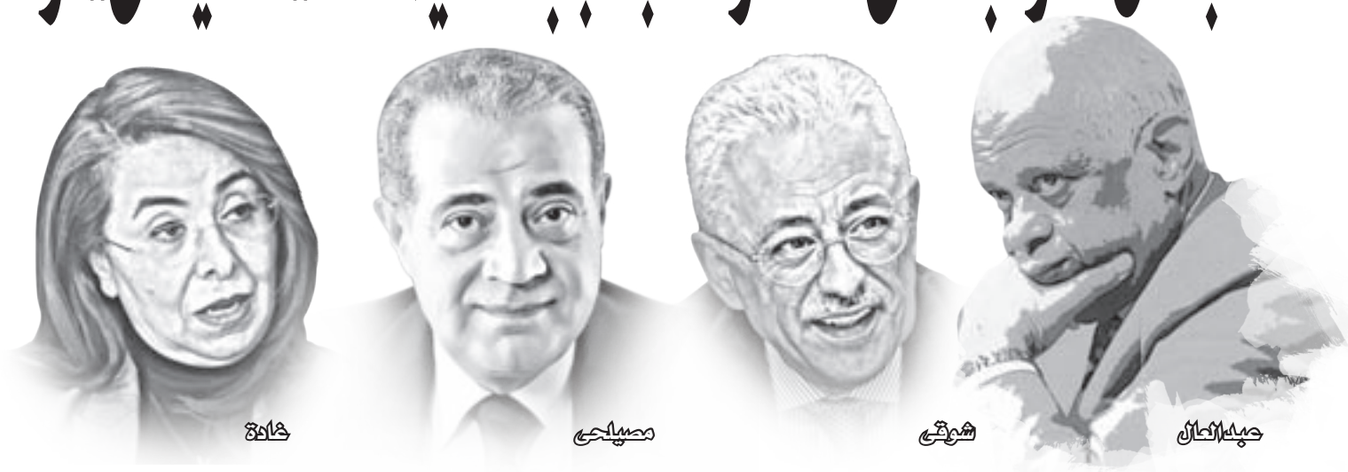

بالمستندات.. «صوت الملايين» تكشف صدور قرارات علاج على نفقة الدولة لـ«الأموات»

عادل عبدالله

فى الوقت الذى ينادى فيه الكثيرون بضرورة زيادة نسبة ميزانية وزارة الصحة فى الموازنة العامة لتلبية احتياجات ملايين المرضى الذين يعانون يوميا من ارتفاع تكلفة الدواء والمعيشة، وطمعا فى الوصول إلى النسبة المنصوص عليها دستوريا والتى تبلغ ٣ بالمائة من إجمالى الموازنة العامة، وهى النسبة التى لم تصل حتى لمثيلتها العالمية للإنفاق الصحى والتى تتراوح ما بين (٦ – ١٠ ٪).

ورغم أن بعض هذه المطالبات تمت من خلال مسئولى وزارة الصحة سواء عبر وسائل الإعلام المختلفة أو من خلال حضور اجتماعات لجنة الصحة بمجلس النواب، إلا أن «صوت الملايين» حصلت على مستندات تؤكد أن بعض هؤلاء المسئولين لم تكفهم قلة الميزانية حتى يحافظوا عليها ويحسنوا استغلالها وإدارتها، بل طغوا فسادا وأهدروا المال العام فى إصدار قرارات علاج نفقة الدولة لبعض من رحلوا عن دنيانا وباتوا فى عداد الموتى.

وتكشف المستندات التى حصلت عليها «صوت الملايين»، عن وفاة المواطنة نعيمة حسن إسماعيل الشحات، بتاريخ السابع من نوفمبر من عام ٢٠١٧ (مستند رقم ١)، إلا أن مستند رقم ٢ يكشف أنه قد صدر قرار علاج لها على نفقة الدولة بعد وفاتها بحوالى شهرين وتحديدا فى تاريخ ١١ مارس ٢٠١٧ بطلب رقم ٢٩٥٤٣٥٨١ وطبقا لتوصية المجالس الطبية المتخصصة بجلسة ٧ مارس ٢٠١٧ ونص القرار على الموافقة على استكمال علاج المواطنة بإجراءات رعاية مركزة وأبحاث وفحوصات بمستشفى الإسماعيلية العام بتكلفة بلغت ألفان وخمسمائة جنيه مصرى.

أما مستند رقم (٣) فيكشف عن قرار علاج آخر صدر بناء على توصيات جلسة المجالس الطبية المتخصصة بتاريخ ١٤ مارس ٢٠١٧ أى بعد القرار السابق بحوالى سبعة أيام، وينص أيضا على استكمال علاج نفس المواطنة بنفس الإجراءات وكذلك نفس التكلفة وحمل هذا الطلب رقم ٢٩٣٨١٢٢٦.

ويأتى مستند رقم (٤) ليؤكد أن نفس المواطنة حصلت على أربع قرارات علاج قبل وفاتها، بتواريخ ١٠ مايو ٢٠١٦ و٣ نوفمبر من نفس العام وقرارين بتاريخ ٣١ يناير من عام ٢٠١٧، وبعد وفاتها حصلت على ٣ قرارات الأول بتاريخ ٤ مارس ثم ٢٣ من نفس الشهر وأخيرا بتاريخ ٢٣ أبريل من عام ٢٠١٧، وتنوعت المستشفيات التى من المفروض أن يتم العلاج بها ما بين ثلاث مرات بمستشفى المنزلة العام وأربعة بمستشفى الإسماعيلية العام.

ورغم أن الحكومة تنادى مرارا وتكرارا بضرورة التقشف الاقتصادى بين مؤسسات الدولة، إلا أن مستند رقم (٧) يؤكد أن هذا الأمر غائب عن إدارة العلاج على نفقة الدولة بالإسماعيلية، والتى قررت صرف حوافز جهود غير عادية بواقع ١ بالمائة من الأدوية المباعة، وتنوع تقسيم الحوافز ما بين مدير مديرية الصحة الذى حصل لوحده على ١٨ بالمائة من الحوافز بقيمة بلغت ٢٣١٥ جنيها مصريا، وإدارة العلاج على نفقة الدولة على مبلغ ٤٥٠١ جنيه، بجانب ١٤ فئة أخرى حصلت على باقى الحوافز، كانت أدناها إدارة الشئون الإدارية التى حصلت على نسبة اثنين بالمائة منها واحد بالمائة للسائقين.

والسؤال هنا إذا كانت حالة واحدة حصلت على ثلاث قرارات علاج بعد وفاتها، فماذا لو كانت هناك عشرات الحالات الأخرى التى لم نستطع الحصول على مستندات قرارات لها، لذا فالأمر برمته تعرضه «صوت الملايين» على الجهات الرقابية والمعنية لاتخاذ اللازم والتحقيق فى هذا الأمر.

السبت القادم.. معركة «المرأة قاضية» تتجدد أمام المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة

دعوى قضائية: الرفض صارخة لانتهاك جسيم وممنهج لحق المرأة فى المساواة وشغل الوظيفة العامة

إسلام خالد

تواصل الدائرة الثانية بالمحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة، يوم السبت القادم، نظر الطعن المقام من أمنية طاهر جادالله، لوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٦ لسنة ٢٠١٥ المنشور بالجريدة الرسمية بالعدد ٣ مكرر، وبتاريخ ٩ سبتمبر ٢٠١٥، فيما تضمنه من إغفال وعدم تعيين المدعية بوظيفة مندوب مساعد بمجلس الدولة دفعة ٢٠١٣، مع ما يترتب على ذلك من آثار أخصها تعيينها بوظيفة مندوب مساعد بالمجلس.

وقالت المدعية، إنه فى غضون شهر يناير ٢٠١٤، نشر مجلس الدولة المصرى الإعلان رقم (١) لسنة ٢٠١٤ بخصوص قبول طلبات التعيين فى وظيفة مندوب مساعد من خريجى كليات الحقوق والشريعة والقانون والشرطة دفعة ٢٠١٣، وذلك بالشروط المنصوص عليها قانونا، بالإضافة إلى الشروط التى تضمنها الإعلان من التقدير التراكمى، والحد الأعلى للسن، وأن تتوافر فيه الأهلية، والصلاحية، والكفاءة لشغل الوظيفة، وأن تثبت لياقته الطبية، كما يتعين أن يجتاز المقابلات والاختبارات المحددة.

وأضاف الطعن، تقدمت الطالبة للوظيفة المعلن إليها، بصفتها مواطنة مصرية لها كافة الحقوق التى كفلتها الشريعة الإسلامية والدستور المصرى والقانون، تحدوها الآمال أن تكون أول صلة نسب بين مجلس الدولة والإناث، فهى كغيرها من الذكور نهلت من نفس النبع القانونى، وتزود بنفس الثقافة، ليس هذا فقط بل تفوقت عليهم فى الكفائة والتقدير ودرجات النجاح، ورغم توافر الشروط القانونية والإضافية المعلن عنها بحقها إلا أنها فوجئت برفض مجلس الدولة منحها ملف لتقديم أوراقها، كما رفض المجلس استلام ملف تقدمها لشغل الوظيفة فى صورة صارخة لانتهاك جسيم وممنهج لحقها فى المساواة وشغل الوظيفة العامة.

وسارعت المدعية بتاريخ ٢٠١٤/١/٣٠، بإخطار المستشار رئيس مجلس الدولة بالعقبات المادية السابق بيانها بكتاب الطالبة رقم ٤٧٢، كما تم إثبات الحالة بقسم شرطة الدقى بالمحضر الرقيم ٢٠١٤/٥٩١ إدارى بذات التاريخ.

هذه القضية تعيد من جديد إعادة فتح ملف تعيين المرأة فى القضاء فى مجلس الدولة وتفعيل الحق الدستورى للنساء فى الوصول للمناصب القضائية.

ويخطىء من يتصور أن قضية أمنية جاد الله هى أول محطات معركة المصريات فى هذا الشأن، حيث إن هذا الملف تم فتحه منذ أكثر من سبعين عاما، وهنا نشير إلى سعى د. عائشة راتب للتعيين فى مجلس الدولة عام ١٩٤٩ والمحامية فاطمة لاشين للتعيين فى النيابة العامة عام ١٩٩٢ بالإضافة للعشرات من المتفوقات اللاتى أحبطت آمالهن فى العمل بالقضاء.

الجدير بالذكر أن هناك بيانا صدر للتضامن مع قضية أمنية ووقعت عليه ١٥ منظمة متضامنة وكذلك ٤٠ توقيعا فرديا، بالرغم من التحسن الطفيف فى ضم عدد من القاضيات وإلحاقهن من النيابة الإدارية إلى سلك القضاء العادى، فمازالت أغلب الجهات القضائية فيما عدا النيابة الإدارية ترفض تعيين المتقدمات إلى منصب القضاء سواء فى القضاء العادى أو النيابة العامة أو مجلس الدولة.

وأكد البيان أن الوقت قد حان ليتحول الالتزام الدستورى إلى واقع ملموس دون التحجج بحجج عفا عليها الزمن، لتتمكن النساء من الوصول لمنصب القضاء فى جميع الهيئات القضائية ومنها مجلس الدولة وفقًا للتدابير والطرق العادية المتاحة للجنسين دون تمييز والمنصوص عليها فى القانون والدستور.

من جانبها أكدت الدكتورة مايا مرسى رئيسة المجلس القومى للمرأة، أن تعيين المرأة فى الجهات والهيئات القضائية هو حق دستورى أصيل لها، حيث نصت المادة ١١ فى فقرتها الثانية على أن «تكفل الدولة للمرأة حقها فى تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا فى الدولة، والتعيين فى الجهات والهيئات القضائية»، مؤكدة أن هذه المادة هى سلاح المرأة المصرية عقب ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو، وأن هيئة النيابة الإدارية هى أول من ناصر المرأة منذ تأسيسها عام ١٩٥٤ لتصل نسبة تمثيل المرأة بها إلى ٥٢٪، كما وصلت إلى أعلى منصب وهو رئيسة الهيئة لمدة ٥ مرات.

فى هذا السياق كشف تقرير رسمى صادر عن المجلس القومى للمرأة – لدينا نسخة منه – أن مجلس النواب يناقش حالياً مشروع قانون يكفل التزام كافة الهيئات القضائية بتولى المرأة مواقع القضاء.

وانتقد التقرير قرار الجمعية العمومية لمجلس الدولة بعدم تبنى هذا التوجه بتعيين المرأة فى مواقع القضاء فى القضاء الإدارى وهو ما أثار جدلاً واسعا حسمه دستور ٢٠١٤ بنص المادة ١١ على حق المرأة فى التعيين بمناصب التعيين فى الوظائف العامة ومواقع القضاء على قدم المساواة مع الرجل وألزمت الدولة بالامتثال لتحقيق هذا الهدف ومبادرة عدد من المستحقات للتعيين باللجوء للقضاء لضمان تنفيذ الحق الدستورى.

د. مايا مرسى: تعيين المرأة فى الجهات والهيئات القضائية حق دستورى أصيل لها

15

منظمة حقوقية: أغلب الجهات القضائية فيما عدا النيابة الإدارية ترفض تعيين المتقدمات

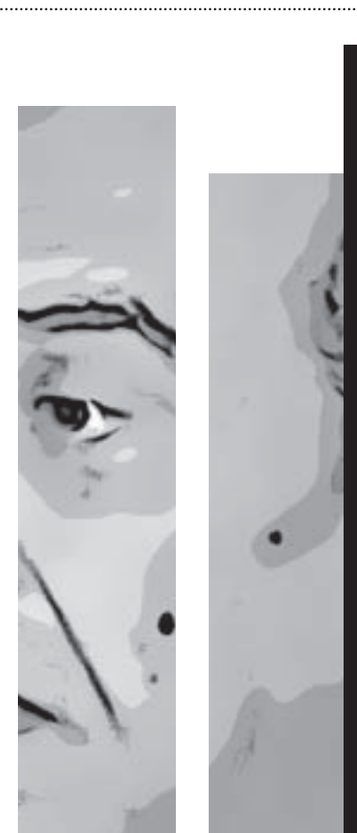

«أبوستيت» يقصى الليثى ويعين ابن خاله مستشارًا

وزير الزراعة يفتش فى مخالفات الوزير السابق انتقامًا من المدير المالى

الفساد للركب فى وزارة الزراعة سابقًا.. عزبة «أبو ستيت» حاليًا!!!

نسرين إمام

يشهد مكتب الدكتور عز الدين أبو ستيت وزير الزراعة واستصلاح الأراضى هذه الأيام حالة من الارتباك الشديد، والحركة السريعة غير المعتادة، وخروج ودخول عدد كبير من كبار الموظفين خاصة من إدارة الشئون القانونية، يحملون ملفات وأوراق لافتة للنظر الأمر الذى دفع كثيرون من موظفى ديوان الوزارة للاستفسار عن أسباب هذه الحركة الغريبة، وغير العادية التى يشهدها مكتب الوزير منذ توليه منصبه الوزارى خلال الستة أشهر ماضية.

العالمون ببواطن الأمور داخل الوزارة أكدوا لـ«صوت الملايين» أن الدكتور عز الدين أبو ستيت الوزير الحالى اتخذ قرارا مهما بالتفتيش فى أوراق وقرارات الوزير السابق عليه الدكتور عبد المنعم البنا، للبحث عن المخالفات المالية والإدارية وذلك للرد الفعلى على اللواء شريف الليثى مدير الشئون المالية الذى أقاله الوزير الحالى من منصبه، لأنه محسوب على الوزير السابق، فى الوقت الذى اعتبر شريف الليثى قرار إقالته مخالفة صريحة للقانون، حيث إنه كان يعمل مديرا للشئون المالية، بالتعيين وعلى درجة مالية من الدرجة الأولى الممتازة «درجة وكيل وزارة» ولذلك قام برفع دعوى قضائية ضد الوزير الحالى، واتهمه بمخالفة القانون، وأنه معين بقرار من وزير الزراعة السابق الدكتور عبد المنعم البنا، وبموافقة رسمية من مجلس الوزراء، وهو ما يحول دون أن يقوم الوزير الحالى بإقالته دون أى أسباب أو مسوغات لقرار الإقالة.

تفتيش الوزير الحالى فى أوراق الوزير السابق، فى محاولة منه للوصول إلى المخالفات والخفايا التى كانت تحدث فى عهده تعد سابقة، فضلا عن الرغبة فى الوصول إلى أى مخالفات مالية وإدارية لغريمه شريف الليثى مدير الشئون المالية والإدارية بالوزارة، لاسيما أن هناك تقارير رقابية أكدت تورط الثانى فى مخالفات مالية وإدارية كانت سببا رئيسيا فى إقالة الوزير السابق فى التعديل الوزارى الأخير.

المثير أن القيادات بوزارة الزراعة الموالين للوزير السابق أعلنت الحرب الباردة ضد الوزير الحالى، وكان من بين وسائلها، تسريب تقارير فساد تقاوى الطماطم ما تسبب فى أزمة الطماطم الأخيرة وقلة إنتاجها وخسارة محصول كبير أدى إلى نقص المنتجات فى الأسواق ما رفع أسعارها بنسبة ٢٥٠ ٪ على مدار الأشهر الثلاثة الماضية، بالإضافة إلى تسريب أوراق تعيين «أسامة. ش» صاحب الـ٢٧ عاما قائم بأعمال مستشار للوزير ومنتدبا من إحدى الجهات المهمة، فى مجاملة واضحة، حيث رصد له الوزير مبلغ «٢٢,٥» ألف جنيه شهريا، مضافا إليها البدلات وحضور الجلسات، والمؤتمرات فى الخارج والداخل، والعمل فى بيزنس تصدير المنتجات والمحاصيل الزراعية، المثير أن هذا الشاب يربطه بعلاقة قرابة بالوزير وأكد البعض أنها من الدرجة الثانية، حيث إنه ابن خاله.

استمرارا لاستفزاز مشاعر المصريين

سفير إسرائيل يشكر وزير الآثار المصرى على ترميم معابد اليهود ويطلب منه التطبيع مع الكيان الصهيونى

بعد أيام قليلة مما أثارته «صوت الملايين» فى عددها الصادر ٣ ديسمبر الجارى، من قيام السفير الإسرائيلى بزرعه شجرة زيتون فى حديقة السلام الشهيرة بشرم الشيخ، ودعوة وزيرة البيئة له لحضور حفل عشاء، لم تتوقف قذائف البارود والقنابل من الطائرات والدبابات الإسرائيلية من قصف منازل الفلسطنيين، وقام السفير الإسرائيلى منذ أيام قليلة بتوجيه الشكر فى خطاب رسمى لوزارة الآثار المصرية على تبنها حملة لإعادة ترميم الآثار والمعابد اليهودية فى كل محافظات مصر، وهو ما اعتبره السفير الإسرائيلى اعترافا بدولة إسرائيل فى الوقت الذى أكد فيه مسئولو الآثار أنها إحدى الآثار المصرية التى تتواجد على أرض وتراب الوطن وجزء من التاريخ ولابد من ترميمها والاهتمام بها مثلها مثل أى آثار أخرى.

المثير أن السفير الإسرائيلى بالغ فى استفزازه عندما طلب من د. خالد العنانى وزير الآثار المصرى زيارة إسرائيل وتوقيع اتفاقية مشتركة لحماية الآثار اليهودية، وهو ما اعتبره كثير من الناشطين نوعا من أنواع التطبيع مع الكيانى الصهيونى، يجب التصدى له ويجب أن يكون هناك رد واضح من حكومة مدبولى.

حكايات ساخنة عن «غراميات» وزير حالى مع «العصفورة الرشيقة»

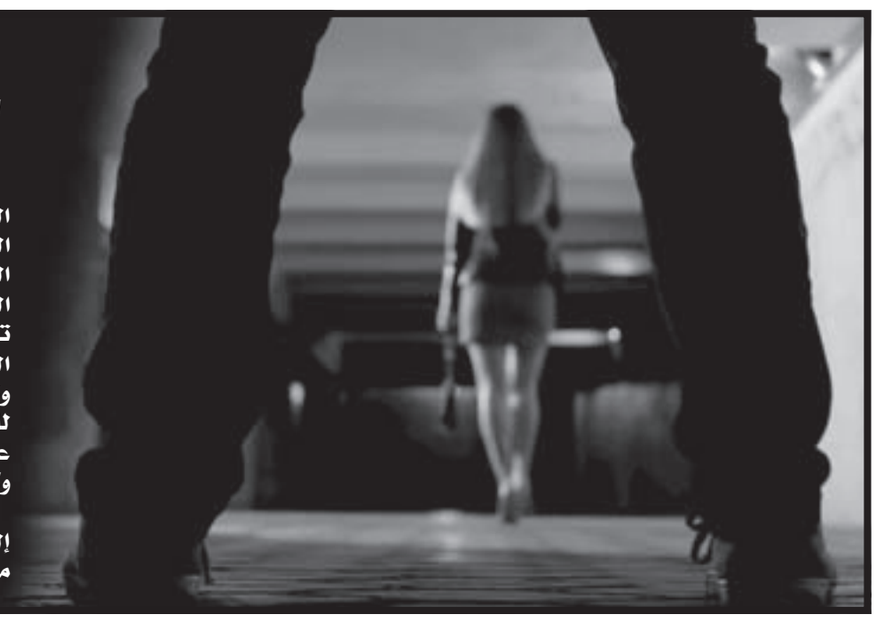

لا حديث فى ديوان عام إحدى الوزارات الخدمية يعلو فوق الحديث أحد الوزراء الحاليين، من إحدى موظفات الديوان العام التى أطلق عليها موظفو الوزارة «العصفورة الرشيقة التى تبلغ من العمر ٢٣ عاما» حيث تتميز بالرشاقة وسرعة الانتقال بين المكاتب، فضلا عن وجهها المبتسم دائما وتسريحة شعرها طويل الضفائر اللافتة للنظر، وسميت بـ«العصفورة» لأنها معروف عنها نقل كل أخبار زملائها وكل صغيرة وكبيرة عنهم للوزير.

المثير أن موظفى الديوان العام انقسموا إلى كتلتين إحداها وهى الغالبية العظمى من موظفى الديوان ويروج أعضاؤها لشائعة زواج الوزير من العصفورة الرشيقة واستدلوا بذلك على أن الوزير قام بنقلها إلى مكتبه لتكون ذراعه اليمنى، التى يستشيرها فى كل صغيرة وكبيرة، لاسيما بعد رحيل المستشار الإعلامى والمتحدث الرسمى للوزارة الإعلامى، الذى كان الحاكم الآمر الناهى فى الوزارة قبل أن يترك منصبه.

أما الكتلة الثانية فتؤكد على أن فكرة زواج الوزير مستبعدة تماما، وأنه يتمتع باستقرار أسرى، وأن ما يروج عن علاقته بالموظفة الحسناء «ح.ع» لا يعدو كونها موظفة مجتهدة فى عملها والترويج لزواجه منها مجرد شائعة لا أساس لها من الصحة، وأن من يروج لذلك يحاول إثارة البلبلة والفوضى، وتوصيل رسالة سلبية للعاملين بالوزارة داخل الديوان وخارجه، فضلا عن توصيل رسالة سلبية أخرى لأسرة الوزير من جانب بعض المغرضين ممن يقفون وراء الترويج لهذه الشائعات.

المثير أن الموظفة العصفورة كانت وراء قرار الوزير فى إبعاد أحد مساعديه عن منصبه فى شهر يوليو الماضى، بعد أن نقلت معلومات مغلوطة للوزير عنه، منها أنه يحاول تهميش دور الوزير، وبحسب مصادر فإن «العصفورة الرشيقة أيضا كانت وراء تعيين وتصعيد أحد الأشخاص لمنصب كبير فى الوزارة.

بسبب العجز فى الميزانية

مفاجأة.. الحكومة تطلب من «التنظيم والإدارة» تعطيل إجراءات الرصيد النقدى مقابل الإجازات الاعتيادية

120 ألفا سيخرجون على المعاش فى أول يناير 2019

فى مفاجأة كبيرة تزيد من الأعباء والهموم على كاهل أصحاب المعاشات، خاطبت وزارة المالية كلا من وزارة التخطيط والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، بتعطيل إنهاء إجراءات الأوراق الرسمية التى تثبت أحقية موظفى الجهاز الإدارى للدولة فى الحصول على الرصيد النقدى مقابل عدم حصولهم على الإجازات الاعتيادية خلال مدة خدمتهم فى الحكومة وذلك لعدم توافر أموال فى ميزانية الحكومة لصرفها للمستحقين.

وكشفت مصادر مسئولة، أن الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة لم يوافق على نحو ١٧٠ ألف طلب إفادة بأيام الإجازات الاعتيادية التى لم يحصل عليها العاملون بالجهاز الإدارى للدولة أثناء خدمتهم طبقا لما نص عليه قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ما تسبب فى حالة غضب كبيرة من أصحاب المعاشات المترددين على المصالح الحكومية التى كانوا يعملون بها أثناء الخدمة.

وأضافت المصادر أن حوالى ٢٥٠ ألفًا تمت إحالتهم على المعاش بعد بلوغ السن القانونية فى يوليو الماضى، وأن هناك حوالى ١٢٠ ألفًا سيخرجون على المعاش فى أول يناير ٢٠١٩، لافتة إلى أن توصيات مشددة اطلقها الدكتور محمد معيط والدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط للدكتور صالح الشيخ رئيس الجاهز المركزى للتنظيم والإدارة بالتنبيه على الإدارة المركزية لقطاع الخدمة المدنية بالجهاز بضرورة الإبطاء فى إنهاء إجراءات استمارات الرصيد النقدى للإجازات، التى بموجبها يستطيع أصحاب المعاشات تسوية حساباتهم مع وزارة المالية، للحصول على الرصيد، خاصة بعد المبادرة التى أعلنتها الحكومة فى ٢٠١٦، بحصول الموظف على مسحقاتها من الرصيد النقدى للإجازات مباشرة بدون رفع دعاوى قضائية،كما كان متبعا ومعمولا به فى قانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الملغى.

وأوضحت المصادر أن العجز فى ميزانية الحكومة دفع المسئولين لاتخاذ هذه الإجراءات حتى يتم تدبير هذه الأموال فى ميزانية العام المقبل ٢٠١٩-٢٠٢٠.

تأخر صدور قانون العمل أهم الأسباب

شركات ومصانع القطاع الخاص فوق القانون والحكومة

إسلام خالد

كشفت مصادر حكومية مسئولة أن نحو ٩ ملايين من عمال القطاع الخاص لا يحصلون على مستحقاتهم المالية المقررة والمنصوص عليها فى عقود العمل الخاصة بهم.

وأضافت المصادر أن إدارات الشكاوى تلقت على مدار العام الجارى أكثر من ١٥٠ ألف شكوى بسبب تأخر حصول العمال على مستحقاتهم المتمثلة فى العلاوات الدورية، والخاصة، بالإضافة إلى عدم التزام الجهات بصرف الزيادات المقررة وبدلات العمل فى أيام الإجازات الرسمية، وساعات العمل الإضافية والسهرات.

وأوضحت المصادر أن تقريرا سريا لقطاع التشغيل بالوزارة أكد عدم تمكن مديريات القوى العاملة من حل مشاكل ٩ ملايين عامل لا يحصلون على مستحقاتهم المالية كاملة، فى اكثر من ٢٥٠ ألف منشأة قطاع خاص يعمل بها أكثر من ١٥ مليون فردا، مؤكدة أن تأخر صدور الموافقة على مشروع قانون العمل الجديد وخضوعه للمباحثات والمناقشات والتعديلات سبب رئيسى فى عدم التمكن من مساءلة منشآت القطاع الخاص وإلزامهم بتنفيذ التعهدات، لاسيما أن الثغرات الموجودة فى قانون ٣ لسنة ٢٠١٢ أعطت الفرصة لكثيرين من أصحاب العمل بالقطاع الخاص بالتهرب من المسئولية، وصرف مستحقات العمالة.

فى ذات السياق كان محمد سعفان وزير القوى العاملة قد أكد على أن الحكومة المصرية بشكل عام ووزارة القوى العاملة بشكل خاص، تولى اهتماما بالغا بالعامل والحفاظ على حقوقه وتوفير بيئة عمل آمنة له، مشيرًا إلى أننا استطلاعنا من خلال مشروع قانون العمل الجديد سد ثغرات قانون العمل الحالى رقم١٢ لعام ٢٠٠٣ من أجل ضمان حقوق العامل وتحقيق علاقة متوازنة بين طرفى العملية الإنتاجية.

وأضاف قائلا خلال الندوة العمالية التثقيفية الدولية، التى نظمها مؤخرا الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، بالتعاون مع منظمة الوحدة النقابية الأفريقية، ومنظمة العمل الدولية، بالمركز الثقافى والاجتماعى لنقابة الصناعات الهندسية بالعجمى بمدينة الإسكندرية، تحت عنوان «مستقبل العمل». «إننا نعمل بكل جد على تطبيق اشتراطات السلامة والصحة المهنية على كافة المنشآت اتساقا مع ما أقرته معايير العمل الدولية والتى أعطت الحق للعامل فى العمل فى ظروف عمل آمنة وبيئة عمل خالية من حوادث أو أمراض العمل التى تهدد حياته وصحته ومصدر دخله».

وأشار الى أن الوزارة ستكثف حملات الصحة والسلامة المهنية التى تقوم بها بشكل مستمر، خلال الفترة المقبلة، للتفتيش على منشآت القطاع الخاص، والاستماع إلى العمال فى هذه المنشآت وبحث شكواهم، والاطمئنان على توافر معايير السلامة والصحة المهنية فى كل منشأة على حدة، مؤكدا أن الوزارة تسعى بكل السبل إلى حل مشكلات العمال بطرق ودية، وبتوافق بين طرفى العملية الإنتاجية المتمثل فى أصحاب العمل والعمال، من أجل ضمان نجاح منظومة العمل فى مصر بالشكل الأمثل.

القوى العاملة: 9 ملايين عامل بالقطاع الخاص لا يحصلون على «العلاوات» والزيادات المقررة

بالأرقام والحقائق نجيب عن السؤال الشائك:

لماذا لن تجرى انتخابات المحليات فى عام 2019؟

فى حال انتهاء العام الجديد بدون إجراء «المحليات» ستكون هناك صعوبة لإجرائها فى 2020 بسبب تعارضها مع انتخابات مجلس النواب

فى حال صدوره سوف يحتاج الأمر إحالته للرئيس للتصديق عليه ثم العودة للبرلمان قبل إصدار اللائحة التنفيذية التى تستغرق من 6 إلى 9 أشهر

خالد عبدالرحمن

يأمل الكثيرون من الطامحين إجراء انتخابات المجالس الشعبية المحلية خلال عام ٢٠١٩، وبدأت الأحزاب من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار الاستعداد وجمع بيانات لراغبى الترشح وحشد الرأى العام من الكوادر الراغبين فى خوض الانتخابات القادمة على قوائم الأحزاب، ومقاعد الفردى لمن يستطيع أن يخوض هذه التجربة المُكلفة سياسياً وماليًا أيضًا، وربما يكون السعى حميد والطموح مشروع لكن البوصلة لم توجه فى الوقت الصحيح، إلا أن الواقع يُحتم وجود مجالس شعبية محلية فى أسرع وقت لوقف نزيف الأموال فى وحدات الإدارة المحلية فى كل محافظات مصر وفقًا لتصريحات المسئولين الحكوميين والبرلمانيين، لكن لاتزال بعض العوائق تواجه إجراء الانتخابات خلال عام ٢٠١٩.

يُعلق الكثيرون آمالًا عريضة على إنجاز مجلس النواب لعدد كبير من التشريعات المكملة للدستور والتى لم يتبق منها سوى قانون الإدارة المحلية الذى ينظم من ضمن مواده انتخابات المجالس الشعبية المحلية، إلا أن هذا القانون يواجه الكثير من العثرات التى تُعرقل مسيرته فقد كانت أولى العراقيل أنه لم يستطع أن يتجاوز مكتب لجنة الإدارة المحلية بمجلس النواب رغم عشرات من جلسات الاستماع والتى نتج عنها عمليات حذف وإضافة وتعديل فى مشروع القانون الذى تقدمت به الحكومة، وانتهت اللجنة فعليًا من صياغة مشروع القانون النهائى منذ قرابة عامين، لكنه لم يخرج من مكتبها إلى قاعة الجلسة العامة للتصويت عليه من حيث المبدأ ومن ثم التصويت النهائى عليه، وبعد إقراره داخل البرلمان سيتم إرساله إلى رئيس الجمهورية للتصديق عليه وإصداره.

وبعد خطوة رئيس الجمهورية، سيُعاد القانون مرة أخرى للحكومة لإصدار اللائحة التنفيذية له وهى مجموعة من المواد والضوابط التى تتوافق بالتأكيد مع نص القانون والدستور كذلك، لكنها تقوم بدور المُفسر لمواده وتوضح الكثير من النقاط التى قد تحتاج لتوضيحات فى نص القانون إذ أن القوانين بشكل عام تكون تحمل مضامين عامة غير مُفسرة بشكل تنفيذى كامل، وحتى الآن فإن المدة المتوقعة لإصدار اللائحة التنفيذية سوف تستغرق ما بين ٦ إلى ٩ أشهر وفقًا لما سيتوافق عليه نواب الشعب تحت قبة البرلمان إذ جرت العادة فى القوانين غير الجدلية والتى تسمى قوانين من «العيار الخفيف» أن تتراوح فترة إصدار اللائحة التنفيذية خلال ٦ أشهر بواقع ٣ أشهر بعد إصدار القانون ذاته، و٣ أشهر كفترة سماح تحسبًا لأى صعوبات أو اختلافات فى وجهات النظر أو مستجدات قد تطرأ على الواقع العملى، لكن قانون الإدارة المحلية هو من «العيار الثقيل» بسبب تشعب مواده وتنظيمه لعملية انتخابية تحسب عالميًا أنها الأضخم فى مسيرة أى دولة كما انها تحتاج للكثير من الاستعدادات.

القانون الجديد لايزال حبيس أدراج لجنة الإدارة المحلية

الإرادة السياسية

تغيير الأوطان عادة ما يحتاج لإرادة سياسية ومحاربة الفساد كذلك والتنمية والتعليم وتحسين أوضاع الصحة، وهو نفس الشأن فى التعامل مع الانتخابات سواء رئاسية أو برلمانية أو مجالس شعبية محلية، وقد ألمح كثيرًا الرئيس عبدالفتاح السيسى خلال خطاباته خلال العامين الماضيين إلى أن الاهتمام بالمحليات هو أولوية لدى أجهزة الدولة وأن القانون الجديد سيصدر لدوره فى ضبط منظومة العمل فى وحدات الإدارة المحلية.

كذلك صرح الدكتور على عبدالعال رئيس مجلس النواب، فى نهاية دور الانعقاد الثالث – الماضى –، بأن انتخابات المحليات سوف تُعقد نهاية العام الجارى ٢٠١٨، لكننا الأن فى الشهر الأخير من العام ومن المستحيل علميًا إجراء انتخابات لعدم صدور القانون ولائحته التنفيذية وعدم جاهزية أجهزة الدولة لخوض هذه الملحمة الانتخابية.

ثم خرج السيد الشريف وكيل أول مجلس النواب، فى تصريحات صحفية، أكد فيها على أن مشروع القانون جاهز للمناقشة وأن المجلس والحكومة ينسقان مع بعضهما البعض فى كل التشريعات وخاصة فى قانون الإدارة المحلية وأنه يمثل بداية انطلاق قافلة التنمية فى مصر، إلا أنه وضع النقاط على الحروف عندما قال نصًا «هناك حرص لدى مجلس النواب على أن يصبح هناك منظومة متكاملة بين تطبيق أى تشريع وإقراره»، وهو ما يحتاج علميًا للكثير من العمل والإمكانيات غير المتوافرة فى الوقت الحالى وفقًا لكل المؤشرات سواء فى الموازنة العامة للدولة أو لخطة الحكومة التى أعلنها الدكتور مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء ووزير الإسكان أمام البرلمان مع بداية العام المالى الحالى ٢٠١٨/٢٠١٩.

الإمكانيات المالية هى الفيصل

عادة ما يتم تمويل الانتخابات سواء رئاسية أو برلمانية أو المجالس الشعبية المحلية من بند فى الموازنة العامة للدولة يسمى «المصروفات الأخرى»، ومؤخرًا تم تمويل الانتخابات الرئاسية بما قيمته ١,٢ مليار جنيه فى أول انتخابات تشهدها مصر بعد تحرير سعر صرف الجنيه مقابل العملات الأخرى «تعويم الجنيه»، وهو ما زاد التكلفة على كافة المعاملات داخل مصر بحوالى ٥٠٪ على الأقل.

ويتم الإنفاق على العمليات الانتخابية فى بعض الأمور أبرزها الإشراف القضائى ومكافآت المدرسين والموظفين فى وحدات الإدارة المحلية الذين يتولون العمل داخل اللجان الانتخابية، كذلك تخصيص لجان انتخابية، وإجراءات التأمين الأمنية من رجال الشرطة وأحيانًا القوات المسلحة أيضًا، وتوفير الأدوات اللازمة لإتمام عملية الاقتراع، بالإضافة إلى ما يتم انفاقه من تكاليف للمرشحين والمؤيدين لهم والتى تتجاوز الأرقام الرسمية عادة مرة أو مرتين بالمثل، وهى أرقام غير معلومة لصعوبة حصرها لأنها فى العادة تتم بمبادرات فردية لا تخضع لضوابط ولا معايير.

وفى عام ٢٠١٤، تكلفت الانتخابات البرلمانية، نحو مليار و٦٠٠ مليون جنيه، والتى تشتمل جميع الإجراءات الخاصة بالعملية الانتخابية، وذلك وفقًا لخطابات متبادلة بين اللجنة العليا للانتخابات برئاسة المستشار أيمن عباس رئيس محكمة استئناف القاهرة، ووزارة المالية لصرف الأموال على عدة دفعات.

أجهزة الدولة غير مستعدة لإجراء الانتخابات

وقد نص قانون مباشرة الحقوق السياسية، على أن تكون للجنة العليا_التى تحولت للهيئة الوطنية للانتخابات فيما بعد_ موازنة مستقلة تدرج ضمن الموازنة العامة للدولة وتضع اللجنة العليا لائحة لتنظيم شئونها المالية، تتضمن قواعد وإجراءات الإنفاق من الاعتمادات المالية المخصصة لها، وبيان المعاملة المالية لأعضائها وللعاملين بها.

وقد تكلفت الانتخابات والاستفتاءات التى أجريت فى مصر منذ ثورة ٢٥ يناير وحتى انتخابات الرئاسية ٢٠١٤، ما يقرب من ٥ مليارات و٣٠٠ مليون جنيه.

ووافق مجلس النواب، منذ أشهر على زيادة موازنة الهيئة الوطنية للانتخابات بواقع ٢٣ مليون جنيه، وهو ما انتقده بعض النواب مؤكدين أن المبالغ لا تكفى لشراء الأوراق ومستلزمات الانتخابات الأخرى.

الإشراف القضائى

أشرف على الانتخابات الرئاسية الأخيرة قرابة ٢٠٠٠ قاض، وهو ما قد يتضاعف فى حال انتخابات المجلس الشعبية المحلية إذا تمسك البرلمان بالإشراف القضائى على الانتخابات ما سيُعد مُعرقل قوى للانتخابات نظرًا لصعوبة ذلك علميًا من ناحية توفير الأعداد اللازمة من جانب، ومن جانب آخر من ناحية التكلفة المادية الكبيرة التى تُخصص كمكافآت لأعضاء الهيئات القضائية وبدلات الانتقال خاصة فى الأماكن النائية وتكلفة نقل أوراق الاقتراع قبل وبعد عملية الاقتراع ذاتها.

انتخابات برلمان ٢٠٢٠

فى حال إصدار قانون الإدارة المحلية قبل منتصف عام ٢٠١٩، أى قبل إقرار الموازنة العامة للعام المالى القادم ٢٠١٩/٢٠٢٠، سيكون من الصعب إجراء انتخابات المجالس الشعبية المحلية أيضًا، لأن الموازنة بالتأكيد ستعتمد على تخصيص مبلغ ضخم قد يتجاوز الـ٢,٥ مليار جنيه إذا ما قارناه بما تم تخصيصه للانتخابات الرئاسية الأخيرة التى تحتاج لإجراءات أقل من حيث التأمين والإشراف القضائى وطباعة الأوراق وغيرها من المستلزمات والإجراءات وعدد العاملين الذين يشاركون فى العملية الانتخابية.

ولا يغيب عن بال أحد أنه بعد إقرار الموازنة العامة للدولة للعام المالى القادم، سيكون نواب الشعب الحاليين والطامحين للمنافسة أيضًا على أهبة الاستعداد لخوض الانتخابات الجديدة فى عام ٢٠٢٠، وبالتالى سيكون اهتمام أجهزة الدولة منصبًا على الانتخابات البرلمانية وليس «انتخابات المحليات» إذ أن مجلس النواب سواء استمر فى تشكيله الحالى أم أضيفت له غرفة ثانية تحت مسمى «مجلس الشورى» أو «مجلس الشيوخ» كما يُطالب بذلك الكثيرين من البرلمانيين ورجال السياسية، سيكون أمام ملحمة انتخابية قوية لشدة المنافسة المتوقعة على مقاعد البرلمان، وهو ما يقلل من حرارة الصراع على المجالس الشعبية المحلية، كما ان عبء تكلفة عمليتين انتخابيتين متتالتين سيكون ثقيلًا ولن تتحمله الموازنة العامة للدولة فى ظل الالتزامات المحلية والخارجية، وزيادة بند الأجور فى موازنة الدولة ليلتهم قرابة ثلث حجم الموازنة وزيادة العجز فى الموازنة لأكثر من ٤٣٨ مليار جنيه و٥٩٤ مليون جنيه، وفقًا لتقديرات الحكومة فى العام المالى الجارى والذى سينتهى فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩، ومن الصعب أن ينخفض العجز بنسب كبيرة وبالتالى من الناحية المادية سيكون حملًا ثقيلًا على الموازنة أن تتكفل بالانفاق على انتخابات المحليات.

قبل احتفاله بعيده المئوى

صراعات «أبوشقة» و«البدوى» تهدد بتفجير الأوضاع داخل حزب الوفد

يشهد حزب «الوفد»، العريق والذى سيحتفل فى ٢٠١٩ بعيده المئوى، فترة من الاضطرابات العصيبة والصراعات بين الوفديين القدامى والجدد، فى وقت تسعى فيه أحزاب أخرى لصدارة المشهد السياسى فى مقدمتها «مستقبل وطن» الذى استحوذ على غالبية رئاسات اللجان النوعية داخل البرلمان. ويتمنى وفديون أن يستعيد الحزب مكانته وقوة تأثيره فى الشارع المصرى وفق رصيده التاريخى الذى يمكنه من البقاء رغم التوترات التى تشوبه من حين إلى آخر.

وكشفت دراسة أعدها مركز الحياة فى لندن أنه منذ تولى المستشار بهاء أبوشقة رئاسته على أن يكون نموذجاً سياسياً وواجهة حزبية يحتذى بها فى الأوساط الحزبية المتعددة وإيماناً منه بمبدأ العدالة وتكافؤ الفرص للجميع، ما انعكس بقدر معقول استقراراً داخلياً وخارجياً قبل انطلاق انتخابات اللجنة العليا التى جرت مؤخراً والتى أعقبت نتائجها فصل ستة من المرشحين فى الانتخابات وهم (ياسر قورة، محمد الحسينى، محمد إبراهيم، أحمد عطالله، فتحى مرسى، شريف حمودة) بناءً على قرار من أبوشقة وذلك لخروجهم على الالتزام الحزبى ورفضهم لقواعد العمل الديموقراطى والتشكيك فى إدارة الهيئة الوفدية (الجمعية العمومية)، حسبما جاء فى بيان لرئيس الحزب، واعتبر القرار بمثابة شرارة لفصل جديد من الصراعات لتتقلب الأمور رأساً على عقب ويرتدى الحزب ثوب التجديد بعد فصل المرشحين، وبدأت الخلافات باجتماعات للمفصولين وصدور بيان عنهم يحمل اتهامات مباشرة لأطراف فى الوفد، والتشكيك فى (الجمعية العمومية) التى حسمت الأمر باختيار ٥٠ مرشحاً لتمثيل الجمعية العمومية فى الهيئة العليا، وتقدموا بتظلم بالنتائج التى اعتبروها مزيفة، فيما قابلها أبو شقة ببيان أكد فيه نزاهة وحيادية الانتخابات التى تمت بإشراف كامل للمجلس القومى لحقوق الإنسان (مؤسسة رسمية حقوقية)، ما دعا أبوشقة لعقد اجتماع ضم رؤساء اللجان فى المحافظات واتحاد المرأة لوضع خطة لتأمين الحزب ضد أى إجراء يقدم عليه الأعضاء المفصولون وتوعدهم بملاحقات قضائية حال التعرض للحزب. التطورات الأخيرة تبدو أنها كشفت عن ما كان يحمله قرار أبو شقة بفصل هؤلاء الستة الذى قصدهم أبو شقة فى حديثه عن المؤامرة التى تعرض لها الحزب من قبل أشخاص راهنوا على عدم استمراره فى رئاسة الحزب أكثر من شهرين بسبب حجم التحديات التى يواجهها.

ولم يقف الأمر عند فصل هؤلاء؛ بل تحول لصراع من الرئيس السابق للحزب السيد البدوى وإحالته للتحقيق بأمر من المستشار أبو شقة بعد اتهام موجه له بإثارة الاضطرابات ضد الحزب خلال الانتخابات الداخلية الأخيرة وتشكيل لجنة خماسية للتحقيق معه ليتحول الصراع بين جبهات، ما يُهدد مستقبل الحزب خصوصا مع قرب انتخابات المحليات.

وتولى أبو شقة رئاسة الحزب فى منتصف مارس من العام الجارى خلفاً للسيد البدوى الذى ترأس الحزب لفترتين كاملتين علماً بأنه (لا يحق له الترشح لفترة ثالثة طبقا للائحة الحزب)، ويعتبر أحد أهم القيادات التاريخية لحزب الوفد وأقدم المحامين الوفديين وعضو مجلس النواب المصرى وأكبر الأعضاء سنّا فيه إضافة إلى علاقاته القوية مع الحكومة المصرية، ورفع رئيس الحزب شعار «وفد جديد، لا إقصاء، لم الشمل».

تجدر الإشارة إلى أن حزب الوفد يعتبر أعرق الأحزاب السياسية الليبرالية فى مصر وأكبرها عدداً إذ يبلغ عدد أعضائه مليون عضو، فيما يبلغ عدد أعضاء الهيئة الوفدية سته الآف وسبعمائة عضو، ومثل الأغلبية قبل ثورة ٢٣ تموز (يوليو) فى العام ١٩٥٢.

أسسه سعد زغلول فى العام ١٩١٨ ولم يعد الحزب إلى نشاطه السياسى إلا عام ١٩٧٨ فى عهد الرئيس الراحل أنور السادات بعد السماح بالتعددية الحزبية، وظل لفترات طويلة يمثل الأغلبية وأطلق عليه الحزب الجماهيرى الكبير أو (بيت الأمة)، وضم أسماء بارزة فى تاريخ مصر، مثل سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى وأحمد لطفى السيد ومكرم عبيد وآخرين.

وشهد الوفد أزمات متكررة ومحاولات للانشقاق وتكوين جبهات فى مواجهة أخرى والتى دعت فى إحداها إلى تدخل الرئيس المصرى عبدالفتاح السيسى لحل النزاع بين الأطراف إيماناً منه بعراقة حزب الوفد.

أبوشقة

البدوى

نجيب عن السؤال الصعب:

هل سينخفض سعر الدولار أم سيرتفع؟

البنك المركزى يتحمل 4 مليارات دولار تكلفة دعم «غير مباشر» للجنيه بالبنوك التجارية

خالد عبدالرحمن

منذ عامين توقع صندوق النقد الدولى أن يصل سعر صرف الدولار مقابل الجنيه لحوالى ١٢ جنيها، لكن خابت التوقعات وتدهور السعر ليصل الدولار إلى قرابة ١٨ جنيها، فماذا حدث ولماذا لم تأت استثمارات أجنبية كما توقع الصندوق ولماذا لم تزيد عائدات قناة السويس بالدولار وليس بالجنيه لأن فارق السعر بالتأكيد سيُظهر زيادة للعائدات بالجنيه فقط.

مؤسسات مالية ومصرفية مصرية وأجنبية أجابت عن الأسئلة التى أوقفت نمو قيمة الجنيه مع كشف عن توقعاتهم لمسلسل صعود الدولار خلال السنوات القادمة إذا لم يتدخل البنك المركزى والبنوك الحكومية لإعطاء مسكنات للعملة الخضراء مقابل الجنيه المسكين.

وتراجع حجم الاستثمارات الأجنبية فى مصر، لارتفاع سعر الفائدة على الاقتراض، وتراجع القوة الشرائية بعد تعويم الجنيه، ورفع الدعم عن الوقود، وضعف الترويج الخارجى لجذب الاستثمارات.

تعهد البنك المركزى بعدم التدخل لدعم سعر صرف الجنيه مقابل العملات الأجنبية بشكل مباشر كما يحدث فى السابق، وذلك فى اتفاق أبرمه الصندوق مع الحكومة فى عام ٢٠١٦ بموجبه يتم صرف قرض بقيمة إجمالية ١٢ مليار دولار على أربعة مراحل بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية لمصر والتغلب على السوق السوداء للاتجار فى العملة إذ أن القرض لم يقدم فقط الدعم المالى بل أيضًا الدعم اللوجيستى الفنى أو كما يشجع البعض ان يطلق عليها «اشتراطات اقتصادية وسياسية»، والتى تُلزم الحكومة والبنك المركزى ومجلس النواب باتخاذ قرارات وإصدار تشريعات لزيادة حصيلة الدولة من خلال فرض الضرائب والرسوم المختلفة وتقليل النفقات فى بعض القطاعات واستحداث قطاعات أخرى، إلا انه وبعد عامين لم يشعر المواطن المصرى بتحسن ملموس لكنه فى المقابل زادت أسعار السلع فى هذين العامين بنسب تتراوح بين ٥٠٪ إلى ٢٠٠٪، مع زيادة أسعار الوقود من بنزين وسولار وغاز طبيعى ومازوت للمصانع وجاز للسيارات.

تأكد كذب نبوءة صندوق النقد بثبات الدولار عند 12 جنيهًا فقط

ومع أن صندوق النقد توقع جذب الاستثمارات وزيادة الصادرات للخارج وزيادة أعداد السياح وانتعاش قطاعات الاقتصاد بشكل عام، لكن هذه البنوءة لم تتحقق بل على العكس فقد تخارج مستثمرون عرب وأجانب، وتم عقد اتفاقيات لم تُنفذ بين الحكومة وبعض المنظمات والشركات الاستثمارية العالمية بسبب انخفاض جاذبية السوق لارتفاع سعر التكلفة وانخفاض المبيعات بعد غلاء الأسعار وزيادة معدلات التضخم الشهرية والسنوية.

كل ما سبق قد حدث وشاهده كل مصرى بالفعل لكن مؤخرًا كشفت النشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن البنك المركزى المصرى، عن أن المستثمرين الأجانب تخارجوا من أدوات دين حكومية التى تتميز بعائد كبير بقيمة ٢٤,٣ مليار جنيه أى بحوالى ١,٤ مليار دولار تقريبا خلال أكتوبر الماضى.

وسجلت أرصدة الأجانب فى أذون الخزانة نحو ٢١٠,٢ مليارات جنيه بنهاية أكتوبر الماضى، بينما فى نهاية شهر سبتمبر الماضى، كانت ٢٣٤,٥ مليار جنيه.

وانخفض ما يستحوذ عليه الأجانب من أذون وسندات الخزانة على مدى الأشهر الثمانية المنتهية فى أكتوبر إلى ١١,٧ مليار دولار من ٢٣,١ مليار دولار فى نهاية مارس الماضى، يأتى ذلك فى الوقت الذى تم دعم الكميات اللازمة من الدولارات فى مصر من البنوك وليس من الاحتياطى الموجود بالبنك المركزى.

هروب المستثمرين الأجانب من الاستثمار فى مصر بعد تنفيذ روشتة «صندوق النقد»

وكانت وكالة «رويترز» قد كشفت عن استطلاع رأى لعدد من قيادات البنوك ولاقتصاديين فى مصر، وتبين منه أن أكبر بنكين مملوكين للدولة، تحملا معظم العبء المتعلق بهروب الأموال الساخنة – التى تتركز فى الاستثمار أذون الخزانة والسندات الحكومية والبورصة –، عن طريق الدخول إلى سوق ما بين البنوك قُرب نهاية كل يوم لتلبية الطلبات القائمة للحصول على الدولار، وهذه هى الطريقة الوحيدة التى يمكن للبنك المركزى التدخل من خلالها بشكل غير مباشر بعد أن تعهد لصندوق النقد بعدم التدخل إلا أن هذين البنكين تحت سلطة المركزى، بخلاف قيامه باستدعاء قيادات بنوك خاصة لسؤالهم عن السبب وراء تركهم الجنيه يضعف أمام الدولار، ما يدفعهم للاستياء، وفقًا لما ذكرته وكالة رويترز.

وقد أصيبت الأصول الصافية للقطاع المصرفى التجارى بهبوط حاد، بمقدار ٨,٥ مليارات دولار فى الأشهر الـ٦ التى انتهت فى سبتمبر الماضى ليصل إلى ١٢,٢ مليار دولار، مع استقرار لسعر صرف الجنيه فى نطاق ١٧,٧٨ للبيع و١٧,٩٨ جنيه للشراء للدولار الواحد.

وتحملت البنوك التجارية، وليس البنك المركزى، كلفة خروج المستثمرين الأجانب، ما أدى لحدوث عجز فى مراكز العملات الأجنبية لديها، وهو ما يستدعى تدخل البنك المركزى لتمويل هذا العجز الذى قدرته بـ٤ مليارات دولار، من خلال الاحتياطيات الدولية التى تجاوزت ٤٤,٦ مليار دولار بنهاية سبتمبر الماضى، بحسب تقرير لشركة «أرقام كابيتال»، فى شهر نوفمبر الماضى.

روشتة ذهبية لحل أزمة الديون الخارجية

محاسبة المسئول عن استراتيجية التعامل مع الدين الخارجى من وزارة المالية محاسبة علنية ورادعة

تسخير أموال القروض لإقامة مشاريع ذات عائد دولارى وهدفها القضاء على الاستيراد

تطبيق الدستور واحترامه وذلك من خلال مرور أى قرض دولى أيًا كان شكله أو الجهة المقترضة له على مجلس النواب

العمل على تحويل الديون الخارجية إلى استثمارات

العمل على بقاء الدولارات داخل مصر والتصدى لتهريبها خارج البلاد

تقليل مرتبات الوزراء وأعضاء مجلس الشعب والقضاة بنسب محددة ولفترات مناسبة تكون معدة مسبقًا لحين القضاء على تلك الأزمة

سحر محمود

إن مشكلة الدين العام تعد واحدة من أهم المشاكل التى تواجه العديد من الدول النامية، ويمثل الدين الخارجى أحد أهم التهديدات التى تواجه الحكومة المصرية، وجاء تناولنا لهذا الموضوع من أجل توضيح مفهوم الدين الخارجى وتقسيمه، وأسباب تطوره والآثار المالية والاقتصادية المترتبة على هذا التفاقم ونتائجه وسوف نوضح الآليات التى تُساعد فى الحد من تفاقم الدين الخارجى وتخفيضه، وقد تضاعف الدين العام إلى أن وصل فى نهاية يونيو الماضى إلى ٩٢,٦٤ مليار دولار مما يشكل ضغطًا على الموازنة العامة للدولة وكذلك تهديد للتصنيف الائتمانى لمصر، ووصلت نسبة الدين الخارجى إلى الناتج المحلى الإجمالى ٣٧,٢٪ فى نهاية السنة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨ بزيادة بسيطة من ٣٦,٨٪ فى نهاية الربع الثالث منها حسبما ذكر رئيس الوزراء «مدبولى» فى مقابلة صحيفة.

فى هذا السياق كشفت دراسة مهمة للغاية صدرت مؤخراً بعنوان: «الدين الخارجى أزمة قابلة للحل.. ولكن» والتى أصدرها المركز المصرى للدراسات والأبحاث الاستراتيجية أن مشكلة الدين الخارجى تتشابك مع العديد من القضايا الاقتصادية، وكعادة العلوم الاجتماعية لا يمكن فصل موضوع وتناوله بمعزل عن باقى القضايا ذات الصلة مثل عجز الموازنة وكذلك تحرير سعر الصرف وتضارب السياسات النقدية والمالية وكذلك عجز القطاع الإنتاجى عن سد المتطلبات ما دفع الدولة إلى استيراد العديد من السلع الغذائية الأساسية ومع انخفاض قيمة العملة المحلية أمام الدولار أصبحنا نستورد نفس كمية السلع ولكن بأسعار مضاعفة مما أدى بدوره لحدوث عجز كبير فى الموازنة العامة للدولة وذلك دفع الدولة لسد هذا العجز عن طريق الاستدانة من الخارج ما وضع البلاد داخل حلقة مفرغة من الديون وخدمتها.

وكشف تقرير منتدى الاقتصاد العالمى عن تقدم مصر ٦ مراكز فى مؤشر التنافسية العالمية لعام ٢٠١٨ لتحتل المرتبة ٩٤ من بين ١٤٠ دولة، بعد أن سجلت ٥٣,٦ درجة على المؤشر بزيادة ٠,٤ درجة عن العام الماضى.

كما صعدت مصر ١٥ مركزًا فى البنية الأساسية لتحتل المرتبة ٥٦ عالميا بدلًا من ٧١، وكذلك صعدت ٤ مراكز فى سوق العمل عن العام الماضى.

واحتلت المركز ٢٤ عالميًا فى حجم السوق، بفضل القوة البشرية التى تتميز بها.

كما احتلت مصر المركز ١٠٢ فى مؤشر المؤسسية، و١٠٠ فى اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و١٣٥ فى استقرار الاقتصاد الكلى، و٩٩ فى مؤشرى الصحة والمهارات.

من ناحية أخرى أوضح تقرير صادر عن منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد» أن مصر احتلت الوجهة الأولى فى أفريقيا فى النصف الأول من عام ٢٠١٨ فى تدفقات الاستثمار الأجنبى بزيادة ٢٤٪ مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠١٧، وأشار إلى حدوث ذلك على الرغم من انخفاض الاستثمار الأجنبى المباشر عالميًا بنحو ٤١٪ خلال النصف الأول من العام الحالى، ليصل إلى ٤٧٠ مليار دولار فقط مقابل ٧٩٤ مليارًا للفترة المقابلة من العام الماضى.. وكشفت الدراسة أن الدين الخارجى ينقسم إلى ٢٨,٤٢ مليار دولار قروضًا من مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. إلخ)، و١٧,٤ مليار فى شكل ودائع من السعودية والإمارات والكويت، و١٤,٢٨ مليار دولار سندات، ويشمل الدين ١٠,٣٧ مليار دولار قروضًا ثنائية و٩,٨٩ مليار قروضًا وتسهيلات متوسطة وطويلة الأجل و١٢,٢٨ مليار دولار مديونية قصيرة الأجل.

وننتقل بعد ذلك إلى توضيح أسباب تفاقم الدين الخارجى:

– ارتفاع كل من صافى المستخدم من القروض والتسهيلات بنحو ٢,٩ مليار دولار.

ارتفاع أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكى بنحو مليار دولار.

– أعباء خدمة الدين الخارجى ٨,٦ مليار دولار فى غضون الفترة من يوليو وحتى ديسمبر الماضى، وتنقسم إلى ٧,٥ مليار دولار أقساط مسددة و١,١ مليار دولار فوائد مدفوعة.

– ارتفاع فوائد الديون على مصر، بنحو ٤٢,١٪ بموازنة العام المالى الجديد ٢٠١٨/٢٠١٩، حيث وصلت إلى ٥٤١,٣ مليار جنيه مقابل ٣٨١ مليار جنيه بموازنة العام المالى الجارى.

– توجيه نسبة كبيرة من القروض إلى تمويل عجز الميزانية، وبوجه خاص الموارد الغذائية، وتوجيه جزء آخر إلى مشروعات إنتاجية عائدها لا يغطى تكاليف الاقتراض.

زيادة سعر الفائدة فى العديد من أسواق المال الدولية، ما أدى بدوره إلى زيادة المديونية، حيث تجاوزت فى العديد من الدول الفائدة المدفوعة قيمة التمويل الإضافى، وبناءً عليه أصبحت خدمة الدين تمثل مقدارا كبيرا من الدين.

وفى إجابتها عن سؤال: كيف يرى المسئولون قضية الدين الخارجى؟ كشفت الدراسة أن رئيس الوزراء مصطفى مدبولى أعلن زيادة حجم الدين الخارجى إلى توسع الدولة فى الاقتراض من الخارج خلال الفترة الماضية من أجل سد الفجوة التمويلية وحل أزمة نقص العملة الأجنبية فى السوق.

وصرح الدكتور وزير المالية محمد معيط لـ«CNN بالعربى»، «أن الحكومة تعمل على عدة محاور لخفض الدين العام لم يتم الانتهاء منها، وسيتم بحثها خلال الاجتماعات الدورية للوزراء على مدار الأسبوعين القادمين، رافضًا الحديث عن تلك المحاور بسبب عدم الاستقرار عليها حتى الآن».

وفى السياق ذاته صرحت الدكتورة «جيهان صالح» المستشار الاقتصادى لرئيس مجلس الوزراء «عن الشروع فى وضع خطة متكاملة لإدارة ملف الديون الخارجية تتضمن سيناريوهات التعامل معها، والاتفاق على وضع سقف للاقتراض، وتحديد مدى تأثيرها على الاقتصاد المصرى لمدة ٥ سنوات».

ومن الملحوظ فى تلك التصريحات أنه لم يتم ذكر القصور الذى ارتكبه المسئولين السابقين ولم يتم توضيح الخطوات التى سوف يتم السير عليها خلال المرحلة المقبلة مما يوضح أننا سوف نعانى نفس المعاناة إذا استمر الحال على ذلك الوضع على الرغم من توقعات صندوق النقد الدولى التى تقول: «تبدأ قيمة الدين الخارجى فى التراجع بدءًا من العام المالى المقبل لأول مرة فى ٨ سنوات، ليصل إلى ٨٧,٥ مليار دولار فى نهاية ٢٠١٩-٢٠٢٠، ليستقر فى العام التالى عند نفس المستوى، ثم ينخفض بشكل طفيف إلى ٨٧,١ مليار دولار فى ٢٠٢١-٢٠٢٢، ثم إلى ٨٢,٩ مليار دولار فى نهاية ٢٠٢٢-٢٠٢٣».

وكما توقع الصندوق أيضًا «أن ينخفض إجمالى الدين العام إلى ٨٦,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى بنهاية العام المالى الجارى مقابل إلى ٩٢,٤٪ مقدرة للعام الماضى، ومقابل ١٠٣٪ فى نهاية عام ٢٠١٦-٢٠١٧»، وفقا لتقرير المراجعة الثالثة.

الأخيرة.

وقدمت الدراسة روشتة القضاء على الأزمة والتى يمكن إيجازها فى النقاط التالية:

محاسبة المسئول عن استراتيجية التعامل مع الدين الخارجى من وزارة المالية محاسبة علنية ورادعة حتى يتمكن الآخرون من أداء المهمات دون تقصير وإهمال.

تسخير أموال القروض إلى إقامة مشاريع ذات عائد دولارى وهدفها القضاء على الاستيراد.

العمل على تحويل الديون الخارجية إلى استثمارات.

تطبيق الدستور واحترامه وذلك من خلال مرور أى قرض دولى أيًا كان شكله أو الجهة المقترضة له على مجلس النواب.

العمل على بقاء الدولارات داخل مصر والتصدى إلى تهريبها خارج البلاد وتقديم الحوافز التى تعمل على بقائها.

تسخير كل الطاقات والموارد المتاحة لخدمة الدين لخارجى ووقف أى قرض جديد من شأنه زيادة الأعباء على الدولة.

العمل على أن يكون هناك تنسيق بين مسئولى السياسة النقدية وكذلك المالية لمواجهة تلك الأزمة.

العمل على زيادة الناتج المحلى من أجل التصدى للاستيراد الذى من شأنه خروج العملة الأجنبية من السوق المصرية.

تقليل مرتبات الوزراء وأعضاء مجلس الشعب والقضاة بنسب محددة ولفترات مناسبة تكون معدة مسبقًا لحين القضاء على تلك الأزمة.

من حسن البنا وحتى الآن

خفايا الانشقاقات الداخلية داخل جماعة الإخوان الإرهابية

البنا

تعد طبيعة الانشقاقات داخل التنظيمات والحركات الإسلامية أمرًا شبه طبيعى، خصوصًا تلك الجماعات التى تعتمد تنظيميًا على الرابط الأيديولوجى ذاته، وذلك لطبيعة الحياة السياسية الديناميكية التى يطرأ عليها العديد من المستجدات، ما يستتبعها العديد من الاختلافات بين قادة وأفراد التنظيم.

بجانب العديد من الأسباب الأخرى، مثل الأسباب الأيديولوجية كالخلاف حول العديد من القضايا الفقهية الجهادية المستجدة وأولويات القتال، والمراجعات الفكرية لبعض أعضاء التنظيم.

كما أن هناك مجموعة من الأسباب السياسية كالرغبة فى الزعامة السياسية للحركة، والتنافس حول السيطرة على السلطة والثروة، وبعض الأعضاء يسعون للانشقاق للجلوس على طاولة المفاوضات واقتسام «كعكة السلطة والثورة»، أو يكون الانشقاق لبقاء فكرة الجهاد على قيد الحياة فى حالة ضعف ووهن التنظيم، وذلك بالإعلان عن تنظيم جديد يجذب الكثير من الضوء، أو يكون الانشقاق بغرض الدعاية وجذب التغطية الإعلامية، أو بغرض المعارضة من الداخل.. بالإضافة إلى الانشقاقات المدفوعة حكوميًا وذلك بالترغيب لتيار داخل حركة أو جماعة بمزايا إعادة الإدماج مع المواطنين والترغيب بإجراءات العفو عن المنشقين عن هذه التنظيمات.

وكذلك هناك أسباب تكتيكية أخرى كالانشقاق لمبايعة تنظيم إرهابى آخر، كما يحدث بين فروع تنظيمى «القاعدة» و«داعش».

وقد شهدت جماعة الإخوان العديد من الانشقاقات بدأت بعد عقد واحد من تأسيس الجماعة، وتوالت بعض الانشقاقات القليلة على استحياء، حتى بدأت الانشقاقات تظهر إعلاميًا بوضوح قبيل ثورة يناير ٢٠١١، وأثناء فعالياتها وعقب ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

وشهدت الفترة الأخيرة عقب ثورة ٣٠ يونيو والإطاحة بجماعة الإخوان من حكم مصر ظاهرة غريبة، وهى تصاعد الانشقاقات من جانب، وعودة التعاطف والانضمام من قبل بعض التيارات والعناصر التى انشقت عن الجماعة سواء قبل ثورة يناير أو أثنائها وخلال فترة سيطرة الإخوان على البلاد (٢٠١٢-٢٠١٣) من جانب آخر.

هذه الحقائق والوقائع كشفتها دراسة مهمة للغاية صدرت مؤخرًا بعنوان: «انشقاقات الإخوان.. خلافات هيكلية ومراوغات سياسية» والتى أعدها حامد المسلمى الباحث فى الشئون السياسية والحركات الإرهابية بالمركز العربى للبحوث والدراسات والتى تناولت ظاهرة الانشقاق عند الإخوان وذلك بمحاولة فهم أسباب هذه الظاهرة، ومعرفة اتجاهات العناصر المنشقة عن الجماعة ومعرفة مآل الجماعة فى حالة تواصل الانشقاقات أو العودة لبعض المنشقين السابقين.

سحر محمود

تطور ظاهرة المنشقين عند الجماعة تاريخيًا

يقصد بمفهوم الانشقاق الذى ت+ناقشه الدراسة، هو انفصال فرد أو مجموعة عن التنظيم بشكل عضوى، رغم أنه لا يزال يحمل الأفكار نفسها، ولكنه يختلف حول طريقة الإدارة الحالية لهذا التنظيم.. وبهذا يختلف الانشقاق عن المراجعات الفكرية أو الخلاف الأيديولوجى بين الأفراد، والذى يؤدى بالتبعية إلى الانشقاق، سواء لاعتزال العمل التنظيمى بسبب المراجعات الفكرية، أو لتأسيس تنظيم آخر عبر أيديولوجية المنشقين الجدد.

وتمر ظاهرة الانشقاق داخل التنظيمات بعدة مراحل، أولها الاعتراض على القرارات المركزية، ونقد هيمنة تيار معين على التنظيم، حتى يصل الأمر للصدام المباشر والانشقاق عن التنظيم.

١- المرحلة الأولى (ديكتاتورية البنا والانشقاقات)

أ- الانشقاق الأول، هناك بعض المراجع التى ترجع الانشقاق الأول إلى عام ١٩٣٧، وانشقاق مجموعة اعتراضًا على تلقى البنا تمويلًا قدره (٥٠٠ جنية مصرى) من شركة هيئة قناة السويس لبناء مسجد، إلا أن الانشقاق الأول الموثق كان للمحامى (محمد عطية خميس) الذى أسس حركة شباب محمد عام ١٩٤٠.

ب- شهد مايو ١٩٤٦ استقالات جماعية من شعبة الإخوان فى زفتى (مدينة بمحافظة الغربية بدلتا النيل)، وفى الشهر نفسه استقالت مجموعات أخرى من بلبيس (بالشرقية، شرق دلتا النيل) ومحرم بك (بالإسكندرية) والعريش (شمال سيناء) والسويس، بالإضافة إلى مجموعات من طلاب كلية الحقوق جامعة فاروق الأول، وكانت كلها لأسباب سياسية، نتيجة تأييد البنا لحكومات غير مؤيدة شعبيًا.

ت-عام ١٩٤٧ كان الانشقاق الأهم فى عهد مؤسس الجماعة حسن البنا(١٩٢٨-١٩٤٩)، وذلك على خلفية قضية أخلاقية تورط فيها عبدالحكيم عابدين صهر البنا (زوج أخت حسن البنا)، حيث اتهم بانتهاك حرمات بيوت الإخوان، وكان هذا الاتهام تقويضًا لأهم دعائم الإخوان كجماعة تدعى الفضيلة والأخلاق، وطالبت أصوات من الجماعة بفصل عابدين، إلا أن البنا رفض وشكل لجنة لتقصى الحقائق، فُطرح الأمر على مكتب الإرشاد الذى صوت بأغلبية ثمانية أصوات لصالح قرار الفصل، مقابل صوت واحد، لكن البنا لم يرضخ للديمقراطية والأغلبية، وإنما فاجأ الجميع بإيقاف أبرز المعترضين على قراراته، فخرج من الجماعة أحمد السكرى (أحد أبرز المؤسسين والوكيل الأول لمكتب الإرشاد) وكذلك خرج الدكتور إبراهيم حسن، وكمال عبدالنبى.

-٢ المرحلة الثانية (الانشقاقات بين الصدامات والمواءمات)

تنوعت حركة الانشقاقات فى الفترة التى تلت حسن البنا، حيث دخلت جماعة الإخوان فى العديد من المواءمات العلنية والسرية مع الأنظمة الحاكمة فى الدولة المصرية وصولًا إلى الصدامات العنيفة مع النظام.

أ- الانشقاق الأبرز فى عهد حسن الهضيبى (المرشد الثانى للجماعة (١٩٤٩-١٩٧٣) كان بانشقاق ١٩٥٣، وذلك عبر مجموعة عبدالرحمن السندى رئيس التنظيم الخاص بجماعة الإخوان والمسئول عن الاغتيالات والعنف بالجماعة، حيث انشق السندى ومجموعة من زملائه عقب محاولة الهضيبى عزله من منصبه وتعيين المهندس «سيد فايز» بديلًا عنه، فقرر السندى قتله عبر علبة حلوى مفخخة، وقامت الجماعة بفصله هو ومجموعة من التنظيم الخاص أبرزهم أحمد عادل كمال، ومحمود الصباغ وأحمد زكى، وتعاطف معهم أربعة آخرون وهم صالح عشماوى والشيخ محمد الغزالى وعبدالعزيز جلال، والشيخ السيد سابق، ليقوم أعضاء التنظيم السرى بانقلاب على المرشد ويحتلوا المركز العام للإخوان، وحصل صدام بينهما، وانفرد الهضيبى بقيادة الجماعة، وعمل النظام على استمالة بعض المفصولين بعد ذلك.

ب- مع تولى الرئيس محمد أنور السادات الحكم، حدثت الانفراجة بين الجماعة والنظام فى السبعينيات، وبدأت مرحلة عمر التلمسانى (المرشد الثالث للجماعة ١٩٧٣-١٩٨٦) فى إعادة بناء الإخوان، ولم تكن هناك انشقاقات كبيرة على المستويات التنظيمية.

إلا إذا أُخذ فى الاعتبار أن التيارات الجهادية فى سبعينيات القرن العشرين خرجت من داخل جماعة الإخوان (من بينها تنظيم الفنية العسكرية، وتنظيم الجهاد، والجماعة المسلمة التى عرفت إعلاميًا بالتكفير والهجرة، وغيرها). وجاء تصريح ولى العهد السعودى محمد بن سلمان لجريدة التايمز الأمريكية ليؤيد ذات المعنى.

انشقاق جماعة القطبيين عام ١٩٧٥ بقيادة عبدالمجيد الشاذلى، على ضوء الخلافات التى حدثت بين الإخوان فى السجن عقب القبض عليهم فى قضية تنظيم ١٩٦٥ (الذين كانوا يخططون للانقلاب على حكم جمال عبدالناصر بقيادة سيد قطب)، وكان سبب الخلاف الرئيسى هو كتاب الهضيبى (دعاة لا قضاة)، فبعد الإفراج عن الشاذلى قام بتأسيس جماعة «دعوة أهل السنة والجماعة» والتى عرفت أمنيًا بجماعة القطبيين.

ث- عهد محمد حامد أبوالنصر (المرشد الرابع للجماعة ١٩٨٦-١٩٩٦)

شهد عهد المرشد الرابع حادثة انشقاق بارزة، وهى بخروج مجموعة تزيد على المائة شخص بقيادة محمد رشدى، من إخوان جامعة الأزهر، وكان سبب الانشقاق هو «خروج الجماعة عن الخط الإسلامى الملتزم»، وذلك بالإضافة إلى انشقاق بعض القيادات الفردية مثل الدكتور فريد عبدالخالق الذى استقال من مكتب الإرشاد اعتراضًا على سيطرة التنظيم الخاص على الجماعة، والشيخ عبدالستار فتح الله سعيد الذى استقال أيضًا من مكتب الإرشاد احتجاجًا على موافقة الإخوان من التجديد لمبارك.

ج- عهد مصطفى مشهور (المرشد الخامس للجماعة ١٩٩٦-٢٠٠٢)

أحد أهم الانشقاقات فى التاريخ الحديث فى عهد الإخوان كان مع تولى مصطفى مشهور منصب المرشد للجماعة، وذلك بخروج مجموعة بقيادة أبوالعلا ماضى وعصام سلطان ومحمد عبداللطيف وصلاح عبدالكريم، وتبنى هذه المجموعة منهج الاندماج فى الحياة السياسية بالأدوات الحديثة وأسسوا حزب الوسط.

وكذلك شهدت انشقاق القيادى ثروت الخرباوى على خلفية ترشيحه لسامح عاشور كنقيب للمحامين بخلاف رأى الجماعة مع مطلع الألفية الجديدة.

الهضيبى

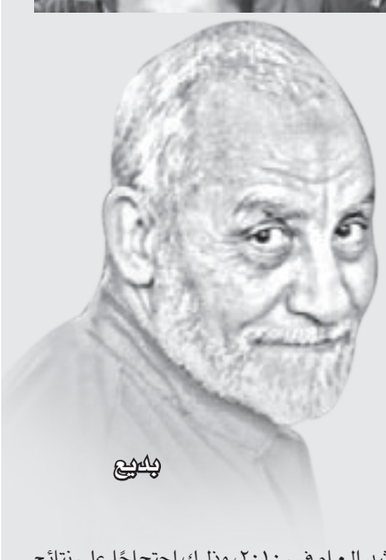
يسين

ح- عهد مأمون الهضيبى (المرشد السادس للجماعة ٢٠٠٢-٢٠٠٤)

لم تشهد الفترة القصيرة التى قضاها مأمون الهضيبى انشقاقات كثيرة، وإنما بعض الحالات الفردية مثل انشقاق القيادى مختار نوح (عضو البرلمان السابق عن جماعة الإخوان).

خ- عهد محمد مهدى عاكف (المرشد السابع للجماعة ٢٠٠٤-٢٠١٠)

شهدت هذه الفترة مواءمات بين جماعة الإخوان والنظام السياسى فى مصر، وحصلت الإخوان على ما يقرب من ٢٠٪ من مقاعد البرلمان فى سابقة هى الأولى للجماعة، وبدت الجماعة أكثر تنظيمًا، حتى أصبحت التيار السياسى الثانى المنظم فى البلاد بعد الحزب الوطنى الحاكم.

٣- المرحلة الثالثة: الانشقاقات التكتيكية مع ثورة يناير ٢٠١١ (عهد محمد بديع المرشد الثامن للجماعة منذ ٢٠١٠ حتى الآن)

منذ تولى بديع منصب مرشد الجماعة حتى بدأت حركة انشقاقات مستمرة إلى الآن، شهدت خروج مجموعات وفرادى، بعضهم اعتزل العمل، وآخرون انشقوا لتأسيس أحزابا سياسية، وكان أبرز هذه الانشقاقات، والتى يمكن أن تتقسم لتيارين.

أ-الأول: انشقاقات قيادات فردية

(١) استقالة محمد حبيب من منصبه كنائب أول للمرشد العام فى ٢٠١٠، وذلك احتجاجًا على نتائج الانتخابات التى أتت بمحمد بديع مرشدًا للجماعة، واكتفى بموقعه كعضو فى مجلس شورى الجماعة، ثم طالب مجددًا بعد ثورة يناير بالتحقيق فى نتائج الانتخابات ومع عدم الاستجابة استقال بشكل نهائى من الجماعة فى ٢٠١٢.

(٢) استقالة القيادى هيثم أبوخليل بالإسكندرية، وذلك اعتراضًا منه على دخول الجماعة فى مفاوضات سرية مع اللواء عمر سليمان (نائب الرئيس الأسبق حسنى مبارك) أثناء ثورة يناير، وذلك فى محاولة لعقد صفقة سياسية بعيدًا عن القوى الوطنية المشاركة فى الثورة.

(٣) استقالة القيادى إبراهيم الزعفرانى عضو مجلس شورى الجماعة احتجاجًا منه على رفض الجماعة الفصل بين العملين الدعوى والسياسى فى أبريل ٢٠١١، واعتراضًا منه على نتائج انتخابات ٢٠١٠ والتى أتت بالمرشد محمد بديع.

(٤) استقالة الشيخ محمد سعيد البر (المسئول عن الملف التربوى بالجماعة) والذى نشر استقالته على صفحته على موقع «فيس بوك» متبوعة بالأسباب التى دفعته لذلك، وهى انحراف الجماعة، وعدم الرغبة فى تعديل المسار.

(٥) استقالة القيادى كمال الهلباوى (المتحدث السابق باسم التنظيم الدولى فى أوروبا)، وقد استقال على خلفية نكوص الجماعة على قرارها بعدم ترشيح أحد إلى انتخابات الرئاسة، وذلك بترشيح نائب المرشد (خيرت الشاطر) ومع استبعاده رشحت الجماعة محمد مرسى، الذى أصبح رئيسًا لمصر ٢٠١٢-٢٠١٣ حتى الإطاحة به عقب ثورة الشعب المصرى فى ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

ب- الثانى: انشقاق مجموعات

(١) فصل الدكتور عبدالمنعم أبوالفتوح وذلك على خلفية إعلانه ترشحه لانتخابات الرئاسة بالمخالفة لقرار الجماعة بعدم ترشيح أى من أعضائها للرئاسة، قبل رجوعها فى قرارها بعد ذلك، حيث أسس حزب مصر القوية وخاض انتخابات الرئاسة فى ٢٠١٢.

(٢) انشقاق مجموعة حزب التيار المصرى، وهم مجموعة من الشباب بدأت خلافاتهم مع الجماعة ورفضها المشاركة فى ثورة يناير ٢٠١١، وتطورت الخلافات مع إحجام الجماعة عن المشاركة فى العديد من الفعاليات الثورية، وصولًا إلى قرار الجماعة بإنشاء حزب واحد (كذراع سياسية للجماعة) وهو حزب الحرية والعدالة، وفصلت الجماعة هذه المجموعة بقيادة إسلام لطفى والذى عمل على تأسيس حزب التيار المصرى.

اتجاهات المنشقين عن الجماعة

تعددت أسباب ودوافع الانشقاقات داخل جماعة الإخوان، ومع ذلك فكانت الجماعة السياسية الأكثر تماسكًا فى مصر، وذلك لصعوبة الدخول فيها من الأساس، ومرور العضو بها بمراحل متعددة وهى «محب» إلى «مؤيد» ثم «منتسب» وصولًا إلى «منتظم» وأخيرًا «عضو عامل بالجماعة»، وهى المراحل التى تأخذ سنوات عديدة ربما تصل إلى سبع سنوات يخضع فيها العضو لاختبارات عدة للتأكد من عنصرى «الولاء الكامل للجماعة» و«السمع والطاعة»، وذلك بالإضافة إلى «الجيتو الاجتماعى» عند الإخوان، وأن كثيرًا من الأجيال الحالية للإخوان هم أبناء لإخوان سابقين ومنتمين لعائلات إخوانية بالكامل.

وفى هذا السياق فقد اتخذت المجموعات المنشقة عن الجماعة العديد من الاتجاهات المتباينة أحيانًا والمتقاطعة أحيانًا أخرى.

الاتجاه الأول: منشق عن التنظيم لتكوين تنظيم آخر

تتشق هذه العناصر عن التنظيم لاختلاف حول طريقة إدارة التنظيم، وسعى هذه المجموعات لعمل الفصل بين الدعوى والسياسى ظاهريًا، وفى الوقت نفسه تسعى هذه العناصر إلى إنشاء تنظيم آخر ويحمل الأفكار نفسها، ويمكن إدراج المجموعات المنشقة والتى أنشأت أحزابًا سياسية مثل قيادات حزب الوسط، ومجموعة أبوالفتوح وحزب مصر القوية، ومجموعة إسلام لطفى وحزب التيار المصرى.

الاتجاه الثانى: منشق عن الجماعة لخلاف حول الإدارة

تتشق هذه العناصر لخلاف حول طريقة إدارة التنظيم، وهيمنة تيار معين على التنظيم، فيعمل المنشقون على نقد طريقة إدارة الجماعة وفضح التيار المعارض المسيطر عليها، مثل العديد من القيادات الإخوانية المنشقة الذين يهاجمون التيار القطبى – نسبة إلى سيد قطب –، أو يهاجمون سيطرة أعضاء التنظيم الخاص على الجماعة، ويقدسون أفكار حسن البنا (مؤسس الجماعة)، وهذا يعنى بأن هؤلاء المنشقين مازالوا إخوانًا فكرًا، ويدافعون عن أفكارهم وإن كانوا خارج التنظيم، وهناك العديد من الأمثلة على هذا الاتجاه، أبرزهم محمد حبيب، وفريد عبدالخالق، ومحمد سعيد عبدالبر وغيرهم.

الاتجاه الثالث: منشق عن الجماعة نتيجة مواءمات سياسية

تتشق هذه العناصر عن الحزب فى ظروف معينة وتعمل على قيادة معارضة «ظاهرية» ضد الجماعة، وعملت على اجتذاب تيارات أخرى لها، فتهاجم التنظيم تارة، وتارة أخرى تدافع عنه فتحوز على مصداقية عند البعض، وفى لحظات معينة عملت هذه العناصر على تبرير أفعال الجماعة، وعقب الثورة المصرية فى ٣٠ يونيو عملت هذه الفئة باستماتة فى الدفاع عن جماعة الإخوان، وأطلقت بعض وسائل الإعلام الإخوانية عليهم «التائبون عن الاشتراك فى ثورة يونيو ٢٠١٣»، ومن بينهم مجموعة إسلام لطفى وحزب «التيار المصرى» ومجموعة عبدالمنعم أبوالفتوح وحزب مصر القوية، وكذلك عددا من القيادات الذين خرجوا عن الجماعة مثل هيثم أبوخليل، الذى تحول من معارض للجماعة منذ الثورة، إلى مؤيد لها عقب الإطاحة بهم من السلطة فى ٢٠١٣.

الاتجاه الرابع: خلافات أيديولوجية

هى مجموعات تبنت أفكارًا وآليات مختلفة، مثل بعض المنضمين إلى تنظيم الجهاد فى السبعينيات، أو تحول بعض المجموعات إلى السلفية عقب خروجهم من الجماعة مثل: «مجموعة القطبيون» وتأسيسهم جماعة «دعوة أهل السنة والجماعة»

الاتجاه الخامس: مراجعات فكرية

هذا التيار هو أقل الاتجاهات شهرة، وهم الذين طرحوا مراجعات فكرية لأفكار تنظيم الإخوان كافة، وتبين لهم فساد التنظيم، وقرروا ترك هذا التنظيم مطلقًا وتحولوا إلى نقد التنظيم وأفكاره، وهم كثيرون ولكنهم ليسوا بنفس القدر من الشهرة، مثل المفكر السيد يسين، الذى انضم للإخوان فى شبابه، ثم تفرغ إلى نقد أفكارهم، وكذلك مؤمن سلام (وكيل مؤسسى الحزب العلمانى المصرى – تحت التأسيس –)، وغيرهم الكثيرون.

الاتجاه السادس: الانشقاق لمواءمات سياسية وتأسيس حركات إرهابية

وهى الحركات التى تأسست عقب الإطاحة بحكم الإخوان فى مصر عام ٢٠١٣، وذلك فى مواءمات سياسية حتى تستطيع الجماعة نفى صفة العنف عنها، وهناك العديد من الحركات الإرهابية المنبثقة من رحم الجماعة، مثل حركة سواعد مصر «حسم»، وحركة «لواء الثورة»، وكان القيادى الإخوانى محمد كمال عضو مكتب الإرشاد هو المخطط لحركة حسم والذى قتل فى مواجهات مع الشرطة المصرية عام ٢٠١٦ حسب بيان وزارة الداخلية المصرية آنذاك.

تأثير ظاهرة المنشقين على تنظيم الإخوان

إن طبيعة تكوين جماعة الإخوان السالف ذكرها، وبالاسترشاد بالضربات السابقة لجماعة الإخوان فى عهد عبدالناصر، وانشقاق عددا من العناصر البارزة فى التنظيم آنذاك، وقدرة التنظيم على بناء نفسه مرة أخرى فى السبعينيات، ومع الأخذ فى الاعتبار أن كثيرًا من هذه الانشقاقات تكتيكية نتيجة مواءمات ومناورات سياسية للجماعة فى التعاطى مع الحياة السياسية فى مصر، وكذلك نظرًا لطبيعة عضوية الجماعة بالغة السرية سواء داخل مصر أو خارجها،- والتى تتشابه بجبال الجليد فى المحيطات لا يظهر منها إلا قمة صغيرة جدًا فوق سطح المياه، أما أكثر الجبل فإنه يقبع فى المحيط لا يُرى للعابرين- ولذلك فإن الباحث يرى أن ظاهرة المنشقين لن تؤثر تأثيرًا جوهريًا على قوام الجماعة الرئيسى التى اعتادت العمل فى الخفاء (تحت الأرض)، وأنه بمجرد حدوث تهيئة الظروف سواء بمصالحة مع النظام السياسى أو مراجعات ظاهرية، فإنها ستعود إلى سيرتها الأولى فى إعادة بناء التنظيم مرة أخرى.

كما أن العديد من المنشقين سيعملون على محاولات الترويج لمصالحات بين التنظيم والنظام السياسى فى مصر، وذلك رغبة منها فى عودة الجماعة كما كانت عليه قبل ٢٠١١، مثل الجهود التى يبذلها القيادى الإخوانى «المنشق» كمال الهلباوى للترويج لمصالحة بين النظام والجماعة

وكذلك يمكن أن تلعب بعض العناصر التى أعلنت انشقاقها من جماعة الإخوان دورًا سياسيًا سريًا، بشكله الظاهرى ضد الجماعة، ولكنها فى نفس الوقت تعمل على تمهيد الأرضية انتظارًا إلى اللحظة المناسبة للإعلان عن عودة تحالفها مع الإخوان.

تجديد الخطاب الدينى بين التنوير والتزوير

السيسى تحدث عنه 26 مرة مخاطبًا الأزهر والأوقاف والمثقفين والفنانين والإعلاميين

موسم فتاوى «الشو الإعلامى» بهدف إرضاء الرئيس على طريقة سعد الهلالى وخالد الجندى

بالعودة إلى أرشيف تصريحات وخطابات الرئيس عبدالفتاح السيسى نجد أن الرجل ذكر مصطلح تجديد أو تصويب الخطاب الدينى ٢٦ مرة، فى كل مناسبة دينية إسلامية كانت أو مسيحية وفى أعقاب كل حادثة إرهابية، حيث يُعدُّ «السيسى» هو أول رئيس مصرى، اقتحم العديد من الملفات الشائكة المتعلقة بتصويب الفكر الدينى، مطالبًا المؤسسة الدينية بتنقيح التراث وإصدار فتاوى جديدة تحقق الفهم الصحيح لنصوص الشريعة بما يتوائم مع متطلبات العصر، ليس فقط فى فتاوى التكفير والإرهاب والتفجير، ولكن تحدث الرئيس أيضًا فى الأمور المجتمعية ومن بينها الطلاق الغيابى وقال موجهًا حديثه لفضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب «تعبتنى يافضيلة الإمام»، كما تحدث بنفس الجرأة عن قضية زواج القاصرات، كما قال فى أحد خطابات الاحتفال بالمولد النبوى الشريف موجهًا حديثه إلى أصحاب العمامة من شيوخ الأزهر وأئمة الأوقاف: «إنى لمحاجيكم أمام الله يوم القيامة»، واستجاب وزير الأوقاف الدكتور مختار جمعه للدعوة الرئاسية ليقول من على منبر خطبة الجمعة إن الرسول الكريم ـ صلى الله عليه وسلم ـ لو كان موجودًا بيننا لتراجع عن بعض أحاديثه الصحيحة، وفتح الرجل بذلك على نفسه النار حيث واجهه المدافعون عن الفكر الأصولى بقوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبدًا كتاب الله وسنتى».

ولم يقتصر الأمر على وزارة الأوقاف بل امتد إلى وزارة التضامن الاجتماعى حيث أفتت الدكتورة غادة والى بأن الطفل لا يولد برزقه متناسية قوله تعالى: «وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ»، ووصل الأمر إلى أن خرج علينا الدكتور سعد الدين الهلالى أستاذ الفقه المقارن بجامعة الأزهر ليؤكد على أن القانون التونسى الذى يساوى فى الميراث بين الذكر والأنثى يتفق مع الشريعة، فردت مؤسسة الأزهر بأن الرجل لا يمثلها وإنما يمثل نفسه ويعبر عن رأيه الشخصى، أما عن الشيخ خالد الجندى – وهو صهر الهلالى- فقرر أن يقتحم السياسة من باب الجنة، حيث أكد أنه لا يوجد زواج ولا نكاح بين أهل الجنة وحور العين، فى محاولة للرد الساذج على الجماعات الإرهابية التى تقنع الشاب بتفجير نفسه فى عمليات انتحارية، بعد إغرائه بالزواج فى الجنة من حوريات شبيهات نانسى عجرم، ولكن الأهداف النبيلة للشيخ خالد لم تجعل المؤسسة الدينية تغض الطرف عن كلامه، حيث شن الشيوخ المعممون حربًا عليه، وأثبتوا بالدليل القرآنى النصى أن رأيه غير صحيح، ولا اجتهاد مع النص الصريح.

ليبقى السؤال إذا تركت المسألة للاجتهادات والآراء الشخصية فمن هم أهل الذكر الذين أمرنا الله أن نسألهم، وما هى الجهة المنوط بها تجديد الخطاب الدينى وتصويب الفكر المغلوط، حتى لا يتحول التراث الإسلامى إلى دعوات للتحريض على العنف والإرهاب والقتل يستغلها المارقون لخدمة أغراضهم وتنفيذ مخططاتهم، فى مقابل «افتكاسات» الفرقعات الإعلامية التى تهدف فقط إلى استرضاء الرئيس على حساب تزوير المقدسات.

تصحيح المفاهيم المغلوطة خطوة أولى فى الحرب على التطرف والإرهاب

إيمان بدر

تأتى أهمية تجديد الخطاب الدينى لكونه أحد العناصر الأساسية فى مواجهة التطرف، ولذلك لم يأت اهتمام السيسى بهذه القضية من فراغ، لكن فرضتها الضرورة، فى ظل ما عانت منه مصر ودول المنطقة بفعل جماعات الإسلام السياسى المُسلحة، حيث تصاعدت العمليات الإرهابية، ومازالت مصر تخوض حرب شرسة مع التنظيمات التكفيرية.

ومن المفارقات الغريبة أنه حينما ظهر الباحث إسلام البحيرى على شاشات الفضائيات وتحدث عن تنظيم «داعش» الإرهابى، والفتاوى التى يستند عليها لقتل الأبرياء وتدمير الدول، كشف أن جميع هذه الفتاوى الداعشية موجودة فى كتب التراث ومازالت تدرس فى معاهد وكليات الأزهر، بل وفى مدارس التعليم الحكومى، ووقتها واجه «البحيرى» تهمة ازدراء الدين الإسلامى، وقال الرئيس السيسى نفسه أن مهمة تصويب الخطاب ليست منوطة «بأى حد»، والأغرب أنه حين حكم على إسلام بالسجن وقبيل انقضاء مدته أصدر الرئيس عفوًا رئاسيًا عنه، وخرج ليظهر على شاشة قناة فضائية أخرى، ببرنامج يحمل اسم «البوصلة».

حكاية إسلام البحيرى مع تنظيم «داعش» من السجن إلى «البوصلة»

وبشكل عام لم تتوقف مطالبات السيسى لسنوات، وخلال مناسبات عدة، بضرورة تجديد الخطاب الدينى بما يتوافق مع مستجدات العصر، ولكنه على ما يبدو لا يريد الاعتماد على الاجتهادات الفردية وبرامج الفضائيات، بل يتوجه دائمًا بخطابه إلى المؤسسات المعنية وبينها الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف، إضافة إلى المثقفين، ورغم الجهود المبذولة فى هذا الصدد لكنها لم ترق بعد إلى المأمول، ومازالت غير مرضية لطموحات الرئيس، وهو ما كشفه حديثه الأخير أثناء الاحتفال بذكرى المولد النبوى الشريف، إذ جدد دعوته بضرورة التجديد قائلا «أدعو علماؤنا وأئمتنا ومثقفينا إلى بذل مزيد من الجهد فى دورهم التنويرى، دعونا نستدعى القيم الفاضلة التى حث عليها الإسلام ورسولنا الكريم ـ صلى الله عليه وسلم ـ والتى تنادى بالعمل والبناء والإتقان لنواجه أولئك الذين يدعون إلى التطرف والإرهاب ورغم جهود هؤلاء العلماء والأئمة والمثقفين فى هذه المعركة الفكرية والحضارية، إلا أننا نتطلع إلى مزيد من هذه الجهود لإعادة قراءة تراثنا الفكرى قراءة واقعية مستنيرة، نقتبس من ذلك التراث الثرى ما ينفعنا فى زمننا ويتلاءم مع طبيعة عصرنا وطبيعة مستجداته، دعونا ننقذ العقول من حيرتها وننبه النفوس من غفلتها وننشر المفاهيم السمحة».

وبعد أن قال السيسى هذه الكلمات تبارى الجميع فى إطلاق الفتاوى الغريبة والتى وصل بعضها إلى حد الشذوذ الفكرى، على اعتبار أن هذا هو التجديد والتنوير، بينما رأى أصحاب وجهات النظر المعارضة أن تلك المحاولات ماهى إلا تزوير للتفاسير.

حيث جاءت غالبيتها كمحاولات ظاهرية، لم تقترب من جوهر ولب القضية ولم تعمل على إعادة فهم الدين بشكل علمى صحيح.

أفكار الجماعات الإرهابية تعتمد على الأحادية والحقيقة المطلقة

التعددية هى الحل وهذه هى مرونة النص الإلهى التى تواكب مرونة الحياة وتطورها

يجمع الباحثون المتخصصون فى شئون الجماعات الإرهابية والمتطرفة، على أنها جميعًا وإن اختلفت أفكارها وكفَّرت بعضها البعض، ولكنها فى النهاية تقوم على فكرة «الحقيقة المطلقة»، أحادية الفكر والصواب، فالصواب هو الصحيح وكل ما تبقى خاطئ، ومن هنا نجد «القاعدة» تكفر «داعش» وداعش تكفر «الإخوان» وهكذا.

ومن ثم فلا سبيل لمواجهة تلك الأفكار، إلا من خلال تعميق فكرة «تعددية الصواب»، لأن التعددية بشكل عام تضرب الإرهاب فى مقتل مباشرة، حيث يقوم الإرهاب على فكرة الحقيقة المطلقة الواحدة، وهذا لا يتضح فقط من القرآن الكريم أو السنة، لأن اللفظ القرآنى فى الآيات المتشابهات متعدد المعنى فلا يوجد معنى صحيح وآخر خاطئ بل كله صحيح، وهذه هى مرونة النص الإلهى التى تواكب مرونة الحياة وتطورها، لأن سنة الله فى الكون قائمة على فكرة التعددية، فأحد جوانب تأسيس خطاب دينى جديد هو فكرة «تعددية الصواب».

ورغم وجهات هذه الأفكار ولكن نشرها والتوعية بأهميتها يحتاج جهودًا كبيرة فى مجالات الفن والثقافة والإعلام وفى المناهج التعليمية وعلى منابر المساجد والكنائس، كما تتطلب تضافر جهود مؤسسات الدولة كافة وليست المؤسسات الدينية فقط، لأن الدين أمر يخص الجميع ونشر هذه الأفكار التجديدية من شأنها إزاحة الأفكار القديمة، علمًا بأن المجتمع ككل لابد له أن يتطور حتى يفرز من داخله فكرًا جديدًا متطورًا.

وبالعودة إلى خطابات الرئيس السيسى نجد أنه أيضًا هو أول رئيس يعلنها صراحةً أن لكل مواطن الحق فى أن يعبد ويؤدى شعائر دينه كما يشاء، أو حتى لا يعبد، والدولة تقف على مسافة واحدة من جميع مواطنيها، حيث يحرص السيسى دائمًا على التأكيد على أهمية فكرة التعددية وقبول الآخر فى كل المناسبات، فى ترجمة عملية لقوله تعالى: «لا إكراه فى الدين»، وقوله تعالى مخاطبًا رسوله الكريم: «لست عليهم بمسيطر».

وتتفق تلك الرؤية مع التفسير العلمى لانتشار ظاهرة الإلحاد بين الشباب، والتى كان الرئيس قد تحدث عنها أيضًا فى خطابات سابقة، حيث يربط الخبراء بين الإلحاد وبين التطرف الدينى، كوجهان لعملة واحدة، مؤكدين على أنه لايوجد فى مصر إلحاد عقائدى، وإنما هو رد فعل متمرد لتنامى ظاهرة تقييد الحريات المصاحبة للتطرف والتشدد الدينى، وهذا التشدد والمغالاة موجودين فى كل الديانات السماوية وحتى الوضعية.

أين نحن من رفاعة الطهطاوى ومحمد عبده ومحمود شلتوت وطه حسين؟!

على الرغم من طموحات القيادة السياسية وأحلام المثقفين، ولكن يبقى العائق الحقيقى فى سبيل تجديد الخطاب والفكر الدينى، هو عدم وجود استراتيجية وخطة عمل موحدة تتبناها الدولة وتضع لها إطارًا زمنيًا، لتخرج من طور المطالبات والآمال إلى أفكار ومناهج يجرى تنفيذها تباعًا تتضافر فيها جهود المؤسسات المعنية.

ومن الملاحظ أن دعوات التجديد، دائمًا ما تواجه بالتكفير وتهم الإلحاد والإنحلال، رغم تأكيد أصحاب الفكر التقدمى أن الهدف ليس تغيير الدين، ولا أحد يجرؤ على ذلك، ولكن المطلوب هو تغيير فهمنا واستيعابنا وطريقة تعاملنا معه وقراءتنا لنصوصه، ولكن تفشل دعوات هؤلاء ربما لضعف حجتهم وتراجع مكانتهم وشعبيتهم لدى الجماهير، إذا ما قورنت بجهود السابقين من رموز التنوير، فمن المعلوم أن دعوات التجديد والتنوير ليست وليدة العصر الحالى بل شهدت القرون السابقة اجتهادات جمة من أجل الإصلاح والتجديد على يد إصلاحيين، سواء جاءوا من داخل المؤسسات الدينية المصرية أو من خارجها، وخاض بعض «ذوى العمامة» معارك التنوير وحاولوا طرق أبواب الحضارة وخرج من عباءتهم أفكار التجديد الدينى، ومنهم الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى، وهو أول معمم يذهب إلى باريس، والشيخ محمد عبده الذى عمل على إعلاء قيمة العقل وتحكيمه فى أمور الدين والدنيا، وعلى النهج نفسه سار شيخ الأزهر محمود شلتوت، إضافة إلى أسماء أخرى ساهمت فى عملية الإصلاح الدينى والثقافى، أبرزهم عباس محمود العقاد وطه حسين وآخرون.

غياب الاستراتيجية وعدم وجود خطة عمل تتبناها الدولة ورموز التنوير

الدولة تحارب الإرهابيين بالسلاح ولا تحارب الإرهاب بالفكر

تظل المعضلة أن مصر تحارب «الإرهاب» بجدية بالغة على جبهات القتال على يد القوات المسلحة والشرطة، لكنها لا تحارب جذوره المتمثلة فى الأفكار المتطرفة التى ترسخت بين قطاعات شعبية مختلفة، وتسللت إلى الطبقات الفقيرة والثرية على السواء، عبر غسيل العقول وتحريف الدين الإسلامى من خلال الفهم والتأويل الخاطئ للنصوص، ومازالت تلك الأفكار تستخدم لتجنيد عناصر جديدة لا سيما بين قطاع المراهقين والشباب تحت شعارات ومفاهيم مضللة يتم تطويعها لخدمة أهداف سياسية، وازدهرت عملية التجنيد مع التطور التكنولوجى، فلم تعد المسافات تشكل عائقًا، إذ صار تجنيد الشباب متاحًا ويسيرًا عبر شبكات التواصل الاجتماعى، ما عزز ظهور مزيد من الخلايا العنقودية.

ياسر رزق: الجيش يتصدى للمتطرفين وعادل إمام يتصدى للتطرف

ولأن مواجهة الفكر المتطرف لا تكون إلا بالفكر والوعى المستنير، فلابد أن تعتمد الدولة فى سياق تجديد الفقه الدينى على نشر الثقافة والفكر والوعى، من خلال الفن والأدب، حيث صرح الكاتب الصحفى ياسر رزق رئيس مجلس إدارة مؤسسة «أخبار اليوم» فى أحد المؤتمرات التى تم خلالها تكريم الفنان عادل إمام: إن الدولة تحارب الإرهابيين بالسلاح وبالجيش والشرطة، بينما عادل إمام وزملائه يحاربون الإرهاب نفسه ويتصدون بأعمالهم الفنية للفكر المتطرف ذاته.

والغريب أنه حينما قررت الدولة تأسيس مجلس قومى لمواجهة الإرهاب يضم مثقفين وفنانين وخبراء من شتى المجالات، كان أسبقهم إلى التنبيه بأهمية الوعى وتجديد الفكر هو اللواء فؤاد علام وكيل مباحث أمن الدولة الأسبق وعضو المجلس الذى يمتلك خبرات أمنية واسعة، ومع ذلك قال الرجل إن مواجهة الإرهاب لابد أن تعتمد على المحاور الدينية والثقافية والتعليمية والإعلامية، أما المحور الأمنى الذى تتمسك به مصر ولا تطبق غيره حاليًا فهو الحل الأخير والخطوة الأخيرة على طريق مواجهة الفكر المتطرف.

الحكم على 292 متهمًا فى قضية محاولة اغتيال السيسى

عماد شوقى

تصدر المحكمة العسكرية، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة، الحكم على ٢٩٢ متهمًا فى قضية محاولة اغتيال الرئيس السيسى، وولى عهد السعودية السابق، محمد بن نايف، فى القضية ١٤٨ عسكرية، فى جلسة غدا الخميس ٢٠ ديسمبر.

ونسبت النيابة للمتهمين اتهامات باغتيال ٣ قضاة بالعريش فى سيارة ميكروباص، واستهداف مقر إقامة القضاة المشرفين على الانتخابات البرلمانية بمحافظة شمال سيناء بأحد الفنادق، والتى أسفر عنها مقتل قاضيين و٤ أفراد شرطة ومواطن.

كما وجهت لهم رصد واستهداف الكتيبة ١٠١ بشمال سيناء بقذائف الهاون عدة مرات، وزرع عبوات ناسفة بطريق مطار العريش استهدفت مدرعات القوات المسلحة والشرطة أثناء مرورها بالطريق، واستهداف كل من قسم ثالث العريش باستخدام سيارة مفخخة قادها الانتحارى أحمد حسن إبراهيم منصور، وإدارة قوات أمن العريش بسيارة مفخخة، ومبنى الحماية المدنية، وشركة الكهرباء بالعريش، وسرقة ما بهما من منقولات.

إسدال الستار على قضية التمويل الأجنبى

إسلام خالد

تصدر محكمة جنايات القاهرة، برئاسة المستشار محمد على مصطفى الفقى، حكمها فى قضية محاكمة ٤٠ متهمًا فى قضية التمويل الأجنبى فى جلسة الخميس ٢٠ ديسمبر.

وفى الجلسة الماضية فضت هيئة المحكمة الأحراز وهى عدة مظاريف وتبين بداخلها ٦ اسطوانات، وخطابات خاصة بشركة فودافون للمتهم صموئيل، وخطاب لأحد البنوك.

وطلب الدفاع من هيئة المحكمة تصحيح بعض الأسماء للمتهمين، وتم تصحيحهم وهم شيرين نافيد والمتهم الرابع جان سوروا تشيك والمتهم الخامس هانز كلستوفر هولزيل، والمتهم السادس جون تومسزوسكى، والمتهمه السابعة هويدا خالد البرعى، والمتهمة التاسعة سانجا مارت، المتهمة العاشرة جيسكا اليزابيث كيجان، وكذلك المتهمة ماريانا.

كانت محكمة جنايات جنوب القاهرة، المنعقدة بالتجمع الخامس، قررت إحالة القضية للدائرة الخامسة عشر المنعقدة فى عابدين برئاسة المستشار محمد على الفقى، حيث إنها دائرة الاختصاص وفقًا لقرار الجمعية العمومية.

يشار إلى أن محكمة النقض قضت بإلغاء الأحكام الصادرة بحق ١٦ متهمًا، والتى تراوحت ما بين الحبس ما بين سنة وسنتين مع الشغل والغرامة المالية، وإعادة محاكمتهم من جديد فى قضية التمويل الأجنبى غير المشروع لـ٥ منظمات أجنبية كانت تعمل بمصر.

وتضمن منطوق الحكم القضاء بعدم جواز الطعن المقدم من أحد الأشخاص المدعين مدنيا قبل جميع المتهمين فى القضية وسقوط الحق فى الطعن من المحكوم عليهم روبرت فريدريك بيكر، وشريف أحمد صبحى، ويحيى زكريا غانم، وإسلام محمد أحمد فؤاد.

كما تضمن منطوق الحكم القضاء بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة محاكمة الطاعنين «المتهمين» الـ١٦، بما فيهم من قضى بسقوط الطعن المقدم منهم، ودون المحكوم عليهم.

محاكمة محمد إبراهيم سليمان فى قضية «الحزام الأخضر»

تواصل محكمة جنايات القاهرة، المنعقدة بالتجمع الخامس، محاكمة وزير الإسكان الأسبق محمد إبراهيم سليمان، ورجل الأعمال سمير زكى عبدالقوى، بالقضية المعروفة إعلاميًا بـ«الحزام الأخضر»، فى جلسة ٢٦ ديسمبر للمرافعة.

«الجنايات» تواصل محاكمة المتهمين بقضية فساد المليار دولار

تستكمل محكمة جنايات القاهرة المنعقدة بالتجمع الخامس، عقد جلسات محاكمة المتهمين باختلاس مليار دولار، فى القضية المعروفة إعلاميًا بـ«فساد المليار دولار»، فى جلسة ٢٣ ديسمبر، للاطلاع وضم الأحراز.

كان النائب العام المستشار نبيل أحمد صادق، أمر بإحالة المتهمين فى القضية المعروفة إعلاميًا بـ«فساد المليار دولار» إلى محكمة الجنايات لاتهامهم باختلاس نحو مليار دولار من أموال شركة «ترای أوشن للبترول» وتهريبها إلى الدوحة ودول أخرى.

باشرت نيابة الأموال العامة برئاسة المستشار محمد البرلسى المحامى العام الأول تحقيقاتها فى القضية، وثبت قيام المتهم الأول محمد محفوظ الأنصارى نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة «ترای أوشن» بتحويل عدة مبالغ من حسابات شركة (OCS) ببنكى (عودة) بسويسرا و(قطر الوطنى) بالدوحة بإجمالى ٩,٥ مليون دولار استولى عليها لنفسه.

كما أثبتت التحقيقات قيام المتهم الثانى بتحويله لعدة مبالغ لحساب شركة (mh) للتجارة والتوريدات المحدودة المملوكة له ببنوك (بنك قطر الوطنى بالقاهرة والدوحة وعودة بالقاهرة وبالدوحة) التى أسسها خصيصًا ليتخذها ستارًا لتحويل الأموال إلى حساباته لإضفاء المسئولية عليها بإجمالى مبلغ ٤,٢٧٢,٥٠٠ مليون دولار، فضلا عن قيامه بتحويل عدة مبالغ لحسابه الشخصى ببنك قطر الوطنى بالدوحة بإجمالى مبلغ ٤,٤٥٣,٤٤٣ دولار واستولى على تلك المبالغ لنفسه.

17 متهمًا بـ«فض اعتصام رابعة» أمام جنايات القاهرة

تستكمل الدائرة ٢٨ إرهاب، بمحكمة جنايات جنوب القاهرة، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة، برئاسة المستشار حسن فريد، إعادة إجراءات محاكمة ١٧ متهما فى «فض اعتصام رابعة العدوية»، فى جلسة ٢٩ ديسمبر لضم المستندات.

جدير بالذكر أن المحكمة قد قضت فى وقت سابق بالإعدام شنقًا لـ ٧٥ متهمًا من بينهم محمد البلتاجى وعصام العريان وعبد الرحمن البر، وكما قضت بالسجن المؤبد لمحمد بديع وباسم عودة وآخرين، وكما قضت بأحكام بالمشدد لباقى المتهمين.

وأسندت النيابة إلى المتهمين اتهامات عديدة، من بينها: تدبير تجمهر مسلح والاشتراك فيه بميدان رابعة العدوية «ميدان هشام بركات حاليا» وقطع الطرق، وتقييد حرية الناس فى التنقل، والقتل العمد مع سبق الإصرار للمواطنين وقوات الشرطة المكلفة بفض تجمهرهم، والشروع فى القتل العمد، وتعمد تعطيل سير وسائل النقل.

استكمال فض الأحراز فى محاكمة بديع و46 آخرين بـ«أحداث قسم شرطة العرب»

تستأنف محكمة جنايات بورسعيد، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة، برئاسة المستشار سامى عبد الرحيم، إعادة محاكمة محمد بديع و٤٦ آخرين من قيادات جماعة الإخوان، فى أحداث العنف التى وقعت فى محافظة بورسعيد فى أغسطس ٢٠١٣، والمعروفة باسم «أحداث قسم شرطة العرب»، فى جلسة ١٩ديسمبر لاستكمال فض الأحراز.

وكانت محكمة جنايات بورسعيد برئاسة المستشار محمد السعيد، قد سبق وأصدرت فى شهر أغسطس ٢٠١٥ حكمًا بمعاقبة محمد بديع والقياديين الإخوانيين محمد البلتاجى وصفوت حجازى، و١٦ آخرين، بالسجن المؤبد لمدة ٢٥ عامًا حضوريًا، ومعاقبة ٧٦ متهمًا آخرين هاربين بذات عقوبة السجن المؤبد غيابيًا لكل منهم، ومعاقبة ٢٨ آخرين حضوريًا بالسجن المشدد لمدة ١٠ سنوات، والقضاء ببراءة ٦٨ متهمًا، مما هو منسوب إليهم من اتهامات.

محاكمة 319 متهمًا لإدراجهم بقوائم الإرهاب

تنظر محكمة النقض فى جلسة ٢٧ ديسمبر الحالى طعن المتهمين فى قضية اعتناق أفكار تكفيرية أمام دائرة الخميس بالإدراج على قوائم الكيانات الإرهابية.

وكانت قد قررت محكمة جنايات جنوب القاهرة برئاسة المستشار عبد الظاهر الجرف، رئيس المحكمة وعضوية المستشارين عبد الباسط الشاذلى، ومحمود مصطفى الرئيسان بالمحكمة، بإدراج ٣١٩ متهمًا من أنصار جماعة الإخوان الإرهابية والتى حملت رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٧ على قوائم الكيانات الإرهابية.

وقالت المحكمة فى حيثيات قرارها، إن المتهم على سلمان على سالم الدرز قام بالدعوة لصالح أفكار تنظيم داعش الإرهابى، ومعاداة أجهزة الدولة، وتكفير الحاكم، وتبنى أفكار متطرفة، والتحريض على التظاهر، وقلب نظام الحكم، وتكوين خلايا عنقودية تتبع تنظيم داعش الإرهابى، تستهدف قوات الشرطة والجيش، والتعدى على الممتلكات العامة والخاصة.

وكشفت التحقيقات أن المتهمين المقبوض عليهم اعترفوا باعتناقهم معتقدات وأفكار تنظيم داعش الإرهابى والتى تتضمن تكفير شركاء الوطن من الأقباط والقائمين على مؤسسات الدولة وعلى رأسهم رجال الشرطة والجيش والقضاء ووجوب قتلهم بهدف إسقاط الدولة فضلًا عن وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية وتكفير الحاكم الذى لا يحكم بما أنزل الله، ووجوب الخروج عليه.

إعادة محاكمة 26 متهمًا بقضية «خلية مدينة نصر» الإرهابية

تواصل – السبت المقبل – محكمة جنايات القاهرة، برئاسة المستشار محمد السعيد الشربينى، المنعقدة بوادى النطرون، إعادة محاكمة ٢٦ متهمًا لاتهامهم بتشكيل خلية إرهابية تستهدف رجال الأمن وتدعو لتكفير الحاكم والخروج عليه واستهداف مقار البعثات الدبلوماسية والسفن الأجنبية، فى القضية المعروفة بـ«خلية مدينة نصر» الإرهابى.

كشفت تحقيقات النيابة ارتباط المتهم طارق أبو العزم الضابط السابق بالقيادى بتنظيم القاعدة محمد جمال عبده وتأسيس خلية إرهابية تدعوا لتكفير الحاكم وتدعوا للخروج عليه ووجوب الجهاد ضد العاملين بالدولة بالقوة والعنف وتمكنوا من تشكيل خلية بين أفرادها وأعضاء من دول أخرى وخططوا لارتكاب أعمال عدائية ضد المنشآت العامة وقام المتهم الأول بإعداد برنامج فكرى وعسكرى وحركى لتجهيز عناصر وتدريبهم على كيفية استخدام الأسلحة النارية وإعداد العبوات الناسفة.

جدير بالذكر أن محكمة جنايات القاهرة، برئاسة المستشار شعبان الشامى قد قضت فى ٢٣ أكتوبر من عام ٢٠١٤ بأحكام ما بين المؤبد والمشدد على المتهمين.

وقف استيراد الغاز من إسرائيل

تستكمل – الخميس – الدائرة الأولى مفوضين بمحكمة القضاء الإدارى، نظر الدعوى المقامة من حميدو جميل البرنس المحامى وأسامة الششتاوى، التى يطالبان فيها بوقف قرار استيراد الغاز من إسرائيل.

حملت الدعوى رقم ٢٦١٠١ لسنه ٧٢ ق، واختصمت كلا من رئيس مجلس الوزراء ووزيرى البترول والمالية.

وذكرت الدعوى أن الموافقة على استيراد الغاز من إسرائيل مخالفة للدستور والقانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠١٧ الذى ينظم سوق الغاز.

وقف قرار «التعليم» إلغاء تدريس «المستوى الرفيع»

تستأنف الدائرة السادسة «تعليم»، بمحكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة، الأحد القادم ، نظر الدعوى المقامة من محمد عبدالرحيم المحامى، وكيلا عن عدد من أولياء الأمور، ويطالب فيها بوقف قرار وزير التعليم بإلغاء تدريس كتب مواد المستوى الرفيع بالمدارس والمعاهد القومية للغات للصف الأول الابتدائى، اختصمت الدعوى التى حملت رقم ٦٥٩٨١ لسنة ٧٢ قضائية، وزير التربية والتعليم.. وذكرت الدعوى أن ذلك القرار لم يستند إلى مبادئ تكافؤ الفرص التى نص عليها الدستور، وبذلك يكون مخالفًا للقانون والدستور.

أول قضية ضد «ختان الإناث» رفعها مواطن ضد زوجته

تواصل المحكمة الجزئية بمركز الوقف بقنا نظر أول قضية ضد ختان الإناث بمحافظة قنا فى جلسة ٢٤ ديسمبر الجارى، لسماع أقوال الشهود.

كان «نور الدين.ا.ل»، عامل مقيم بمركز الوقف فى قنا، أقام الشهر الماضى دعوى قضية رقم ٣٣٨١ لعام ٢٠١٨، ضد زوجته يتهمها بمخالفة القانون وإجراء عملية الختان لنجلتيه «بسملة» ١٢ عاما، و«روان» ١٠ سنوات، دون رضاه، وطالب بتوقيع العقوبات القانونية عليها، مؤكدًا فى عريضة الدعوى أنه عمل فى السعودية لفترة تعدت ١٢ عاما، وتعامل مع الكثيرين من جنسيات مختلفة من الدول الإسلامية ولا أحد منهم يقوم بختان الإناث إلا مصر والسودان، وأنه سأل علماء الدين فى السعودية ومصر وأجمعوا على أن الختان غير واجب، كما أن الأطباء قالوا: إن الختان يسبب أضرارًا نفسية وجسدية كبيرة على الفتيات، وعندما أخبرته زوجته بأنها ستقوم بختان ابنتيه رفض وحذرها من ذلك، ولكنها قامت بختانهما، لذلك رفع قضية عليها لعقابها وفق القانون لتكون عبرة لغيرها.

الحكم فى استئناف 3 إداريين بمستشفى المطرية على حكم حبسهم 5 سنوات

حجزت محكمة جنح مستأنف المطرية، المنعقدة بالتجمع الخامس، جلسة ٣١ ديسمبر الحالى للنطق بالحكم فى نظر الاستئناف المقدم من ٣ إداريين بمستشفى المطرية، وذلك على حكم حبسهم بقضية وفاة الطبيبة سارة أبوبكر صعقًا بالكهرباء.

كانت محكمة جنح المطرية المنعقدة بمجمع محاكم الأميرية، قضت بمعاقبة ٣ إداريين بمستشفى المطرية بالحبس ٥ سنوات بتهمة الإهمال والتقصير ما تسبب فى وفاة الطبيبة سارة أبوبكر صعقًا بالكهرباء، وبرأت متهمة.

ووجهت النيابة، إلى المتهمين اتهامات تتعلق بالإهمال فى القيام بواجبات وظيفتهم فى الإشراف ومتابعة أعمال صيانة وتطوير توصيلات المياه والكهرباء الخاص بسكن طبيبات مستشفى المطرية التعليمى، مما نتج عنه وفاة طبيبة.

الأحد القادم.. الحكم فى قضية المعلم المتهم بالإساءة للطالبة «بسملة»

تصدر محكمة جنح مركز دمياط برئاسة المستشار محمد صالح العيسوى وأمانة سر محمد جميل حكمها فى قضية سامى دياب المعلم المتهم بالتمييز والإساءة للطالبة بسملة يوم الأحد القادم.

وكانت النيابة العامة بدمياط قد وجهت للمتهم ارتكاب عملا من شأنه إحداث التمييز بين أفراد المجتمع بسبب الأصل وترتب على هذا التمييز إهدار لمبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية بأن وجه للمجنى عليها الطفلة بسملة على عبد الحميد حال تواجدها بالصف الدراسى عبارة بسملة تلميذة سوداء قاصدًا من ذلك الاستهزاء بها أمام أقرانها وذلك على النحو المبين بالتحقيقات كما اتهمت النيابة العامة المعلم بسب المجنى عليها سالفة الذكر قاصدًا من ذلك خدش اعتبارها.

مشاكل وأزمات تهدد نجاح نظام التأمين الصحى الجديد

هل تنجح مبادرات الوزيرة وأغانى حكيم فى العبور بمصر من المرض إلى الشفاء؟

هالة زايد بدأت بالبكاء على قوائم الانتظار واحتفلت بإطلاق مبادرة القضاء على «فيروس سى» مقابل 129 مليون دولار من البنك الدولى

لازال شهداء منظومة الصحة يتساقطون من السرطان والفشل الكلوى إلى إهمال الأطباء وسوء حالة المستشفيات ونقص الأدوية والمستلزمات الطبية

تتعامل الدكتورة هالة زايد وزيرة الصحة المصرية مع المنظومة العلاجية بطريقة الماكياج الخارجى فقط، وبلغة الأطباء تعمل طبيبة أمراض النساء السابقة بأسلوب يريح غالبية بنات حواء يعتمد على «ديكوريشن نوت تريتمنت»، أو التجميل وليس العلاج، حيث بدأت الوزيرة عهدها لتذرف الدموع الأنثوية أثناء عرض فيديوهات لمواطنين أنقذهم قرارها من قوائم الانتظار، معلنة أنها أول وزيرة استطاعت القضاء على تلك القوائم البغيضة التى كانت فى كثير من الأحيان أطول من أعمار المرضى، ولكن يبقى السؤال هل انتهت قوائم الانتظار بالفعل، وماذا عن مرضى الأورام السرطانية والفشل الكلوى والأمراض المزمنة الذين مازالوا ينتظرون دروهم أو قد يسبقه إليهم ملك الموت.

وإذا كانت الوزيرة قد انتقلت من مرحلة البكاء إلى الاحتفالات العالمية، حيث أقامت فى أكتوبر الماضى احتفالاً بانطلاق مبادرة «١٠٠ مليون صحة» للقضاء على فيروس الكبد الوبائى سى، وكذلك الأمراض غير السارية مثل السمنة وضغط الدم والسكر، فإلى أى مدى تنجح مثل هذه المبادرات فى ظل مستشفيات غير صالحة للآدميين ومنظومة صحية يعانى فيها الطبيب والصيدلى والممرض، وشركات أدوية تحولت إلى مافيا تحتكر العلاج ومستلزمات طبية تتناقص وتختفى من آن لآخر، بينما تبقى أمراض مثل السرطان والفشل الكلوى تنخر فى أجساد المصريين وتقتلتهم، فيما يقتل الإهمال وتدنى مستوى الخدمات مرضى آخرون بل وأطباء أيضًا يتساقطون ليتحولون بفعل الإهمال وتدنى مستوى الخدمة تارة إلى جناة وتارة أخرى إلى مجنى عليهم.

وإذا كان الواقع يؤكد أنه ليس بالمبادرات ولا بإعلانات المطرب حكيم وصاحبة السعادة إسعاد يونس يشفى العليل ويبصر الضرير، فإن تلك المبادرات لم تكن أولى الفرقعات، حيث فجرت الحكومة مع مطلع العام الجارى فقاعة إسمها نظام التأمين الصحى الجديد، وهاهو العام قد أوشك على الرحيل، ومازال القانون غير واضح المعالم، على الرغم من صدور لائحته التنفيذية، قبل عدة شهور، وكأنما تحول إلى لوغاريتم غير قابل للحل، أو إلى نص أفلاطونى لا يصلح للتطبيق.

وإذا كان البنك الدولى قد أعلن أنه يدعم مشروعات ومبادرات الدكتورة هالة زايد، وأنه منحها ١٢٩ مليون دولار لدعم مبادرة القضاء على فيروس سى والأمراض غير السارية، فهل سيكون المقابل من خلال تطبيق نظام التأمين الصحى الجديد، هو تخلى الدولة عن دورها فى توفير الخدمات العلاجية للفقراء، وتركهم فريسة للقطاع الخاص، أم أنها ستتحول عن طريق هذا القانون إلى دعم المستشفيات الخاصة التى يقع عليها اختيار لجنة التعاقدات، وتترك المريض ليقلى حظه «منه للمستشفى»، على طريقة منظومة التموين التى تدعم شركات إنتاج الصلصة والتونة ومسحوق الغسيل الأوتوماتيك، على حساب المواطن الجائع، وكذلك منظومة التعليم التى تمول من البنك الدولى بهدف إلغاء المجانية وتشجيع الاستثمار فى المجال التعليمى.

وبشكل عام هل جاءت حكومتنا الحالية بكامل تشكيلها لتستكمل تنفيذ أجندة البنك الدولى، لتتجه الدولة إلى مزيد من القروض وخصخصة الخدمات والاستثمار فى أجساد الناس وقوت يومهم ومستقبل أبنائهم.

إيمان بدر

رئيس الجمهورية صدَّق عليه ومجلس النواب أقر لائحته التنفيذية منذ 6 أشهر

حلم غير قابل للتطبيق على أرض الواقع

فى إطار عملية الإصلاح التى تقوم بها الدولة المصرية، سعت الحكومة إلى تدعيم شبكة الحماية الاجتماعية وتعزيز أدوات التضامن المجتمعى، من أجل تخفيف وطأة الإصلاح الاقتصادى وإجراءاته القاسية، وانعكس ذلك فى إقرار نظام التأمين الصحى الشامل رقم ٢ لسنة ٢٠١٨، وبالفعل صدَّق رئيس الجمهورية على القانون الذى كان من المفترض أن يدخل حيز التنفيذ بعد ٦ أشهر من التصديق عليه، حين أصدر مجلس النواب لائحته التنفيذية، وبعد مرور ٦ أشهر على إصدار اللائحة التنفيذية، مازال القانون غير قابل للتطبيق بشكل مكتمل على أرض الواقع، ومن ثم يصبح من الطبيعى أن تبرز علامات استفهام حول العقبات التى تعوق تحقيق أهدافه، وماهى إمكانية نجاحه فى التعامل مع المشكلات التى مازالت قائمة، ومدى القدرة على تطبيق الفلسفة التى استند عليها القانون، كنظام متكامل تم وضعه للتعامل مع الواقع الطبى فى مصر.

وفى هذا السياق انطلق القانون فى مواده الـ٦٧ من فلسفة تستهدف معالجة جوانب خلل المنظومة الصحية، خاصةً تلك المتعلقه بمظلة التأمين الصحى، محاولة الاستفادة من أوجه الخلل في المحاولات السابقة، والتى من بينها القانون الذى مازال مطبق حاليًا فى غالبية محافظات مصر، علمًا بأنه حال تعميم التجربة سيتم إلغاء العمل بجميع القوانين السابقة، التى يأتى القانون الجديد ناسخًا لها ومتضمنا المبادئ العامة لأحكامها.

ويرى المدافعون عن القانون الجديد أنه يستهدف الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية المقدمة، ويقوم على معالجة مشكلة تردى الخدمة الصحية من خلال فصل الخدمة عن التمويل، وتأسيس هيئة اقتصادية اعتبارية ذات موازنة مستقلة، هى الهيئة العامة لنظام التأمين الصحى الشامل، تتولى إدارة وتمويل النظام والتعاقد مع الجهات التى تعمل على تقديم الخدمة، كما تهدف الحكومة من وراء ذلك إلى تعزيز لامركزية القرار داخل المنظومة العلاجية، وذلك من خلال تقويض العديد من صلاحيات وزارة الصحة بحيث يتم توزيع المسئوليات بين ٣ هيئات هى الهيئة العامة للتأمين الصحى الشامل، والهيئة العامة للرعاية الصحية، والهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية، على أن تتولى كل هيئة وضع استراتيجيتها وتخطيط سياساتها التنفيذية ومراقبة تنفيذها، بشكل يضمن استدامة الخدمة التمويلية من ناحية و استدامة جودة الخدمة العلاجية المقدمة من ناحية أخرى، سواء من خلال تحصيل اشتراكات المؤمن عليهم أو مساهمات أصحاب الأعمال، فضلاً عن عائد استثمار أموال الهيئة والاحتياطات المتاحة لديها.

وفى إطار الاستراتيجية الاستثمارية تتحقق عناصر الإتاحة وحرية المتلقى فى الاختيار بين الأطباء والمستشفيات التى يفضل العلاج لديها، ناهيك عن مراعاة البعد الاجتماعى للمرضى غير القادرين من خلال تعزيز المصادر التمويلية، حيث ينص القانون على استثناء الفئات غير القادرة من دفع الاشتراكات على أن تتحمل الدولة اشتراكاتهم بنسبة ٥ بالمئة من الحد الأدنى للأجور المعلن عنه شهريًا لكل منهم.

وعلى الرغم من تلك المزايا التي تبدو مثالية فإن غالبية الخبراء يؤكدون على استحالة تحقيق هذا الحلم، نظرًا لاصطدامه بالعديد من العقبات على أرض الواقع.

مخاوف من خصخصة صحة المصريين

على جانب آخر، تطرق الباحث مهاب عادل إلى عنصر آخر من عناصر عدم قابلية النظام الجديد للتطبيق وفقًا للرؤية المثالية التى وضع من أجلها، حيث تناول «عادل» حقيقة عدم التكافؤ بين محتوى الخدمات المقدمة من قطاعات التعاقد، بسبب التفاوت الرهيب بين الإمكانات التمويلية المتاحة للقطاع الخاص مقابل الفقر الذى تعانى منه نظيراتها من القطاعات الحكومية الصحية، وفى هذا السياق حذرت الدراسة من استئثار القطاع الخاص بمستشفياته وأطبائه بتقديم الخدمة العلاجية للمواطنين المؤمن عليهم، فى ظل حالة التدهور التى يعانى منها القطاع الحكومى بالشكل الذى يجعله يفتقد إلى أبسط معايير الجودة، التى من المقرر أن تحددها هيئة الإحكام والرقابة الصحية التى نص النظام الجديد على تأسيسها لتتولى الدور الرقابى والمعيارى.

لجنة تسعير الخدمات العلاجية تضم مستقلين وممثلين للقطاع الخاص

ولأن المستشفيات والمنشآت الخاصة فى المقابل تتمتع بقدرات تمويلية أكبر وبنية تحتية أفضل من الحكومية، أشارت الدراسة إلى أن هذا الاستئثار ربما يتبلور فى صورة «خصخصة للقطاع العلاجى التأمينى»، فى ظل منافسة غير عادلة بين القطاعين الحكومى والخاص، تنعكس على غلبة الاتجاه الربحى الاستثمارى فى تسعير الخدمات، علمًا بأن الهيئة العامة المنوط بها التسعير تضم خبراء مستقلين وممثلين عن القطاع الخاص، ومن الطبيعى أن يعمل هؤلاء لخدمة مصالح منشآتهم، وهو الأمر الذى تبرز معه مشكلة تضارب المصالح، الغالبة على معظم القطاعات الخدمية التى تتجه الدولة إلى خصخصتها بإشراك القطاع الخاص والأهلى فى إدارتها، حيث كان الرئيس السيسى أيضًا قد أكد على ضرورة تشجيع الجمعيات الأهلية لإنشاء المستشفيات الخاصة، لأن الحكومة حال إنشائها مستشفى سوف تعجز عن الاستمرار فى إدارتها وتوفير الخدمات اللازمة لها فى ظل ارتفاع الأسعار، وعدم تحقيق أرباح.

هؤلاء يبحثون عن مصالحهم الخاصة والاتجاه الربحى يغلب على تقديم الخدمات

السيسى: اعترف بأن الدولة غير قادرة على تطوير المستشفيات ولا تملك إلا الأفكار والمبادرات

تدهور البنية التحتية وتدنى مستوى المنشآت والأجهزة وسوء حالة الأطباء والممرضين والإداريين.. أبرز العقبات

حول أبرز العقبات التى تعوق نجاح النظام الجديد للتأمين الصحى، صدرت مؤخرًا دراسة بعنوان: «قانون التأمين الصحى الشامل: الفرص والتحديات»، أعدها مهاب عادل الباحث بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، أورد خلالها أبرز العوامل التى تهدد المشروع بالفشل، وفى مقدمتها تدهور البنية التحتية للقطاع الصحى الحكومى، سواء فيما يتعلق بالمستشفيات على مستوى المبانى والمنشآت والأجهزة، أو ما يتصل بالعنصر البشرى من أطباء وممرضين وإداريين.

وأوضحت الورقة البحثية أن مواد قانون التأمين الصحى نفسه تتضمن ما ينص على أن تلتزم الدولة برفع جودة وكفاءة المنشآت التابعة لها، قبل البدأ فى تطبيق القانون وتعميمه فى جميع المحافظات، على أن يستمر تطبيقه فى المحافظات التى بدأ العمل به فيها لحين توفير الاعتمادات اللازمة لتطوير المنشآت والبنية والتحتية.

وتطرق الباحث إلى صعوبة وربما استحالة تحقيق هذا الهدف فى ظل تراجع الإمكانات المتاحة لدى الدولة، مشيرًا إلى تصريح علنى أدلى به الرئيس عبدالفتاح السيسى شخصيًا خلال أحد جلسات منتدى شباب العالم الذى عقد مؤخرًا بمدينة شرم الشيخ، حيث قال الرئيس نصًا إن مصر غير قادرة على رفع كفاءة المنشآت التعليمية مع بداية كل عام دراسى، وأضاف:»إن هذا ينطبق على المدارس وغيرها من المنشآت الحكومية مثل المستشفيات، وتابع: «الظروف الاقتصادية تجعلنا لا نملك إلا الأفكار والمبادرات».

وعلى خلفية ذلك تأتى الاعتراضات على المبادرات المتعددة التى تتبناها الحكومة ووزرائها، والتى تنفق عليها المليارات فيما تبقى الخدمة المقدمة سيئة، فى ظل تدنى كفاءة المستشفيات وانخفاض مستوى الجودة وغياب النظافة ونقص الأجهزة والمستلزمات الطبية والأدوية، ناهيك عن تذمر الأطباء وهيئة التمريض بسبب انخفاض أجورهم وضآلة بدلاتهم، بل وموت بعضهم ضحايا للعدوى أو لسوء حالة البيئة التى يعملون بها من المستشفيات إلى سكن الأطباء، على غرار الطبيبة الشابة التى استشهدت صعقًا بالكهرباء بسبب عدم صلاحية دورة المياة فى سكن الأطباء للاستعمال الآدمى، ووجود «دش المياه» بجوار سلك الكهرباء العارى.

البيروقراطية الحكومية تحاصر اللائحة التنفيذية

التطبيق خلال 15 سنة وغياب الشفافية فى معايير التعاقد

من أبرز العقبات التى تعوق نجاح النظام، تأتى مشكلة غياب التخطيط الإجرائى وعدم وجود استراتيجية لوجيستية وخطة زمنية للتطبيق، حيث ينص القانون على أن يتم تعميم التجربة خلال فترة ١٥ سنة من صدور اللائحة التنفيذية، وهى فترة طويلة بشكل كبير، كما لم يتم وضع معايير لتطبيق النظام تدريجيًا على بعض الفئات والحزم والمحافظات.

وحذرت الدراسة من مشكلة متوقعة تتعلق بعدم وضع معايير تحدد أسس ومنهجية التعاقد، وهو أمر يهدد بغياب الشفافية عن التطبيق.

وانتقدت الورقة البحثية عدم وضح آليات التطبيق فى اللائحة التنفيذية للقانون، على الرغم من إيجابية المساحة التى يتيحها نص القانون من حرية قد يتحقق معها علاج لمشاكل البيروقراطية الإدارية، غير أن هذا الهدف لم يتم بلورت آليات تحقيقه بشكل مفصل خلال اللائحة التنفيذية.

إطلاق القمر الصناعى المصرى من قاعدة بايكونور فى كازاخستان

كشف مصدر فى صناعة الصواريخ والفضاء الروسية أن القمر الصناعى المصرى «إيجبت سات-إية»، ستطلقة روسيا من قاعدة بايكونور فى كازاخستان فى ٢٧ ديسمبر الحالى.

وأوضحت وكالة الأنباء الروسية «نوفوستى، أن شركة «إينيرجيا» الروسية انتهت نهاية شهر أغسطس الماضى من تطوير القمر الصناعى لإعداده للمراقبة البصرية الإلكترونية، وإجراء جميع الاختبارات اللازمة للأنظمة المدمجة بدقة عالية.

وأشار مصدر للوكالة الروسية إلى أنه تم تأجيل إطلاق القمر الصناعى من نوفمبر إلى ديسمبر ٢٠١٨، إلى أن وافقت وكالة الفضاء الروسية روس كوسموس على موعد إطلاق المركبة الفضائية فى ٢٧ ديسمبر.

وفى نفس السياق، أكدت مصادر روسية أن الصاروخ الحامل للقمر الصناعى المصرى «إيجبت سات – إية»، من نوعية «سوريوز» وهى صواريخ روسية شهيرة تعتمد عليها مؤسسة «إنيرجيا» لإطلاق الصواريخ والأقمار الصناعية فى حمل الأقمار الصناعية إلى الفضاء.

صرف مرتبات موظفى الدولة.. الاثنين المقبل

معيط

قال الدكتور محمد معيط، وزير المالية، إن صرف رواتب العاملين بالدولة، لشهر ديسمبر ٢٠١٨، آخر شهور العام، سيتم خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ ديسمبر ٢٠١٨، مؤكدًا أن ١٠٠٪ من موظفى الدولة، والبالغ عددهم نحو ٦ ملايين مواطن يعمل بالجهاز الإدارى والحكومى، يتقاضون رواتبهم عن طريق كروت البنوك والتحويلات المصرفية.

وأكد وزير المالية ، أن صرف رواتب العاملين بالدولة، يتم فى الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ من كل شهر، موضحًا أنه فى حالة أن وافق أحد تلك الأيام إجازة رسمية أو أسبوعية يتم عن طريق التحويل لحسابات الرواتب لموظفى الدولة بعد الساعة ١٢ مساء يوم العمل السابق.

وأوضحت وزارة المالية، أنه على المسئولين الماليين بالجهاز الإدارى بالدولة ووحدات الإدارة المحلية بالمحافظات والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية والأجهزة المركزية المستقلة والمديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومديرى ووكلاء الحسابات ضرورة الالتزام بكل دقة بما تضمنه الكتاب الدورى الصادر بهذا الشأن.

الأحد القادم.. بدء تسليم الأراضى السكنية للمصريين بالخارج بمنطقة «بيت الوطن»

يبدأ جهاز القاهرة الجديدة، تسليم قطع الأراضى السكنية للمصريين بالخارج، وقطع الأراضى الأكثر تميزًا، بمنطقة بيت الوطن بالمدينة، لبعض المجاورات بالأحياء (الرابع – الخامس – السادس) وقطع الأراضى الأكثر تميزًا رقم (١ – ٢) بمنطقة طريق السويس، اعتبارًا من يوم الأحد القادم.

من جانبه قال المهندس عادل النجار، رئيس جهاز القاهرة الجديدة، أنه سيتم تسليم قطع الأراضى بالحى السادس بالمنطقة (B – C) من يوم ٢٠١٨/١٢/٢٣ : يوم ٢٠١٩/١/٦، وقطع الأراضى بالحى الرابع بالمنطقة (K) من يوم ٢٠١٩/١/٦ : يوم ٢٠١٩/١/١٥، والمنطقة (J) من يوم ٢٠١٩/١/١٦ : يوم ٢٠١٩/١/٢٧، والمنطقة (I) من يوم ٢٠١٩/١/٢٨ : ٢٠١٩/٢/٦.

وأضاف رئيس جهاز تنمية مدينة القاهرة الجديدة: سيتم تسليم قطع الأراضى الأكثر تميزًا (١ – ٢)، بمنطقة جنوب طريق السويس، بالمنطقة (C) من يوم ٢٠١٩/١/١٥ : يوم ٢٠١٩/١/٣١، والمنطقة (D) من يوم ٢٠١٩/٢/٣ : يوم ٢٠١٩/٢/١٧، وسيتم تسليم قطع الأراضى بالحى الخامس بالمنطقة (B – D) من يوم ٢٠١٨/١٢/٢٣ : يوم٢٠١٨/١٢/٣١، والمنطقة (C – M) من يوم ٢٠١٩/١/١٥ : يوم ٢٠١٩/١/٣١، والمنطقة (N – O) من يوم ٢٠١٩/٢/١٧ : ٢٠١٩/٢/٢٨، وتم تخصيص يومى ٢٠١٩/٣/٣، و٢٠١٩/٣/٤، لمن تخلف عن الاستلام.

انتهاء مهلة سداد المتأخرات على الوحدات السكنية والمحال دون غرامات نهاية الأسبوع الحالى

أعلنت وزارة الإسكان انتهاء المهلة المحددة للمتعثرين أصحاب الوحدات السكنية والإدارية والمحال التجارية لسداد الأقساط بدون غرامات تأخير، فى ٢١ ديسمبر الحالى.

من جانبه قال المهندس طارق السباعى، نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة للشئون التجارية والعقارية، أن الهيئة قررت الإعفاء من سداد غرامات التأخير، للمواطنين المخصص لهم وحدات سكنية وإدارية ومهنية ومحال تجارية وقطع أراض سكنية صغيرة، وكذا الفيلات والوحدات الشاطئية المُقامة والمُباعة بمعرفة الهيئة داخل جميع المدن الجديدة، والسارى تخصيصها فقط، وذلك طبقًا لما يلى: الإعفاء من كامل غرامات التأخير، فى حالة سداد كامل المتأخرات المالية المستحقة، والإعفاء من غرامات التأخير بنسبة ٧٠٪، فى حالة سداد نسبة ٧٥٪ من المتأخرات، والإعفاء من غرامات التأخير بنسبة ٤٥ ٪، فى حالة سداد نسبة ٥٠ ٪ من المتأخرات، والإعفاء من غرامات التأخير بنسبة ٢٠٪، فى حالة سداد نسبة ٢٥٪ من المتأخرات، وذلك لمدة ٣ أشهر.

وقال المهندس طارق السباعى: سيتم اتخاذ جميع الإجراءات القانونية والإدارية ضد المتقاعسين عن السداد فور انتهاء المدة، على أن تسرى هذه التيسيرات فقط فى حالة سريان التخصيص ولا تسرى على حالات الإلغاء.

27 ديسمبر.. آخر اجتماعات البنك المركزى لبحث أسعار الفائدة فى 2018

تبحث لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى المصرى، يوم الخميس ٢٧ ديسمبر ٢٠١٨، أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض، وسط توقعات بتثبيت الفائدة، وهو آخر اجتماع لبحث الفائدة فى ٢٠١٨.

وقررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزى المصرى فى اجتماعها الماضى، الإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ١٦,٧٥٪ و١٧,٧٥٪ على الترتيب، وكذلك الإبقاء على سعر العملية الرئيسية للبنك المركزى عند مستوى ١٧,٢٥٪ وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ١٧,٢٥٪.

«الكهرباء» تقرر مد فترة سداد المقايسات للمناطق المخالفة حتى 31 ديسمبر

شاكر

قامت وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، بإرسال خطابات لجميع رؤساء شركات توزيع الكهرباء الـ٩ بجميع أنحاء الجمهورية، بمد فترة سداد المقايسات الخاصة بتوصيل التيار الكهربائى للمناطق العشوائية والمخالفة حتى ٣١ ديسمبر الحالى.

الجدير بالذكر أنه كان محددًا آخر موعد لسداد قيمة المقايسات للمبانى المخالفة والعشوائية لتوصيل التيار الكهربائى لهم من خلال تركيب عدادات كودية مسبوقة الدفع نهاية الشهر الجارى، لافتًا أن الهدف من القرار هو إعطاء المخالفين فرصة لتقنين أوضاعهم فى الكهرباء والحفاظ على حق الدولة.

31 ديسمبر.. آخر موعد لتوفيق أوضاع المصانع واستخراج الرخص والسجل الدائم

حدد مجلس إدارة الهيئة العامة للتنمية الصناعية يوم ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ كآخر مهلة لكافة المصانع المنتجة وغير المنتجة داخل المناطق الصناعية المعتمدة التى لم تحصل على رخصة التشغيل أو السجل الصناعى الدائم وذلك لتوفيق أوضاعها والتقدم للهيئة لاستخراج الرخصة والسجل الدائم.

ومدت هيئة التنمية الصناعية مهلة توفيق أوضاع المصانع واستخراج التراخيص والسجلات الصناعية ليوم ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بهدف استقطاب القطاع الصناعى غير الرسمى تحت مظلة الاقتصاد الرسمى وذلك لدعم مخططات التنمية الصناعية وتعميق الصناعة المحلية.

«الصناعات الهندسية» تنظم معرض «صناع مصر»

تنظم غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات، معرض «صناع مصر»الذى يفتتح اليوم ويستمر لمدة ٤ أيام فى دورته الرابعة، بالمبنى الدائم للصندوق الاجتماعى بأرض المعارض بمدينة نصر.

وقال محمد المهندس رئيس غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات ، أن الهدف من تنظيم هذا المعرض هو إحداث عملية التكامل وتعميق الصناعة المحلية من خلال ربط المصانع ببعضها البعض، للحد من الاستيراد وتوفير العملة الصعبة ومساعدة الورش والمصانع المتعثرة على النهوض من كبوتها.

وزير الشباب يشهد حفل انطلاق النسخة الخامسة لماراثون زايد الخيرى

احتفالا بمئوية الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، تستضيف مصر النسخة الخامسة من ماراثون زايد الخيرى، والمقرر إقامته يوم ٢٨ ديسمبر الجارى بالإسماعيلية، والمخصص دخله لصالح مستشفى شفاء الأورمان، ومستشفيات مصر الخير.. يأتى هذا فى إطار الدور المجتمعى للرياضة وتحقيقها للتنمية المجتمعية المستدامة.

من جانبه أكد أشرف صبحى، وزير الشباب والرياضة، أن الوزارة ستقوم بالتعاون مع الجانب الإماراتى لتنظيم هذا الحدث الهام، والذى يقام للمرة الخامسة بمصر ويخصص دخله لصالح المرضى.

وأضاف صبحى أن هذه النسخة تأتى فى إطار احتفالات دولة الإمارات الشقيقة، بمئوية الشيخ زايد آل نهيان، لافتا الى أن الشعب المصرى يحتفل مع الشعب الإماراتى بهذه المناسبة الغالية على قلب كل مصرى وعربى.

صبحى

عامر

اتحاد الكرة يعلن مواعيد مباريات الدورى الجديدة بعد قرعة أفريقيا

قررت لجنة المسابقات باتحاد الكرة برئاسة عامر حسين، إعلان مواعيد مباريات الدورى المتبقية وكأس مصر عقب قرعة دورى المجموعات الأفريقية المحدد لها ٢٨ ديسمبر الحالى.

أكد عامر حسين أن قرعة دور المجموعات الأفريقية لدورى الأبطال والكونفدرالية سيتم إجراؤها يوم ٢٨ ديسمبر وبعدها سيتم الإعلان عن المباريات المتبقية للدورى وكأس مصر.

حسين

تساؤلات مشروعة حول تعاقد مدينة الإنتاج الإعلامى مع «الحكير» السعودية

لماذا لم يتم التعاقد مع مكتب استشارى كبير لإجراء مزايدة عالمية؟

كيف تم مخالفة لائحة الشركة فى تنفيذ المزايدات والمناقصات؟

كيف يتم التفريط فى 150 ألف متر مربع بهذا الشكل والاستهتار؟

كيف يتم قبول قيمة إيجارية 12 مليون جنيه سنويا فى مدينة لها اسم تجارى على خريطة الملاهى فى العالم؟

لماذا لم تتحرك الأجهزة المعنية لرفض هذا التعاقد المثير للجدل والمخالف للوائح الشركة؟

لماذا لم يقم (الحكير) بتقديم المخطط العام واعتماده من المدينة حتى 2018/6/20 بالمخالفة لبنود التعاقد؟!

محمد طرابيه

فى عام ٢٠٠٨ عرضت مدينة الإنتاج الإعلامى مدينة «ماجيك لاند» التابعة لها للتأجير بنظام حق الانتفاع فى مزايدة عالمية باللغتين العربية والإنجليزية، ونشر ذلك بجريدة «الأهرام» وبكراسة شروط محددة ومن خلال مكتب استشارى كبير.. وبذلك استطاعت إدارة الشركة حينها التعاقد مع أفضل المستثمرين فنيًا وماليًا، وعقب قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ اضطر المستثمر «شركة مارك لاند» إلى فسخ التعاقد والرجوع الى الإمارات وسددوا التعويضات القانونية المستحقة طبقا لحكم محكمة التحكيم التجارى.

وتوقفت «الماجيك لاند» منذ ذلك الحين حتى أعلن أسامة هيكل عضو مجلس النواب ورئيس مدينة الإنتاج الإعلامى أنه سيطرح المنطقة الترفيهية ماجيك لاند المقامة على مساحة ١٥٠ ألف متر مربع فى مزايدة عالمية واستبشر الجميع الخير فى هذا الإجراء الحميد القانونى.

ولكن فوجئ الجميع أن أسامة هيكل يوافق على التعاقد وبالأمر المباشر مع المستثمر السعودى عبدالمحسن الحكير بالبنود الآتية:-

١- سداد ١٢ مليون جنيه سنويا مقابل حق الانتفاع!!.

٢- زيادة سنوية ٣٠٠ ألف جنيه فقط طوال فترة التعاقد!!.

٣- استثمار ألعاب جديدة بقيمة ٣٠ مليون دولار على مدار ٣٠ سنة فترة التعاقد!!

٤- نسبة ٥٪ من مجمل الأرباح قبل احتساب الإهلاك!!

٥- منح المستثمر أول سنة بدون مقابل ليتسنى له تجهيز الملاهى!!

لماذا لم يقدم الحكير وثائق التأمين المنصوص عليها فى المادة 17 من العقد والتى تنص على تقديم وثائق التأمين فى مارس 2018؟

وهنا نتساءل: هل فكر أسامة هيكل فى البحث عن مستثمرين آخرين؟ ولماذا لم يتم التعاقد مع مكتب استشارى كبير لإجراء مزايدة عالمية كما أعلن من قبل؟ وكيف تم مخالفة لائحة الشركة فى تنفيذ المزايدات والمناقصات؟ وبماذا يرد هيكل على منتقديه بأنه ومجلس الإدارة أضاعوا ماجيك لاند بعد ضياع الفندق وهى أحد أهم الأصول الموجودة بمدينة الإنتاج الإعلامى؟

ونسأل أيضًا: كيف فرط هيكل فى ١٥٠ ألف متر مربع هى مساحة الماجيك لاند بهذا الشكل والاستهتار؟ وكيف يقبل قيمة إيجارية ١٢ مليون جنيه سنويا فى مدينة ملاهى كبرى تم إنشاؤها بالكامل منذ سنوات عديدة ولها اسم تجارى على خريطة الملاهى فى العالم ولها شهرة ضخمة داخل مصر يأتى إليها الرواد من كافة أنحاء البلاد وكذلك من الدول العربية حيث إنها تمتلك من المقومات الفريدة التى لا تمتلكها أى مدينة ملاهى فى مصر مثل تراخيص الدولفين والصالة المغلقة بمساحة ٦ آلاف متر كل دور وغابات ومناطق ألعاب مفتوحة ومناطق ألعاب مائية ومسارح لإقامة الحفلات وعرض الأفلام السينمائية ومحلات تجارية عديدة!!

وهل يعلم هيكل أن احتساب ٥٪ من قيمة الأرباح قبل احتساب الإهلاكات هو تهرب ضريبى!! وهل يعلم هيكل أن عدم تحديد موعد زمنى لضخ استثمارات وتركها مفتوحة على مدار ٣٠ سنة كما جاء فى نشرة البورصة المصرية هو إهمال جسيم وتهاون خطير فى حقوق مدينة الإنتاج الإعلامى؟

الغريب جدا فى الأمر أن الأجهزة المعنية لم تتحرك لرفض هذا التعاقد المثير للجدل والمخالف للوائح الشركة خاصة إذا علمنا أن ٧٩٪ من رأس مال الشركة هو مال عام.

من ناحية أخرى نشير إلى أن الجهاز المركزى للمحاسبات أكد فى تقرير له أنه بفحص العقد والإجراءات الخاصة بمنح حق الانتفاع لمدينة الماجيك لاند بنظام التشغيل والتشييد ونقل الملكية B.O.T لمجموعة عبد المحسن عبد العزيز الحكير القابضة كانت ملاحظات وتوصيات الجهاز المركزى للمحاسبات ما يلى:-

لم يقم المنتفع (الحكير) بتقديم المخطط العام واعتماده من مانح حق الانتفاع (الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامى) حتى ٢٠١٨/٦/٢٠ بالمخالفة لبنود التعاقد!!

على الرغم من قيام المنتفع (الحكير) من تسلم كافة أصول ومحتويات الماجيك لاند إلا أن المنتفع لم يقدم وثائق التأمين المنصوص عليها فى المادة ١٧ من العقد والتى تنص تقديم وثائق التأمين فى مارس ٢٠١٨!!

وهكذا تحولت مدينة الإنتاج الإعلامى مرة أخرى إلى مدينة الأشباح تعتمد فقط على إيجار الاستديوهات التى تتضاءل قيمتها أمام الزيادة السنوية فى المصروفات وبالتالى يكون ذلك تهديدا واضحا لتآكل الأرباح الضعيفة المعلن عنها.

وفى النهاية نؤكد على ترحيبى التام بنشر أى رد أو تعقيب من ذوى الشأن فى هذه القضية لأن هدفنا الأول والأخير الحفاظ على المال والصالح العام.

كشفتها تقارير رسمية صادرة عن الجهاز المركزى للمحاسبات

مخالفات بالملايين داخل مدينة الإنتاج الإعلامى

تضارب تقارير الشركة والبنك العربى الأفريقى يكشف اختفاء 44 ألف دولار

كشف تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات الكثير من المخالفات العديدة داخل الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامى.

فى البداية نشير إلى أن الجهاز سجل فى أول تقريره جملة (أساس إبداء استنتاج متحفظ) مما يعنى ويؤكد ما نشرناه سابقا ويؤكد أيضا أن التحفظ يعنى رفض القوائم المالية وكذلك نتائج الأعمال مع ضرورة تدخل الأجهزة المعنية لأنه ببساطة يعنى رفض الجهاز المركزى المستمر لنتائج أعمال الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامى.

193 مليون جنيه مديونيات على عملاء منها 92 مليون جنيه على 7 عملاء فقط أما باقى المبلغ فموزع مديونية على عدد 300 عميل

وكشف التقرير أن الشركة قامت خلال الفترة من ٢٠١٨/١/١ حتى ٢٠١٨/٩/٣٠ بتكهين واستبعاد بعض الأصول الثابتة والتى تبلغ تكلفتها ٤٢٤,٧ مليون جنيه وبالفحص تبين صافى القيمة الدفترية لبعض الأصول التى تم تكهينها لعدم صلاحيتها لنحو ٩٥١ ألف جنيه فقط بما يخالف معيار المحاسبة المصرى رقم ١٠ فقرة (٥١)!!.

كما تبين وجود مبلغ ٨٤٤ ألف جنيه تم صرفها على مسلسل (أرواح منسية) دون تقديم بنود الصرف وعدم إتمام العمل الفنى منذ ٨ سنوات إلى الآن!!.

إلى جانب مبلغ ٠٧٤,١ مليون جنيه سددت لشركة ميديا سوفت وعلى الرغم من تحويل الموضوع إلى نيابة الأموال العامة منذ عام ٢٠١٤ لا يعرف أحد ماذا تم فيه إلى الان!!.

ومن أبرز المفاجآت التى كشفها التقرير وجود مبلغ ٢٤٤,١٩٣ مليون جنيه مديونيات على عملاء منهم ٩٢ مليون جنيه على ٧ عملاء فقط، أما باقى المبلغ فموزع مديونية على عدد ٣٠٠ عميل!!.

وهنا نسأل: ما أسماء هؤلاء العملاء؟ ولماذا لم يتضمن تقرير الجهاز المركزى أسمائهم؟ وما الإجراءات التى تمت لتحصيل هذه المديونيات؟.

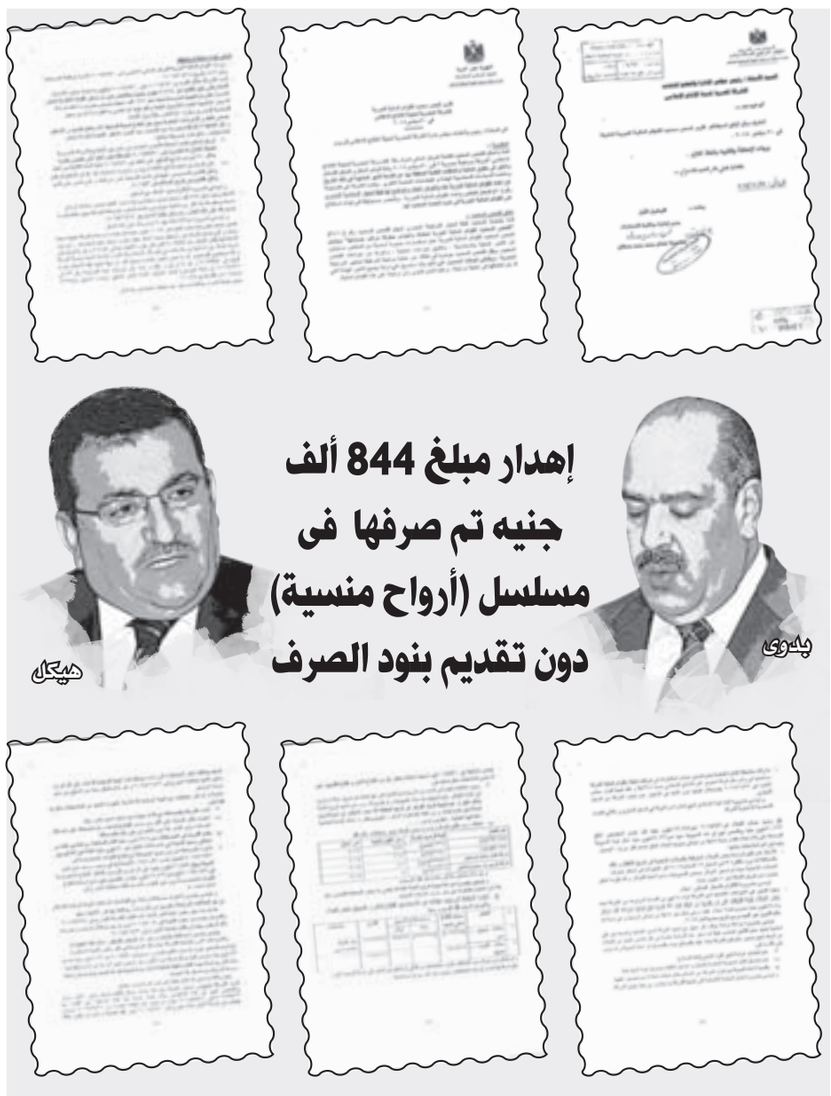

وأشار التقرير إلى وجود قصور وفساد فى الإجراءات الائتمانية لمبالغ تصل إلى ٨,٢٤ مليون جنيه مصرى و٨٥ ألف دولار أمريكى وهى مبالغ عالية الديون غير الجيدة ويرجع تاريخ بعضها إلى عام ٢٠١٥ (فى عهد أسامة هيكل رئيس الشركة الحالى).

وفيما يتعلق بالشركة العربية الفندقية المنتفعة بفندق موفنبيك فلقد بلغت مديونياتها ٢٥١,١٥ مليون جنيه وكذلك عدم تنفيذ بعض البنود الإنشائية طبقا للعقد الموقع عام ١٩٩٩ والذى ينص على التنفيذ خلال ٣٦ شهر من ذلك التاريخ وإلى الآن ونحن فى عام ٢٠١٨ لم يتم التنفيذ ومع ذلك يتهاون مجلس إدارة الشركة فى الحفاظ على حقوق الشركة وحملة الأسهم فيها.

الشركة العربية الفندقية المنتفعة بفندق «موفنبيك» فلقد بلغت مديونياتها 251,15 مليون جنيه

وحول نشاط «فاميلى سينما» كشف تقرير الجهاز أنه يحقق خسائر بلغت ٨,٥ مليون جنيه، وهنا نسأل: هل رأيتم دور سينما تخسر بهذا الشكل من قبل؟.

وفيما يتعلق برصيد النقدية بالبنوك، تم الكشف عن وجود تضارب حيث كشف تقرير المدينة أنه بلغ ٣٣١ مليون جنيه منهم ١٥ مليون خطابًا ضمان فى حين اكتشف الجهاز المركزى خطابات ضمان أخرى بلغت ١٥ مليون أخرى يعنى المجموع ٣٠ مليون جنيه.

أما ودائع الدولار فقد تبين أنها تقل بحوالى ٤٤ ألف دولار عن حقيقتها فالشركة تقول ٨٠٠ ألف دولار والبنك العربى الأفريقى يقول طبقا للشهادة الواردة منه ٧٥٦ ألف دولار فقط!!.

كما كشفت التقارير الرقابية أن الأكاديمية الدولية لعلوم الإعلام التابعة لمدينة الإنتاج الإعلامى حققت خسائر بلغت ٥٧٥,٩ مليون جنيه!!.

وهكذا ياسادة نرى أن ما جاء فى تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات يعنى ويؤكد أن الشركة تحقق خسائر ولكنها لا تريد أن تعترف بها وبالأرقام المنشورة والمسجلة فى تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات نجد أن خلاصة الأرقام كالآتى: حساب النقدية بالبنوك ٣٣٠ مليون جنيه وإذا ماتم خصم ١٨٠ مليون جنيه قيمة القضايا من شركة ثرى أس وشركة الصوت والضوء ووزارة الثقافة يكون المتبقى ١٥٠ مليون جنيه.

وإذا ما طرح منه ٣٠ مليون جنيه خطابات الضمان يكون المتبقى ١٢٠ مليون جنيه.

وإذا ما طرح منه قيمة اضمحلال الأصول الحقيقية بقيمة ٧ مليون جنيه فيكون المتبقى ١١٣ مليون جنيه.

وإذا ماطرح من ذلك ٢٨ مليون قصور وفساد فى الإجراءات الائتمانية فيكون المتبقى ٨٥ مليون جنيه.

- وإذا ماطرح من ذلك مبلغ ١٩٣ مليون جنيه قيمة ديون على بعض العملاء يكون الناتج بالسالب (- ١٨٥ مليون جنيه)!!.

والغريب أننا بعد كل ذلك نجد أسامة هيكل رئيس مجلس الإدارة مصمم على توزيع أرباح من نتائج أعمال مرفوضة من الجهاز المركزى للمحاسبات!!.

دعاوى قضائية وأحكام نهائية تثير الأزمات المالية داخل المدينة

تواجه مدينة الإنتاج الإعلامى حاليًا العديد من الأزمات بسبب الدعاوى القضائية ومنها قضية «ثرى أس» والتى تطالب فيها بسداد مبلغ ٦٠ مليون جنيه بموجب حكم قضائى نهائى بات و٧٥ مليون جنيه تطالب بهم شركة ثرى أس الآن فى المحكمة كتعويض بموجب دعوى جديدة ضد الشركة تحت رقم ٢٠١٨/٢٨، وهناك أيضًا دعوى قضائية من شركة مصر للصوت والضوء بمبلغ ٥٧ مليون جنيه!!.. ورقم الدعوى ٢٠١٢/٢٥٤ والخاصة باستديو الأهرام، بالإضافة إلى دعوى قضائية رقم ٢٠١٨/٤٩٤ مرفوعة من وزارة الثقافة تطالب فيها الشركة بمبلغ ٤٥ مليون جنيه الخاص باستديوهات مدينة السينما بالهرم!!.

وجود قصور وفساد فى الإجراءات الائتمانية لمبالغ تصل إلى 8.24 مليون جنيه مصرى و85 ألف دولار أمريكى

وحيد يعزز فرص رحيل معلول عن القلعة الحمراء

تواصل إدارة النادى الأهلى تحركاتها فى سبيل تعزيز صفوف الفريق الكروى الأول بالنادى، وذلك بهدف سد العجز الذى تعانيه بعض مراكز الفريق سواء بسبب الإصابات أو تدنى مستوى بعض اللاعبين.

ومؤخرًا أنهت الإدارة ثالث صفقاتها استعدادًا لموسم الانتقالات الشتوية، حيث تم الإعلان رسميًا عن ضم محمود وحيد ظهير أيسر فريق مصر المقاصة، والذى سينتقل لصفوف الشياطين الحمر بداية من يناير المقبل بعقد مدته ٤ مواسم ونصف.

ولا شك أن انتقال محمود وحيد إلى الفريق الأحمر سيكسب الجبهة اليسرى للشياطين الحمر مزيدًا من الثقل، والتى أصبحت بذلك تضم كل من الدولى التونسى على معلول ولاعب الفراعنة أيمن أشرف إلى جانب الوافد الجديد محمود وحيد.

ورغم أن معلول غاب عن مباريات الأهلى منذ فترة بسبب الإصابة إلا أن أيمن أشرف نجح فى سد الفراغ الذى خلفه غياب زميله التونسى، حيث يجيد الأول الأداء فى هذا المركز سواء مع الأهلى أو المنتخب الوطنى.

وسيشكل وحيدًا خيارًا ثالثًا لا يقل قوة عن الثنائى معلول وأيمن أشرف، علمًا أن الأول يخوض حاليًا المراحل النهائية من برنامجه العلاجى، حيث يُنتظر أن يعود لتدريبات الأهلى الجماعية خلال أيام قليلة.

المؤكد أن انضمام محمود وحيد إلى صفوف النادى الأهلى سيعيد إلى الواجهة من جديد الحديث عن مستقبل على معلول، والذى يتردد منذ أشهر امتلاكه لعروض جدية من أندية خارجية.

وكان نادى الترجى التونسى قد أبدى اهتمامًا كبيرًا للحصول على خدمات معلول فى الصيف الماضى، ومؤخرًا ترددت أنباء عن وجود مساعى من نادى كاردیف سيتى الإنجليزى لضم اللاعب الدولى التونسى خلال الميركاتو الشتوى المقبل.

وقد لا تتردد إدارة الأهلى فى فتح باب الرحيل أمام معلول، خصوصًا وأنها نجحت بالفعل فى تأمين بديل مميز فى مركز الظهير الأيسر وهو ما سيجعل رحيل اللاعب التونسى لا يشكل أى أزمة للجهاز الفنى للفريق الأحمر.

وعلى الأرجح فإن إدارة الأهلى قد تبادر إلى فتح المزاد على خدمات على معلول خلال فترة الانتقالات الشتوية المقبلة، على أن يحصل على خدماته النادى الذى يدفع أكثر سواء كان أحد الأندية العربية أو الأوروبية.

وفى حال رحيل معلول خلال شهر يناير المقبل فإن إدارة الأهلى ستكون ضربت أكثر من عصفور بحجر واحد، حيث ستكون قد ضمنت انتعاش خزينة النادى بعائد مادى مجزى من وراء رحيل اللاعب، إلى جانب إخلاء مكان فى قائمة الأجانب بالفريق، وهو ما سيمكنها من ضم محترف جديد لصفوف الفريق خلال الميركاتو الشتوى.

الخطيب يفض «اشتباك التعاقدات» بسياسة «هدم المعبد»

الأهلى يؤجل حسم «قائمة الراحلين» بأوامر «لاسارتى»

ضياء خضر

بدأ فريق الكرة الأول بالنادى الأهلى حقبة جديدة فى مشواره هذا الموسم وذلك بعد تعيين الأوروجويانى مارتن لاسارتى مديرًا فنيًا جديدًا للفريق خلفًا للفرنسى باتريس كارتيرون، والذى كان قد تقدم باستقالته فى أعقاب خروج الفريق الأحمر من البطولة العربية.

وبالنظر إلى توقيت تعيين لاسارتى كونه جاء فى منتصف موسم فقد بدأ الخواجة الأوروجويانى بالغوص سريعًا فى الملفات الخاصة بالفريق الأحمر، وفى مقدمتها ملف اللاعبين المرشحين للرحيل عن صفوف الفريق خلال فترة الانتقالات الشتوية المقرر انطلاقها بداية الشهر المقبل.

وبناء على المشاورات التى تمت بينه وبين محمود الخطيب رئيس النادى الأهلى والمشرف على قطاع الكرة بالقلعة الحمراء، طلب لاسارتى إرجاء اتخاذ أى قرار فيما يخص قائمة الأسماء التى سيتم عرضها للبيع أو الإعارة خلال الميركاتو الشتوى.

وبرر المدرب الأوروجويانى هذا المطلب برغبته فى مشاهدة كافة اللاعبين الموجودين على ذمة الفريق فى الوقت الحالى خلال التدريبات، ومن ثم الحكم عليهم بمعرفته وتحديد الأحق منهم بالبقاء واختيار الأسماء التى لن يكون لها دور مع الفريق فى المرحلة المقبلة.

مطلب لاسارتى بشأن قائمة الراحلين عن الفريق لم يلق معارضة من محمود الخطيب، والذى فضل الاستجابة لرغبة المدير الفنى الجديد خصوصًا أن الأخير سيكون مسئولًا أمام إدارة النادى عن نتائج الفريق منذ اليوم الأول لتوليه المسئولية،

نجوم «الانتظار» يرفعون راية القتال حتى الرمق الأخير

وبالتالى لا يرغب الخطيب فى ترك أى ذريعة للمدرب للتحجج بها فى حال تكررت إخفاقات الفريق فى المرحلة المقبلة.

وسيكون أول المستفيدين من هذا القرار قائمة اللاعبين الموضوعين على قائمة الانتظار الخاصة بالنادى الأهلى، وفى مقدمتهم الثنائى عمرو بركات وعمرو جمال إلى جانب المدافع رامى ربيعة وصانع الألعاب النيجيرى جونيور أجايى بجانب صالح جمعة العائد للأهلى بعد انتهاء إعارته لفريق الفيصلى السعودى.

ويبدو الثنائى عمرو بركات وصالح جمعة الأوفر حظًا بين هذه المجموعة للانضمام إلى قائمة الأهلى فى يناير، حيث سيحق للنادى بداية من الشهر المقبل إضافة ٥ لاعبين جدد إلى قائمته ليصبح مجموع المقيدين فيها ٣٠ لاعبًا.

فى الوقت ذاته لا يزال الثلاثى المكون من عمرو جمال وربيعة وأجايى يتمسك بأمل القيد فى صفوف الشياطين الحمر فى يناير، وإن كانت المؤشرات توحى بتضاؤل حظوظهم لأسباب مختلفة، إلا أن مرحلة التقييم التى يعتزم لاسارتى إجراءها لكل لاعبى الفريق تبقى دافعًا لهم لبذل أقصى جهد ممكن فى التدريبات أملًا فى نيل ثقة المدرب الأوروجويانى.

وفى سياق آخر، لا تزال أصداء القرارات التى اتخذها محمود الخطيب بشأن لجنة التعاقدات تتردد داخل أروقة مجلس الإدارة، حيث أبدت بعض الأصوات داخل الإدارة الحمراء دعمها لقرارات الخطيب فى هذا الشأن، فيما لم يخف البعض استياؤه من إنهاء التعاون مع الثنائى محمد فضل وحسام غالى.

وكان الخطيب قد قرر قبول استقالة محمد فضل المدير السابق للجنة التعاقدات وحسام غالى منسق لجنة الكرة إلى جانب إنهاء التعاون مع هيثم عرابى الذى كان قد تمت إضافته إلى تشكيل لجنة التعاقدات مؤخرًا، وهو القرار الذى تسبب وقتها فى إثارة غضب الثنائى فضل وغالى ودفعهما للاستقالة.

وكشفت المعلومات الواردة من داخل النادى الأهلى أن حالة التراشق الإعلامى وتبادل الاتهامات التى حدثت بين عرابى والثنائى فضل وغالى كانت السبب الرئيسى فى اتخاذ الخطيب قرار إنهاء التعاون مع هذا الثلاثى، إذ اعتبر رئيس القلعة الحمراء تلك الواقعة سابقة مسيئة لتاريخ النادى الأهلى.

ورفض الخطيب محاولات بعض المحيطين به لإقناعه برفض استقالة فضل وغالى كونهما من أبناء النادى كما أنهما ظلا يعملان على ملف الصفقات حتى بعد التقدم باستقالتهما، حيث فضل رئيس القلعة الحمراء هدم «معبد التعاقدات» على رؤوس من كانوا فيه، وإعادة تشكيل اللجنة من جديد، وكان الخطيب قد قرر إبقاء المهندس عدلى القيعى فى منصب مستشار لجنة التعاقدات، والتى تم إسناد رئاستها إلى أمير توفيق.

صراع الاستضافة اختبار قوى لنفوذ أبوريدة فى القارة السمراء..

طوارئ فى اتحاد الكرة بسبب «أمم أفريقيا»

كتب – محمد الصايغ

تطورت الأمور سريعًا داخل الاتحاد المصرى لكرة القدم، فى ظل تصاعد الآمال فى الفوز بتنظيم بطولة كأس الأمم الأفريقية ٢٠١٩ خلال الفترة المقبلة، خصوصًا فى ظل استقرار بعض أعضاء الجبلاية على استضافتها.

وتساهم استضافة مصر للبطولة، إلى عودة الحياة إلى الساحرة المستديرة فى مصر بشكل عام، من خلال عودة الجماهير إلى المدرجات مجددًا، إضافة إلى تأهيل جميع الاستادات لاستضافة البطولة.

ويترقب اتحاد الكرة وصول لجان التفتيش التابعة للكاف خلال الأيام المقبلة لمعاينة الملاعب والفنادق ووسائل التنقل وغيرها قبل إرسال تقريرها إلى الكاف لإعلان موقف مصر النهائى من استضافة الكاف.

وكان اتحاد الكرة، قد أرسل التعهد الحكومى الخاص باستعداد مصر لاستضافة أمم أفريقيا ٢٠١٩ إلى الكاف بعد وصوله من جانب وزارة الشباب والرياضة خلال الأيام القليلة الماضية.

وتم استكمال الطلب بالتعهد الحكومى وهو شرط أساسى للتنظيم، ورشح مجلس الجبلاية ٨ ملاعب لاستضافة المباريات وهى استاد القاهرة والسلام والدفاع الجوى والكلية الحربية وبرج العرب والإسكندرية والإسماعيلية والجيش بالسويس.

كما تقرر أن تكون البطولة مقامة على ٤ مدن هى القاهرة والإسكندرية والإسماعيلية والسويس، بينما ستكون استادات بتروسبورت وجهاز الرياضة العسكرى والمقاولون العرب لاستضافة التدريبات للمنتخبات المشاركة.

ولن يكون طريق مصر نحو الفوز بشرف استضافة نهائيات أمم أفريقيا مفروشًا بالورود فى ظل وجود منافس قوى يتمثل فى دولة جنوب أفريقيا، ونظريًا قد تبدو جنوب أفريقيا الأوفر حظًا لاستضافة النهائيات القارية، خصوصًا وأنها تمتلك بنية كروية مميزة للغاية وهو ما ظهر بشكل واضح خلال استضافتها لبطولة كأس العالم عام ٢٠١٠.

كذلك تتمتع جنوب أفريقيا بخدمات وبنية تحتية تضاهى تلك الموجودة فى الكثير من الدول الأوروبية، وهو ما يجعلها مستعدة لاستضافة حدث كروى بحكم كأس الأمم الأفريقية، دون الحاجة لإجراء عمليات تطوير سواء على مستوى الملاعب أو الخدمات المرتبطة بها.

كما أن جنوب أفريقيا لن تواجه أى أزمات تذكر فى مسألة الحضور الجماهيرى للمباريات، عكس ما قد يحدث إذا استضافت مصر البطولة، فى ظل تحفظ أجهزة الأمن المصرية على فتح مدرجات الملاعب أمام الجماهير بكامل سعتها فى السنوات الأخيرة.

وحتى يحين موعد اختيار البلد المستضيف للنهائيات الأفريقية على هامش الاجتماع الطارئ للجمعية العمومية للكاف فى العاصمة السنغالية دكار يوم ٩ يناير المقبل، من المنتظر أن تشهد الساحة الأفريقية حالة من التنافس بين مصر وجنوب أفريقيا من أجل حشد الأصوات لصالح كل طرف منهما باعتبارهما الطرفين الأقوى فى المنافسة على استضافة البطولة.

والمؤكد أن الفترة الفاصلة ما بين إغلاق باب الترشيح والتصويت على اختيار البلد المستضيف للبطولة، ستكون فترة اختبار قوية لنفوذ وعلاقات هانى أبوريدة رئيس اتحاد الكرة المصرى على المستوى الأفريقى، حيث ينتظر أن يلعب الأخير دورا كبيرا فى حشد الأصوات لصالح الملف المصرى كونه يشغل عضوية المكتب التنفيذى للاتحاد الأفريقى منذ سنوات طويلة.

إنبى يفتح المزاد على حمدى فتحى

كتبت – سارة عبد الباقى

حدد مسئولو نادى إنبى مطالبهم المادية للاستغناء عن حمدى فتحى لاعب وسط الفريق للنادى الأهلى خلال فترة الانتقالات الشتوية المقبلة فى ظل طلب مسئولى الفريق الأحمر التعاقد مع لاعب وسط الفريق البترولى فى شهر يناير المقبل.

وتمسك مسئولو إنبى بالحصول على ٣٠ مليون جنيه نظير بيع اللاعب فى فترة الانتقالات الشتوية، يأتى ذلك فى الوقت الذى يسعى فيه الأهلى لتخفيض الطلبات المادية بمنح إنبى لاعب أو لاعبين من صفوف الفريق الأحمر بالإضافة لمقابل مادى لضم حمدى فتحى.

وفى نفس الوقت يرغب حمدى فتحى فى الانتقال للأهلى وطلب من مسئولى ناديه عدم تعطيل الصفقة والمرونة فى المفاوضات مع مسئولى النادى الأحمر، فى وقت يأمل مسئولو النادى البترولى دخول منافسين للأهلى فى صفقة ضم اللاعب لضمان الحصول على المقابل المادى الذى تطلبه الإدارة البترولية سيما إذا ما تنافس الزمالك وبيراميدز مع الأهلى على اللاعب.

وفى سياق آخر رفض على ماهر المدير الفنى للفريق فكرة رحيل رامى صبرى مدافع الفريق بعدما تلقى اللاعب عرضا من نادى الشعلة السعودى للانتقال إلى صفوفه فى فترة الانتقالات الشتوية المقبلة.

ويرفض المدير الفنى رحيل المدافع بسبب حاجته لخبرته فى الفترة المقبلة، وكان إنبى رفض بيع اللاعب من قبل لنادى سموحة فى بداية الموسم الحالى.

أخبار النجوم ◆ أخبار النجوم ◆ أخبار النجوم ◆ أخبار النجوم ◆ أخبار النجوم

جنش يحتفل بقدوم مالك بـ«دبيحة»

حرص محمود عبدالرحيم «جنش» حارس مرمى نادى الزمالك على ذبح عجل خلال الأيام الأخيرة، احتفالا بقدوم مولوده الجديد.

وكنا أشرنا من قبل فى «صوت الملايين» أن حارس القلعة البيضاء ينتظر قدوم مولوده الثانى، وهو ما حدث بالفعل خلال الأيام القليلة الماضية.

وأطلق جنش على مولوده الجديد اسم «مالك»، يذكر أن «مالك» يعتبر نجل جنش الثانى، حيث أنه لديه ابنة تدعى «تمارا».

عزومة سمك من حراس الزمالك لمدربهم

قام حراس مرمى الفريق الأول لكرة القدم بنادى الزمالك بدعوة مدربهم توماس جروتر على عزومة سمك فى إحدى المطاعم الكبرى خلال الأيام الماضية.

وجاءت هذه الدعوة لتعكس مدى ترابط حراس مرمى النادى الأبيض مع مدربهم، حيث أنهم يحرصون بين الحين والآخر على الذهاب إلى أماكن مختلفة بصحبة توماس.

الجدير بالذكر أن جنش هو حارس مرمى الزمالك الأساسى هذا الموسم، يليه فى الترتيب عماد السيد ثم عمر صلاح ومحمود عبدالمنصف

المدارس تجبر زوجة النقاز على مغادرة مصر

غادرت زوجة التونسى حمدى النقاز الظهير الأيمن لنادى الزمالك، إلى تونس خلال الأيام القليلة الماضية بسبب انتظام ابنتهما فى الدراسة هناك.

وكان النقاز وجد صعوبة فى التحاق ابنته بإحدى المدارس المصرية، ليقرر استمرارها فى تونس.

ويتمتع اللاعب التونسى بحب ودعم جماهير الزمالك بسبب المستوى الطيب الذى يقدمه اللاعب مع النادى الأبيض منذ انضمامه خلال فترة الانتقالات الشتوية للموسم الماضى.

جنش ينتظر تعديل عقده

«بن شرقى» يتصدر المرشحين لتدعيم هجوم الزمالك فى يناير

جنش

بن شرقى

كتبت – سارة عبد الباقى

يسابق مسئولو نادى الزمالك الزمن للتعاقد مع مهاجم أجنبى متميز خلال فترة الانتقالات الشتوية المقبلة لتدعيم خط هجوم الفريق فى يناير المقبل فى ظل طلب الجهاز الفنى بقيادة السويسرى جروس التعاقد مع مهاجم سوبر فى ظل تواجد الثنائى عمر السعيد والكونغولى كاسونجو، فى ظل عدم اعتماد المدير الفنى على المغربى حميد أحداد فى مركز المهاجم الصريح.

وقام أحد وكلاء اللاعبين بعرض المغربى أشرف بن شرقى مهاجم فريق الهلال السعودى المعار لنادى لانس الفرنسى على مسئولى الزمالك للتعاقد معه فى فترة الانتقالات الشتوية المقبلة، فى حين طرح أحد مسئولى النادى إمكانية التعاقد مع السورى عمر خربين مهاجم فريق الهلال السعودى فى يناير المقبل.

وكانت الفترة الماضية شهدت ترشيح بعض المهاجمين الأفارقة للانضمام للفريق الأبيض أمثال محمود بن حليب مهاجم فريق الرجاء المغربى وبن مالانجو مهاجم مازيمبى الكونغولى وجون مارك ماكوسو مهاجم فيتا كلوب الكونغولى للتعاقد مع أحدهم فى فترة الانتقالات المقبلة.

وعلى صعيد آخر يدرس مسئولو نادى الزمالك إعارة أحمد أبوالفتوح الظهير الأيسر للفريق الأبيض فى ظل عدم مشاركته بصورة أساسية واعتماد المدير الفنى على عبد الله جمعة فى مركز الظهير الأيسر بخلاف تواجد بهاء مجدى المنضم من الإسماعيلى فى بداية الموسم، وكان أبو الفتوح تلقى عروضًا محلية فى الآونة الأخيرة من أندية بالدورى المصرى، ويسعى الزمالك فى نفس الوقت للتعاقد مع ظهير أيسر جديد فى فترة الانتقالات الشتوية ويفاضل بين بعض الأسماء فى الدورى المصرى.

جروس يستقر على الإطاحة بـ4 لاعبين

ومن ناحية أخرى ينتظر محمود عبد الرحيم جنش حارس مرمى الفريق الأول لكرة القدم بالزمالك تعديل عقده خلال الفترة المقبلة فى ظل انضمامه للمنتخب الأول بعدما أصبح حارس المرمى الأساسى بالفريق الأبيض بعد رحيل أحمد الشناوى حارس مرمى الفريق السابق لنادى بيراميدز فى بداية الموسم الحالى.

وكان مجلس الزمالك وعد بعض اللاعبين بتعديل عقودهم فى الفترة المقبلة وبدأ النادى بتعديل عقد محمود حمدى الونش مدافع الفريق وتمديد التعاقد معه لمدة أربعة مواسم.

وعلى صعيد مختلف تتجه النية لدى السويسرى جروس المدير الفنى للفريق لاستبعاد الرباعى أحمد مدبولى ومحمود دونجا وأيمن حفنى وأحمد أبو الفتوح من قائمة الفريق التى ستتوجه إلى تشاد خلال الأيام القليلة المقبلة لخوض مباراة العودة أمام القطن التشادى فى دور الـ٣٢ للكونفدرالية المقرر لها يوم الأحد الموافق ٢٣ ديسمبر الجارى.

وعلى صعيد آخر يترقب مسئولو نادى الزمالك اتخاذ مجلس إدارة الاتحاد المصرى لكرة القدم قرارًا بشأن اعتبار لاعبى دول شمال أفريقيا محليين فى الفترة المقبلة بعد إعلان الاتحاد التونسى لكرة القدم مؤخرًا اعتماده لقرار معاملة لاعبى دول شمال أفريقيا كمحليين باستثناء حراس المرمى.

ويرغب مسئولو النادى الأبيض فى تطبيق القرار فى الفترة المقبلة فى ظل تواجد المغربى حميد أحداد والتونسيين حمدى النقاز وفرجانى ساسى فى قائمة الفريق، ويأمل النادى الأبيض فى اعتماد اتحاد الكرة للقرار حتى يتسنى للنادى ضم لاعبين أجانب جدد لتدعيم الفريق فى خط الهجوم، دون الحاجة للاستغناء عن أى لاعب من المحترفين بصفوفه فى فترة الانتقالات الشتوية.

ويجد الزمالك مساندة من عدد كبير من أندية الدورى لاقناع الجبلاية باعتماد قرار اعتبار لاعبى دول شمال أفريقيا كمحليين ابتداء من مطلع العام الجديد .

وفى سياق آخر قام عدد من وكلاء اللاعبين بعرض النيجيرى أوتشى نوفورى، مهاجم نادى شبيبة القبائل الجزائرى، والتونسى فراس شواط، مهاجم فريق الصفاقسى التونسى، على مسئولى النادى الأبيض لضم أحدهما إلى القلعة البيضاء خلال فترة الانتقالات الشتوية فى يناير المقبل، فى ظل رغبة الجهاز الفنى فى تدعيم خط الهجوم، فى ظل تواجد الكونغولى كاسونجو، مهاجم الفريق، أو عمر السعيد، المهاجم الآخر، الذى يتم الدفع به بديلًا خلال المباريات السابقة.

«المفاجآت» شعار موسم «الاتحاد السكندرى»

ضياء خضر

لا يختلف أحد على أن فريق الاتحاد السكندرى يعد واحدًا من أعمدة الكرة فى مصر بما يتمتع به من جماهيرية طاغية فى عاصمة مصر الثانية مدينة الإسكندرية.

وعلى مدار المواسم الماضية ظل فريق الاتحاد ضمن دائرة أندية الوسط على المستوى المحلى، إلا أن الفريق السكندرى خلال الموسم الحالى بدأ يفجر المفاجأة تلو الأخرى، وهو ما زاد من آمال جماهيره فى رؤية فريقها يسطر فصل جديد فى كتاب أمجاده، والذى يمتلك فيه ٦ ألقاب فى بطولة كأس مصر.

بداية قوية

واستهل فريق الاتحاد السكندرى بتحقيق مفاجأة من العيار الثقيل على المستوى العربى، عندما أقصى فريق الترجى التونسى من دور الـ٣٢ بالبطولة العربية للأندية (كأس زايد للأندية الأبطال).

وأطاح زعيم الثغر بالترجى بعد تعادله معه ذهابًا فى الإسكندرية بهدف لمثله، ثم تعادل الفريقان مرة أخرى فى معقل الفريق التونسى بهدفين لمثلهما، ليتأهل الاتحاد إلى دور الـ١٦ على حساب حامل لقب النسخة الماضية من البطولة.

صفعة من العيار الثقيل

وبعد نحو شهر من إقصاء الترجى من البطولة العربية فجر فريق الاتحاد مفاجأة أخرى من العيار الثقيل ولكن هذه المرة على المستوى المحلى، وذلك بعدما قاده مدربه المخضرم حلمى طولان للتغلب على الأهلى بنتيجة ٤-٣ فى إطار الجولة العاشرة لبطولة الدورى.

وقدم زعيم الثغر فى هذه المباراة عرضًا قويًا أمام الشياطين الحمر حاملى لقب الدورى، حيث وقف الاتحاد ندًا قويًا أمام نجوم الأهلى وأجبر الفريق الأحمر على الخروج خالى الوفاض من هذه المباراة.

مفاجأة جديدة

وفى نهاية الشهر الماضى عاد فريق الاتحاد ليمارس هواية تفجير المفاجآت والتى كان ضحيتها هذه المرة فريق نادى الزمالك، والذى انتهى مشواره بالبطولة العربية على يد زعيم الثغر.

تقدم ثابت

كذلك تمكن فريق الاتحاد من نقل عدوى تألقه العربى إلى الساحة المحلية، حيث تمكن الفريق السكندرى من حجز مقعد له بالدور ربع النهائى لبطولة كأس مصر.

وحتى اللحظة يمكن القول أن فريق الاتحاد يقدم موسم جيد، إذ حافظ على تواجده بالجبهات الثلاث التى يقاتل بها هذا الموسم وهى بطولة الدورى الممتاز التى يحتل فيها حاليًا المركز التاسع برصيد ٢٠ نقطة، إلى جانب بطولتى كأس مصر والبطولة العربية واللتين بلغ الفريق الدور ربع النهائى فى كل منهما.

شيكابالا يبحث عن «الفرصة الأخيرة» من بوابة الدورى المصرى

شيكابالا

كتب – محمد الصايغ

لا يزال الغموض يحيط بمستقبل محمود عبد الرازق «شيكابالا»، المحترف فى الدورى اليونانى وتحديدًا فى فريق أبولون، سواء بالعودة مجددًا إلى الدورى المصرى أو البحث عن تجربة احترافية جديدة فى أى نادى آخر.

وتشير العديد من الاتجاهات إلى أن الاتحاد السكندرى، قد يكون بوابة الفتى الأسمر، بحثًا عن استعادة بريقه مجددًا، خصوصًا وأن النادى المقبل، سيكون بشكل كبير المحطة الأخيرة فى حياة شيكابالا مع الساحرة المستديرة.

وكان النادى الإسماعيلى، قد دخل أيضًا فى مفاوضات جادة مع شيكابالا، من أجل إقناعه بالانتقال إلى القلعة الصفراء، خصوصًا وأنه خاض تجربة ناجحة من قبل مع الفريق الأصفر.

مساندة من الاتحاد

تحدث مسئولى الاتحاد السكندرى، عن أن محمود عبد الرازق شيكابالا، رحب بالانتقال إلى فريق زعيم الثغر بداية من فترة الانتقالات الشتوية المقبلة، خصوصًا بعد عدم نجاحه فى التجربة اليونانية مؤخرًا.

وأكد وليد صلاح الدين، مدير الكرة بفريق الاتحاد السكندرى، أن شيكابالا وافق بشكل مبدئى على الإعارة لفريق زعيم الثغر حتى نهاية الموسم الجارى، على أن يتحدد بعد ذلك وجهته المقبلة.

ويرى مدير الكرة بفريق الاتحاد السكندرى، بأن اللاعب سيكون إضافة قوية للفريق السكندرى، خصوصًا فى تدعيم الثلث الهجومى الأخير للفريق.

تجربة غير موفقة

لم يكن التحاق شيكابالا بصفوف فريقه الجديد مصحوبًا ببعض الأريحية للاعب، خصوصًا وأنه لم يكن ضمن حسابات الجهاز الفنى للفريق، فى معظم المباريات، بسبب ضعف مستواه، وفقًا لوجهة النظر الفنية.

وزاد من صعوبة موقف شيكابالا كون انضمامه لصفوف أبولون جاء متأخرًا، حيث بدأ الفريق فعليًا مشواره فى بطولة الدورى اليونانى، وكان يستعد وقتها لخوض ثانى مبارياته.

ووقفت النواحى البدنية عائقًا فى طريق شيكابالا فى رحلته مع فريقه الجديد، خصوصًا وأن اللاعب كان بعيد تمامًا عن الملاعب منذ فترة ليست بالقصيرة، الأمر الذى ساهم فى التأثير على مستواه بشكل كبير.

الفرصة الأخيرة

ولا يختلف أحد على أن شيكابالا سيكون بصدد مواجهة مهمة انتحارية لإنقاذ موهبته، والحفاظ على فرص استمراره فى الملاعب حال انضمامه للاتحاد، خصوصًا وأن الأزمات التى شهدتها مسيرته عطلت كثيرًا انطلاقه على طريق التألق الذى يمتلك الكثير من مقومات الظهور فيه.

وسيكون شيكابالا مُطالبًا بالقتال داخل الملعب سواء فى التدريبات أو المباريات من أجل حجز مكان له فى تشكيل فريق الإسماعيلى، وإحياء فرص عودته إلى صفوف المنتخب من جديد.

نتائج وادى دجلة «لُغز» يحاصر اليونانى جونياس

جونياس

مازال فريق وادى دجلة، يبحث عن هوية تضمن له الفوز والانتصار بأداء قوى وجميل يمتع المشاهدين، وذلك تحت قيادة مدربه اليونانى تاكيس جونياس، الذى أحدث طفرة على مستوى أداء الفريق الجماعى ولكن دون نتائج.

بدأت القصة عندما تولى جونياس المهمة الفنية لوادى دجلة وسط ثقة كبيرة من جانب الإدارة التى أعطت له الفرصة كاملة دون النظر عن سوء النتائج.

جونياس يعتمد على الاستحواذ وكثرة التمرير الأمر الذى ظهر جليا خلال مباريات دجلة هذا الموسم، ولكنه استحواذ سلبى، أدى إلى نتائج سيئة حققها الفريق فى بطولة الدورى.

الفريق الدجلاوى يحتل المركز الرابع عشر برصيد ستة عشر نقطة، جمعها من ١٧ مباراة، الأمر الذى يهدد الفريق بالهبوط فى حال استمرت النتائج على هذا المنوال، رغم أداء دجلة الجميل الذى أثنى عليه العديد من الخبراء والمتخصصين.

لغة الأرقام لم تعترف بالأداء الذى يقدمه دجلة، فالفريق دخل مرماه ٢٨ هدفا وأحرز ١٩ الأمر الذى يعكس سوء خط دفاعه، رغم هجومه القوى ووصوله لمرمى المنافسين بسهولة.

دجلة فاز فى ٤ مباريات وتعادل بمثلهم وخسر ٩ مباريات، الأمر الذى يعكس أن جونياس يقدم أداء فقط وليس نتيجة، رغم ثقة الإدارة فيه.

ويبقى السؤال: هل يكمل جونياس المهمة وتسنح له الفرصة من الإدارة فى بناء فريق يعتمد على التمرير والكرات الأرضية والاستحواذ أم يكون استمرار النتائج السيئة سببًا فى الإطاحة بالمدرب اليونانى وهويته المفقودة؟.

أخبار النجوم ◆ أخبار النجوم ◆ أخبار النجوم ◆ إعداد: محمد الصايغ - سارة عبد الباقى

عبد الفضيل يضبط فورمته فى الجيم

يحرص شريف عبد الفضيل مدافع النادى الأهلى السابق على الذهاب إلى صالة الألعاب الرياضية «الجيم» بشكل منتظم على مدار الأسبوع.

ويهدف عبد الفضيل من وراء ذلك إلى المحافظة على لياقته البدنية وتفادى اكتساب أى وزن زائد خصوصًا بعد اعتزاله كرة القدم.

ويرغب عبد الفضيل فى الحفاظ على مظهره الجيد سيما وأنه أصبح أحد الوجوه دائمة الظهور على الساحة الإعلامية الكروية، إذ بات ضيف شبه دائم فى الكثير من البرامج.

صالح وكهربا فى منزل نجم مسرح مصر

جمعت الصدفة صالح جمعة لاعب فريق النادى الأهلى مع محمود كهربا لاعب الزمالك داخل منزل الفنان مصطفى خاطر نجم فريق «مسرح مصر» بناء على دعوة من الأخير.

ويرتبط صالح وكهربا بصداقة مع مصطفى خاطر ومعظم نجوم «مسرح مصر» واللذين كان أغلبهم حاضرًا خلال تواجد لاعبى الأهلى والزمالك بمنزل خاطر.

ونشر صالح جمعة صورة عبر حسابه على انستجرام ظهر فيها برفقة جميع من حضروا تلك الجلسة، والتى شهدت ظهور مصطفى خاطر مرتديًا جلباب.

خروجة عائلية لكينو فى التجمع

اصطحب البرازيلى كينو نجم فريق بيراميدز زوجته فى نزهة بمنطقة التجمع الخامس، حيث تجول الثنائى فى أحد المولات الشهيرة بالمنطقة الراقية.

ويقيم كينو بمنطقة التجمع منذ قدومه إلى مصر بداية الموسم الحالى، وذلك كونها قريبة من ملعب الدفاع الجوى الذى يحتضن تدريبات الفريق.

ونشر كينو عبر حسابه الرسمى على موقع «انستجرام» صورة تجمعه مع زوجته أثناء جلوسهم بأحد الكافيهات.

www.soutalmalaien.com

صوت الملايين

الأخيرة

العدد 245

الأربعاء ٢٠١٨/١٢/١٩

تدور أغلب السجالات فى اللحظة الراهنة حول أزمة تطوير الخطاب الدينى، وكيفية الخروج من المأزق الذى اختلط فيه السياسى بالدينى، فقد خرجت فى الآونة الأخيرة بعض الكتابات، لا تفرق بين الضرورى فى الشأن الحياتى والمفروض بالأمر الإلهى، فإصلاح الخطاب الدينى وفق فهمنا للطرح، لا يعنى المساس بالعقيدة وفرائضها، لكن فى إطار العشوائية الإعلامية والفوضى الفيسبوكية، جرى الخلط دون النظر لتداعيات هذا الخلط، ومن دون الأخذ فى الاعتبار ما تشكل فى الذهنية الغربية من صورة سيئة عن الإسلام، وليس بعض المارقين المنتمين إلى المسلمين، فالإرهابيون يرفعون لافتة الدين لارتكاب فظائعهم وجرائمهم وهناك عمائم يقوم أصحابها بتبرير هذه الجرائم بفتاوى تتعارض مع الدولة المدنية الحديثة، والأهم أنها تتصادم مع الدين نفسه.

سيد سعيد يكتب:

متى ينتفض الأزهر ضد فوضى الفتاوى؟

الإصلاح لا يعنى المساس بالعقيدة والنصوص التى تحمل لنا تشريعات سماوية إنما بتنقية المناهج الدراسية من التى تتنافر مع التطور والمواطنة

ما بين التباين والتعارض والتوافق الجزئى فى بعض الأحيان، حول تفسير ظاهرة بروز بعض الأطروحات على السطح، ستظل هناك أمور مستترة داخل نفس كل من يدلو بدلوه فى السجال الدائر، حول قضية إصلاح الخطاب الدينى، إما خجلا أو خشية اتهامه بالسير فى الاتجاه المعاكس للتجديد، كل هذا العبث يكشف لنا بجلاء حالة الوهن التى تمر بها المؤسسات المعنية بالأمر، خاصة الأزهر لأنهم ساهموا بشكل أو بآخر فى ظاهرة الهوس بالافتاء من دون تدخل إيجابى أو محاسبة لكل من يشغل المجتمع بأمور لم تكن مطروحة بالأساس.

هذه الحالة لا يمكن إقصاؤها بعيدًا عن التفاعل العشوائى مع الفوضى التى يجرى الترويج لها إعلاميا بمسميات براقة، تحمل فى ظاهرها نوايا طيبة أما باطنها فيأخذنا إلى غياهب الظلمات، فتح هذه اللافتة الخادعة يجرى استنزاف القدرات الذهنية فى جدل عقيم، حتى لا نستطيع التفرقة بين الثابت نصًا والاجتهاد الذى يقبل الصواب والخطأ.

فى مقالنا السابق تناولنا واحدة من القضايا التى أثيرت بدون سبب منطقى، يفرض وجودها على سطح النقاش المجتمعى والإعلامى، وهى قضية المواريث، التى هبطت علينا بالباراشوت، ولا ندرى ما سر هبوطها فى هذا التوقيت، لكنها صارت مادة دسمة للجدل فى أعقاب إقرار تشريعات قانونية تساوى بين الرجل والمرأة فى تونس، ولم نكن نعلم أن ما تناولناه سيصبح محل نقاش مجتمعى تجاوز صداه الوسائل الإعلامية والدوائر المجتمعية، جميعها يصب فى خانة الدعم لما أوردناه فى رأينا المتواضع، خاصة فيما يتعلق بالتحذير من العبث فى التشريعات السماوية والنصوص القرآنية، ولأن ملف قضية إصلاح الخطاب الدينى أصبح محورًا للنقاش، بمعنى أنه صار الملف الأكثر حيوية وحضورًا فى الأخذ والرد، حول الأطروحات المرتبطة بضرورة الإصلاح، فمهما كانت الرؤى المطروحة من هذا أو ذاك فإن الإصلاح لا يأتى عشوائيا بل يقوم على أسس علمية وبحثية، بما يعنى أن الإصلاح ضرورة دينية ومجتمعية كما أنه يخضع لأصول وقواعد تتسق مع فكرة الرقى الإنسانى ولا تتعارض مع التشريعات السماوية أو النصوص القطعية فالاجتهاد يقع فى كثير من الأحيان فريسة للأهواء، وبعض الأحيان للظروف التاريخية، والبيئة المكانية والاعتماد على المرويات المتناقلة من مئات السنين دون سند قرآنى.

> المدخل الرئيس لإصلاح الخطاب الدينى هو احترام قواعد الدولة المدنية الحديثة التى تتشكل بصورة إيجابية على أرض الواقع

إن إصلاح الخطاب الدينى يا سادة، لن يصبح جادًا ومجديًا بأى صورة من الصور، ولن يكون قادرًا على تجاوز حدود الجغرافية المكانية، من دون أن يسبقه تطوير للعقول عبر إصلاح طريقة التفكير، باعتبار أن الأمم لا تنهض بالدعوات وحدها، إنما بالعمل على تطوير المجتمع وفق المصلحة العامة، لأن الخالق يريد إسعاد البشرية وليس جمودها وإلغاء العقل فى التعامل مع القضايا الحياتية.

فى هذا السياق علينا إدراك أن هناك بعض الأساسيات المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بتطوير العقل لوقف سطوة الإرهاب الفكرى، وهو المتمثل فى رؤى قوى الظلام التى تأخذ بآراء فقهية محفوظة فى أدمغة بالية، لذا وجب علينا تكرار التحذير من محاولات اختطاف بعض المؤسسات بهدف سيطرة القوى الظلامية على العقول باسم الدين، إن تكرار التحذير يعضد ما نراه من أفكار جامدة تصدر من وقت لآخر، عبر شخصيات محسوبة على الأزهر، محسوبين كأشخاص بمعنى أنهم عندما يتحدثون، فتكون رؤاهم معبرة عن شخوصهم، لكنهم فى النهاية أزهريون وأزهريات.

> هناك بعض الأساسيات المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بتطوير العقل لوقف سطوة الإرهاب الفكرى المتمثل فى قوى الظلام

علينا أن نعرف أن المدخل الرئيسى لإصلاح الخطاب الدينى هو احترام قواعد الدولة المدنية الحديثة التى تتشكل بصورة إيجابية على أرض الواقع، فضلا عن ضرورة الفصل بين الدين الثابت المقدس والسياسى المتغير بحسب المعطيات المتاحة، إلى جانب وأد كافة المحاولات الملتوية لممارسة الأنشطة التى تتصادم مع الدستور وتدهس قيم المجتمع، وأعنى عدم اتاحة الفرصة للمتطرفين من اختراق الأحزاب السياسية لتوجيه مساراتها بما يخدم الإرهاب ومنع السلفيين ودعاة الفضائيات من غير المؤهلين من الافتاء ومنع إنشاء الأحزاب على أساس دينى، أو ممارسة نشاط معاد لمسيرة الدولة نحو النهوض.

تلك التصورات التى أوردتها، مفادها أن تجعل المسئولية مشتركة بين السلطة الراعية التى تمثل الدولة والأزهر باعتباره المؤسسة الراعية لنشر القيم الدينية، بمعنى أن كل طرف عليه مسئولياته والاستحقاقات لصالح المجتمع، فالدولة المدنية أقرت الدستور وهو وثيقة ملزمة لأطراف الدولة والمجتمع، والدستور أورد أن الأزهر هو المرجعية الأساسية فى العلوم الدينية والشئون الإسلامية، ويتولى مسئولية الدعوة ونشر علوم الدين واللغة العربية فى مصر والعالم وشيخه مستقل وغير قابل للعزل ويجرى اختياره من بين أعضاء هيئة كبار العلماء، وفق الدستور.

> التطوير مسئولية مشتركة بين السلطة الراعية التى تمثل الدولة والأزهر باعتباره المؤسسة المسئولة عن نشر القيم الدينية

لكن فى المقابل علينا دحض الرؤى التى تحاول تبرئة الأزهر من الجدل الدائر حول القضايا الفقهية، بدعاوى متنوعة، جميعها يمكن الرد عليها فى الإطار السياسى لا الدينى، فالقول المتداول من بعض المحسوبين على النخبة وأصحاب الرأى، فى إطار هجومهم المغلف على الدولة، بأن الأزهر مكبل بإرث تاريخى تقليدى محافظ، هو قول حق يراد به باطل، فالأزهر ليس مكبلاً وبمقدور علمائه الغوص فى هذا الإرث المهترئ لتنقيته من المغالطات التى لحقت بالدين، خاصة إذا علمنا أن بعض المنتمين إليه منفتحون على تطورات العصر دون التفريط فى الثوابت الدينية، وبإمكان هؤلاء المبادأة لتجديد الخطاب الدينى عبر رسالة تنويرية هادفة لا تتعارض مع العقيدة السمحة المناسبة لكل زمان وأى مكان، لكن فى ذات الوقت هناك أيضًا فى صفوف مؤسسة الأزهر غلاة فى التشدد الذى يرقى لمستوى التطرف، وهؤلاء يرون أن دعوات التطوير والتجديد تعادى العقيدة والأحكام الشرعية، وهنا تكمن الكارثة الحقيقية، فمثل هؤلاء صارت لديهم سطوة ونفوذ شجعا المتطرفين الآخرين على الأخذ بالآراء الفقهية والفتاوى الصانعة للإرهاب.

الأزهر من الناحية الموضوعية أيضًا يضم بين جنباته فئة تطالعنا من وقت لآخر على الفضائيات المتعطشة للضجيج والإثارة بفتاوى لا تتسق مع العقل أو المنطق، لأنها خارج سياق المألوف الذى تشكل فى الذهنية المصرية بفعل الدين الذى شكل الوعى والثقافة، وهذه الفتاوى من عينة تقبيل الخطيبة لمصالحتها، وبالمناسبة هذه أحدث فتوى صدرت فى الأيام القليلة الماضية.

يقينا.. أصبح من السيئ، بل السيئ جدًا أن يكون الباب مفتوحًا بدون ضابط أو رابط لإصلاح الخطاب الدينى فهذا وحده كاف لإثارة الشبهات فى أى خطوة من شأنها تحقيق الغاية المرجوة من الإصلاح لبلد تسير بخطى جادة للحاق بركب التطور الحضارى الذى يجتاح العالم، بما يحقق الرفاهية للمجتمع، عبر ترويج الصورة الحقيقية للإسلام السمح، وإزالة ما علق بالذهنية الغربية عن الإرهاب والتطرف والدم باسم الدين، والدين منها براء، والإصلاح المنشود لا يعنى بالمرة المساس بالعقيدة والنصوص التى تحمل لنا تشريعات سماوية، إنما بتنقية المناهج الدراسية من التى تتنافر مع التطور والمواطنة، فضلاً عن التصدى لكل المرويات التى لا تستند إلى صحيح الإسلام.

بعيدًا عن الضجيج المشتعل حول بعض الفتاوى التى تأخذنا إلى أزمنة سحيقة وليس لها سند من القرآن والسنة، علينا التأكيد على أن الدولة بكل مؤسساتها الفاعلة بداية من رئاسة الجمهورية وليس انتهاء بالمراكز البحثية تسعى جاهدة وتخطو بثقة نحو اللحاق بركب التطور الحضارى الذى يجتاح العالم، بما يحقق الرفاهية للمجتمع

فى هذا الإطار نستطيع أن نكرر مرات ومرات، ضرورة تطوير العقل المصرى عبر إرادة قوية، وأعتقد أن السياسة التى ينتهجها الرئيس عبد الفتاح السيسى، تدور فى هذا الفلك الذى أعنيه، ولنا فى ذلك ألف دليل ودليل، منها إشراك الشباب فى قضايا الشأن العام وتوعيتهم بمخاطر الإرهاب الناجم عن مرويات لا تتفق مع صحيح الدين.

الحديث بهذه الصورة ربما يكون متنافرًا مع الدعوات النخبوية التى تخلط الأوراق، ولا تحدد الفروق بين أطروحاتها السياسية المضادة لمسيرة الدولة والمنتقبة بأردية المعارضة وبين الدين باعتباره عقيدة، وأنا هنا لا أعرف سببًا منطقيًا يدفع مثل هؤلاء، للزج بمصطلح الديمقراطية فى قضية شائكة مثل قضية تطوير الخطاب الدينى، وهى قضية لا يرى منها السياسى سوى إطارها الخارجى، مثل التجديد، أما المعنيون بالأمر فهم متخصصون فى العلوم الدينية، ورئيس الدولة الذى يعلم تداعيات الهراء والفوضى والإرهاب، المقصود هنا يعلم كيف ينظر لنا الخارج، وكيف يتم توظيف الإرهاب للهجوم على الدين وتأثير هذا كله على مكانة الدولة فى الخارج، أما المتخصصون من أهل العلم، فهنا ينسحب حديثا على الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر.

نعم هناك لجان تشكلت، لكن ممن تشكلت، فى هذا السياق لا أشكك فى أحد بقدر ما أبغى استبعاد المحسوبين على التيارات الدينية «الإخوان – السلفيين» وأصحاب الفكر الجامد غير القادر على رؤية الواقع والتطور الحادث فى المجتمع الدولى، وربما المنسجم مع دعاوى التكفير، والقتل من أجل مضاجعة الحور العين، وقتل المواطنين بدون تفرقة المسلم فى المسجد والمسيحى فى الكنيسة، وقتل الجنود لأنهم فى دولة كفر بحب فتاوى الشيطان.

> الأزهر يضم بين جنباته فئة تطالعنا من وقت لآخر على الفضائيات المتعطشة للضجيج والإثارة بفتاوى لا تتسق مع العقل أو المنطق لأنها خارج سياق المألوف

التوزيع مؤسسة الأهرام